الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
مدرسة الدكتوراه : التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص : مالية دولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية

من إعداد الطالبة:
برزوق أمينة

تحت إشراف:
أ. بن حبيب عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

د. مليكي سمير بهاء الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن لدغم فتحي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية:2011- 2012

التشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين،

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ بن حبيب عبد الرزاق لإشرافه على هذا العمل، و لنصائحه القيمة.

وأتقدم بالشكر للأستاذ مباني يوسف لتوجيهاته و مساعدته.

كما أوجه الشكر للأستاذ بن يمينة كمال لمساعدته.

أشكر كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى أخي و أخواتي الأعزاء

إلى عائلتي برزوق و بن براهيم

إلى كل من يعرفني

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

AICPA	***American Institut of Certified Public Accountants***
AAA	***American Accounting Association***
IASB	***International Accounting Standards Board***
IASC	***International Accounting Standards Committee***
IAS	***International Accounting Standards***
SIC	***standards Interpretations Committee***
IFRS	***International Financial Reporting Standards***
IFRIC	***International Financial Reporting Interpretations Committee***
IOSCO	***International Organization of Securities Commissions***
FASB	***Financial Accounting Standard Board***
IASCF	***International accounting standards committee foundation***
SAC	**Standards Advisory Council**
US GAAP	***United State Generally Accepted Accounting Principals***
PCN	***Plan Comptable National***
SCF	***Système Comptable Financier***

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
قائمة المصطلحات	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة العامة	02
الفصل الأول: محدودية المخطط المحاسبي الوطني	09
مقدمة الفصل	10
المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة	11
المبحث الثاني: عرض المخطط المحاسبي الوطني	25
المبحث الثالث: دراسة ناقدة للمخطط المحاسبي الوطني	35
خاتمة الفصل	46
الفصل الثاني: المحيط المحاسبي الدولي	47
مقدمة الفصل	48
المبحث الأول: التوافق و التوحيد المحاسبي	49
المبحث الثاني: استعراض أهم الهيئات الدولية التي تدعو إلى تبني التوحيد المحاسبي	56
المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية	72
المبحث الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	88
خاتمة الفصل	93
الفصل الثالث: عرض النظام المحاسبي المالي الجديد	94
مقدمة الفصل	95
المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر	96
المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد	107
المبحث الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم	116
المبحث الرابع: مدونة الحسابات و القوائم المالية	124
خاتمة الفصل	135
الفصل الرابع: تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	136
مقدمة الفصل	137
المبحث الأول: وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	138
المبحث الثاني: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية	143
المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الاستبيان	147
خاتمة الفصل	166
الخاتمة العامة	167
المراجع	
الملاحق	
قائمة المحتويات	

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	مصادر الاختلاف المحاسبي	**59**
(02)	مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية	**76**
(03)	الخصائص النوعية للقوائم المالية	**82**
(04)	عملية الانتقال إلى الإفصاح وفقSCF	**105**
(05)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة	**148**
(06)	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المؤسسة	**149**
(07)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	**150**
(08)	توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال	**151**
(09)	يمثل الإجابة عن السؤال (5)	**152**
(10)	يمثل الإجابة عن السؤال (6)	**153**
(11)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (6)	**153**
(12)	يمثل الإجابة عن السؤال (7)	**154**
(13)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (7)	**155**
(14)	يمثل الإجابة عن السؤال (8)	**156**
(15)	يمثل الإجابة عن السؤال (10)	**157**
(16)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (10)	**157**
(17)	يمثل الإجابة عن السؤال (11)	**158**
(18)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (11)	**159**
(19)	يمثل الإجابة عن السؤال (12)	**160**
(20)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (12)	**160**
(21)	يمثل الإجابة عن السؤال (13)	**161**
(22)	يمثل الإجابة عن السؤال (14)	**162**
(23)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (14)	**163**
(24)	يمثل الإجابة عن السؤال (15)	**164**
(25)	يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (15)	**164**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الأنشطة الثلاثة للعملية المحاسبية	**14**
(02)	المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية	**43**
(03)	أشكال الاختلاف المحاسبي	**60**
(04)	التطور التاريخي لمجلس معايير المحاسبة الدولية	**65**
(05)	مستعملوا القوائم المالية	**80**
(06)	تطبيق IFRS في الاتحاد الأوروبي	**89**
(07)	الإطار المحاسبي الأوروبي الجديد	**90**
(08)	المقارنة بين النظام المحاسبي الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية	**130**
(09)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة	**147**
(10)	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المؤسسة	**148**
(11)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	**149**
(12)	توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال	**150**
(13)	يوضح الإجابة عن السؤال (5)	**151**
(14)	يوضح الإجابة عن السؤال (6)	**152**
(15)	يوضح الإجابة عن السؤال (7)	**154**
(16)	يوضح الإجابة عن السؤال (8)	**155**
(17)	يوضح الإجابة عن السؤال (10)	**156**
(18)	يوضح الإجابة عن السؤال (11)	**158**
(19)	يوضح الإجابة عن السؤال (12)	**159**
(20)	يوضح الإجابة عن السؤال (13)	**161**
(21)	يوضح الإجابة عن السؤال (14)	**162**
(22)	يوضح الإجابة عن السؤال (15)	**163**

المقدمة العامة

تمهيد

تعد المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المؤسسات بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المؤسسات ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني.

حيث شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي، مست مختلف جوانب المحاسبة، وأحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية إطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي، كما أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

في هذا الإطار انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية، التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات من مختلف البلدان.

في ظل هذه التطورات التي أصبحت تشكل محيطا مؤثرا في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وفي ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة من خلال الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإنه لا يمكن للمخطط المحاسبي الوطني أن يبقى جامدا في تحولات المحيط الموجود فيه، وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد.

إلا أن تشبع المهنيين الجزائريين ومعايشتهم للمخطط المحاسبي الوطني لحوالي 32 سنة، بالإضافة إلى التباعد المطروح بين النظام الجديد والعديد من التشريعات و القوانين لا سيما الجبائية، أوجد العديد من الصعوبات لأجل تطبيقه، وهذا ما بينه تأجيل تطبيق النظام الجديد إلى سنة 2010 ، عكس ما كان مقرر تطبيقه سابقا بداية من2009، أما على مستوى المؤسسات الجزائرية فإنه لا يتم تطبيق النظام المحاسبي الجديد بطريقة صحيحة، كما أن بعض المؤسسات تأخرت في تطبيقه، وهذا بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي الجديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر ذات جودة عالية.

1. إشكالية البحث:

مما سبق تبرز إشكالية هذا الموضوع كالتالي:

فيما تكمن إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية؟

و تندرج من هذه الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع إصلاح النظام المحاسبي و التخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة؟
- ماهو الإطار الفكري و التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية ؟ وما أهمية التوحيد و التنسيق المحاسبيين الدوليين؟
- ما طبيعة النظام المحاسبي الجديد ؟ وماهي التحديثات التي جاء بها هذا الأخير ؟
- ما هي درجة توافق هذا النظام الجديد مع المعايير المحاسبية الدولية؟
- ماهي درجة استجابة المؤسسات للنظام المحاسبي المالي، و ما أهم الصعوبات التي واجهتها؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة على جملة الأسئلة المطروحة أعلاه يجدر بنا وضع فرضيات للبحث، والمتمثلة فيما يلي:

1) ضرورة اعتماد الجزائر نظام محاسبي يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية.
2) عدم توفر المؤسسات على إطارات كفءة لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.
3) ارتفاع تكلفة الأنظمة الجديدة، و تكييف و تجديد الأنظمة الفرعية في المؤسسات.
4) تعد البيئة الاقتصادية الجزائرية عائق أمام التطبيق السليم للنظام المحاسبي الجديد.

3. أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في أسباب ذاتية تتمثل في طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه، بالإضافة إلى توفر الرغبة في الإطلاع على ما تعرفه المحاسبة من تطورات متسارعة في جانبها النظري والعملي و تعزيز الدراسة حول الموضوع، أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بأهمية إصلاح النظام المحاسبي

في الجزائر وتكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية و صعوبة تأقلم المؤسسات الجزائرية مع النظام الجديد، بالإضافة إلى كون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية و المهنية حاليا.

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى تحقيق التالي:

- الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية.
- اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا و فكر القارئ الذي يستعين بهذا البحث.
- دراسة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد أهم نقائصه، و التطرق للنظام المحاسبي الجديد .
- التطرق إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (*IFRS*)، الهيئات القائمة عليها، و عرض تطبيق هذه المعايير في بعض دول العالم.
- التطرق إلى واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي الجديد.

5. أهمية الدراسة:

تأتي هذه الأهمية في الفترة التي يغطيها البحث في الاقتصاد الجزائري، و التي تتميز بالتحول و الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، بهدف تطوير نظام المحاسبة فيها، وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

و تكمن أهمية البحث كذلك في إبراز مدى استعداد و استجابة المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي الجديد و تحديد أهم الصعوبات المواجهة عند التطبيق.

6. حدود الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع و اتساع حجم البحث، لابد من وضع حدود للدراسة:

- **الجانب النظري:**

سوف تتم دراسة النظام المحاسبي في الجزائر من خلال التطرق إلى نقائص المخطط المحاسبي الوطني و استعراض النظام المحاسبي المالي الجديد، بالإضافة إلى دراسة المعايير المحاسبية الدولية باعتبارها مرجع للنظام المحاسبي الجديد.

- **الجانب التطبيقي:**

سوف نركز في هذه الدراسة على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية مستغانم من خلال الاستبيان الموجه لعينة من مؤسسات الولاية.

7. صعوبة الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهناها تتلخص فيمايلي:

- قلة المراجع التي تناولت الإصلاحات المحاسبية في الجزائر و النظام المحاسبي المالي الجديد.
- قلة الدراسات الميدانية في الموضوع.
- صعوبة إيجاد مؤسسات لقيام بالدراسة الميدانية، نظرا لعدم الإفصاح في المؤسسات الجزائرية.

8. الدراسات السابقة:

- **مداني بن بلغيث** : " أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية "، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2004، تناولت الدراسة أهمية التوحيد المحاسبي الدولي في إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات ، بالتطرق إلى التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي، و استخلاص ضرورة الإصلاحات المحاسبية في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر.
- **شعيب شنوف:** " الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي"، البحث عبارة عن أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2007/2006، تطرق في دراسته

إلى مدى أهمية وضرورة التوحيد المحاسبي، حيث يسعى من خلال هذه الدراسة إلى عرض أهمية المحاسبة الدولية وتحليل طبيعة التوافق والتوحيد المحاسبين الدوليين وطرح المشاكل المحاسبية على المستوى الدولي.

- **حواس صلاح:** " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية "، البحث عبارة عن أطروحة دكتورة في علوم التسيير بجامعة الجزائر لسنة 2008/2007، تطرق صاحب الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية ، بالإضافة إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق و التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.
- **بكيحل عبد القادر:** " أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (AIS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "، البحث عبارة عن رسالة ماجستير في علوم التسيير بجامعة الشلف لسنة 2008 /2009، تطرقت هذه الدراسة إلى تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في إطار الشراكة القائمة بينها و بين الإتحاد الأوروبي.
- **نوي الحاج:** " انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، البحث عبارة عن رسالة ماجستير في علوم التسيير بجامعة الشلف لسنة 2008/2007، تتمحور هذه الدراسة حول انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية التي تعدها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، لأن المعلومة المالية الجيدة هي التي تعطي المصداقية للمؤسسة، وتمكن المهتمين بها من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- **سمير مرواني:** "Le Projet du nouveau système comptable et financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS " البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة للمدرسة العليا للتجارة بالجزائر سنة 2007 ، تطرقت الدراسة إلى المراحل التحضيرية والواجب القيام بها، من أجل تحقيق انتقال أفضل لتطبيق النظام المحاسبي المالي وتحضير البيئة المناسبة لذلك.
- **طارق حمزة:** " المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية انتقادية "، البحث عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2004/2003، تطرق صاحب الدراسة إلى تحليل و انتقاد

المخطط المحاسبي الوطني محاولا استخراج نقاط الضعف فيه و إظهار أسباب قصوره عن تلبية الاحتياجات من المعلومات المحاسبية.

9. المنهج المتبع و أدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث و تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة يجب استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانبين سواء النظري أو التطبيقي لهذه الدراسة.

كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من المصادر و المراجع المتمثلة في:

- الكتب، المذكرات، المقالات، البحوث، الملتقيات و المجلات العلمية، بالإضافة إلى بعض المواقع على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاستبيان الموجه للمؤسسات.

10. خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية و اختبار فرضيات موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى قسمين تسبقهم مقدمة عامة:

القسم الأول: الجانب النظري يحتوي على ثلاثة فصول تتضمن مايلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان محدودية المخطط المحاسبي الوطني، يضم ثلاثة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول عموميات حول المحاسبة ، أما المبحث الثاني فيتناول عرض المخطط المحاسبي الوطني، ومن خلال المبحث الثالث يتم دراسة نقائص هذا المخطط، و مقارنته مع المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثاني: تحت عنوان المحيط المحاسبي الدولي، يتضمن أربع مباحث يتم التطرق في المبحث الأول إلى التوافق و التوحيد المحاسبيين ، و يتضمن المبحث الثاني أهم الهيئات الدولية التي تدعو إلى تبني التوحيد المحاسبي الدولي ، ويتناول المبحث الثالث دراسة المعايير المحاسبية الدولية ، و يتم التطرق إلى تطبيق هذه الأخيرة في بعض دول العالم في المبحث الرابع و الأخير.

الفصل الثالث: تحت عنوان عرض النظام المحاسبي المالي الجديد، يضم أربع مباحث يتضمن المبحث الأول إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر، ثم يتم التطرق إلى دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال تقديم إطاره النظري في المبحث الثاني، و قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم في المبحث الثالث، و أخيرا مدونة الحسابات و القوائم المالية، بالإضافة إلى مقارنة النظام المحاسبي الجديد مع المخطط المحاسبي الوطني من جهة و المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية من جهة أخرى في المبحث الرابع.

أما القسم الثاني : فهو يمثل الجانب التطبيقي، و يتمثل في الفصل الرابع الذي تطرقنا فيه إلى وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتضمن واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية ، و أخيرا في المبحث الثالث قمنا بعرض و تحليل نتائج الاستبيان الموجه إلى المؤسسات الاقتصادية بولاية مستغانم.

و يلي ما سبق خاتمة عامة تتضمن أربع أجزاء، يتمثل الجزء الأول و الثاني في نتائج الدراسة النظرية والدراسة الميدانية على التوالي، و من تم عرض الاقتراحات والتوصيات بناءا على استنتاجات الدراسة في الجزء الثالث، و أخيرا طرح مجموعة من الإشكاليات كآفاق مستقبلية لهذه الدراسة.

الفصل الأول

محدودية المخطط المحاسبي الوطني

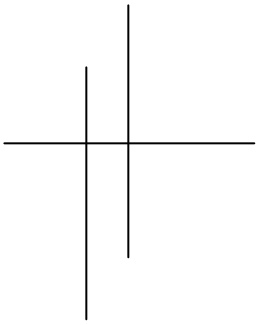

مقدمة الفصل

إن المحاسبة واستجابة منها لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات المحاسبية لأطراف مختلفة، تطورت عبر الزمن في تعايش مذهل مع التحولات الاقتصادية المتلاحقة، مثبتة حركية تجاه هذه التغيرات ومجيبة على طلبات جديدة لمعلومات جديدة خدمة لأغراض التسيير السليم، وعملية اتخاذ القرار وبالتالي خدمة الاقتصاد.

من هذا المنظور و بحكم الاستقلال الحديث للجزائر ما كان لها إلا تطبيق المخطط المحاسبي العام الموروث عن النظام الفرنسي. و مع بداية السبعينات و بالضبط مع إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة قام هذا الأخير بإعداد المخطط المحاسبي الوطني الذي يستجيب لاحتياجات التوجه الاشتراكي، و بذلك أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر.

لم يعرف هذا المخطط منذ إنشاءه إلا بعض التغيرات، و من خلال استعماله بدأت تظهر بعض النقائص، و بانفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، و سعيا منها لجلب المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى إنشاء بورصة الجزائر، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع هذه التطورات.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة المحاسبة، و استعراض المخطط المحاسبي الوطني و أهم نقائصه، و هذا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة.

المبحث الثاني: عرض المخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الثالث: دراسة ناقدة للمخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الأول:عموميات حول المحاسبة

لقد نشأت المحاسبة و تطورت كبقية العلوم الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى، حيث تعاقبت عليها الكثير من الحضارات التي ساهمت في تطورها و بروز أهميتها، فأصبحت ضرورة حتمية تقتضي على كل مسير أو عون اقتصادي أو باحث أن يكون على دراية بجوانب هذا العلم.

سنعرض فيما يلي لمحة عن تطور المحاسبة، ونقدم بعض التعريفات لها، بالإضافة إلى مبادئها، أهدافه ا و وظائفها، فروعها و أهم مستخدميها.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة و أهدافها

1. لمحة عن تطور المحاسبة:

تنسب أصول علم المحاسبة إلى عمل "*لوقا باسيولي*" (*Luca Pacioli*) ، و هو عالم رياضيات ايطالي شهير، نشر أول مؤلف علمي محاسبي متكامل سنة 1494 في مدينة البندقية ، تحت عنوان "مراجعة في الرياضيات الهندسية و التناسب "حول تسجيل المعاملات التجارية بطريقة القيد المزدوج، و انتشر كتابه في أوروبا ليصبح نظام القيد المزدوج طريقة التسجيل المحاسبي المعتمدة.[1]

إن الوظيفة الأساسية للمحاسبة عند ظهورها كانت مراقبة حركة الأموال التي تحوزها المؤسسة، و ذلك عن طريق تسجيل العمليات في السجلات المحاسبية و توفير الوسائل و الضوابط الداخلية التي تمنع المساس بهذه الأموال.

خلال الفترة الممتدة من ذلك التاريخ إلى يومنا هذا تطورت المحاسبة وانتشرت لتصبح نظاما متكاملا، وذلك نتيجة الأسباب التالية:[2]

---

[1] د.رضوان حلوة حنان، د.أسامة الحارس،أ. فوز الدين الجاموس، أسس المحاسبة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص33

[2] أ . خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني، الطبع ة الثالثة، ديوا ن المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص5

- **حجم المؤسسات:**

يتمثل في نمو الوحدات الاقتصادية و تشبعها و اتساع مجال أنشطتها، مم ا يستوجب فتح سجلات دقيقة و منظمة لمتابعة الحركات الجارية و معرفة الوضعية المالية لهذه الوحدات.

- **الفصل بين الملكية و الإدارة:**

يتم تسيير و إدارة بعض المؤسسات من قبل إداريين يتقاضون أجورا، فه م ليسوا مالكين بأي شكل من الأشكال لوسائل الإنتاج. و لهذا لا بد للمالكين الحقيقيين من مراقبة أعمال إدارة مشاريعهم و هذا لن يتوفر إلا من خلال السجلات المحاسبية.

- **المنافسة:**

إن المعلومات التي تؤخذ من السجلات المحاسبية بصورة حقيقية تصبح ذات فائدة كبيرة للإدارة لتطبيق سياسات مختلفة للأسعار.

- **تعدد المستثمرين:**

هناك بعض الأشخاص يستثمرون جزء أو كل أموالهم في المؤسسات، ولذا كان لا بد من حفظ السجلات لإيضاح و تبيان كل منهم.[1]

إن سرعة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية أدت إلى تطور موازي في المهام الملقاة على عاتق المحاسبة ، و بذلك تجاوز دورها المفهوم الضيق (*مسك الحسابات*) إلى المفهوم الواسع (*تقديم الخدمات*) ، و مساعدة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارا ت الصائبة المبنية على بيانات رقمية و السيطرة على الأصول و العمليات المالية، و كذلك تسهيل الأمر على المتعاملين مع المؤسسة لمعرفة الوضع المالي لها عن طريق إعداد الحسابات الختامية و إصدار التقارير المالية.[2]

[1] عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول و مبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003، ص13

[2] أ. خالص صافي صالح،مرجع سبق ذكره، ص5،6

أخيرا، يوصف عصرنا الحالي بأنه عصر المعلومات Information Age حيث أصبحت خدمات إنتاج و توصيل المعلومات منتجات واسعة الانتشار و الطلب عليها في تزايد مستمر، و يلعب نظام المعلومات المحاسبية دورا محوريا في خدمة متخذي القرارات، و هذا ما يجعل الحاسوب باعتباره معالجا للمعلومات ضرورة لا غنى عنها في عالم المحاسبة.[1]

1. تعريف المحاسبة:

يجد الدارسون للمحاسبة تعريفات متعددة و متنوعة بالنظر لأهميتها في الحياة الاقتصادية، من بين هذه التعريفات أن المحاسبة هي:

أ. " التسجيل اليومي لجميع العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة حسب مخطط محاسبي معين".[2]

ب. " مجموعة من القواعد و المبادئ و الفروض و السياسات المحاسبية التي تستخدم في تحديد، تسجيل، تبويب و تلخيص العمليات المالية، وتوصيل المعلومات المالية يهدف التوصل إلى نتائج نشاط المؤسسة عن فترة مالية معينة، و تصوير الوضع المالي لها في نهاية الفترة".[3]

ت. " فن تسجيل و تصنيف و تلخيص بطريقة مميزة و بشكل نقدي العمليات و الأحداث التي في الأصل جزء منها ذات طبيعة مالية، و تفسير النتائج المترتبة عنها ".[4]

ث. " تقنية من التقنيات الكمية ،مبنية على أساليب كمية و مبادئ عامة ،تهتم بملاحظة، جمع، تبويب، وتسجيل الأحداث الاقتصادية الناشئة عن العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون (*التدفقات المالية*)، و إصدارها في صورة بيانات قابلة للاستعمال من طرف المؤسسة أو محيطها.هذه التقنية المتعارف عليها تستعمل إذن لرصد و مسايرة التدفقات المالية المختلفة و ترجمتها في شكل نتائج و معلومات كحوصلة للوقوف على مرد ودية النشاط الممارس، و كذا فعاليته".[5]

---

[1] د.رضوان حلوة حنان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص34

[2] Mc Belaid, comptabilité générale, 2ème éditions, Les Pages Bleues, Alger, 2003, p1

[3] مكرم عبد المسيح الباسيلي، مبادئ المحاسبة،الجزء الأول، المكتبة العصرية،المنصورة،2008، ص39

[4] د.طلال الججاوي، د.ريان نعوم،المحاسبة المالية (1)، مناهج الجامعات العالمية، جهينة للنشر و التوزيع،عمان،2007، ص25

[5] نور الدين عياشي، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،2004/2003، ص3

ج. "نظام للمعلومات يعنى بجمع و تشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة لغرض إنتاج معلومات مالية مستوفية لخصائصها النوعية وفقا لإطار متكامل من المبادئ المحاسبية و القواعد و الفروض و المعتقدات و الأعراف المحاسبية".[1]

ح. يقدم معهد المحاسبين الأمريكي (*AICPA*) التعريف التالي:

"المحاسبة نشاط ضمني، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية– ذات الطبيعة المالية أساسا– عن مؤسسة معينة، و الغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ".[2]

خ. كما تعرفها جمعية المحاسبة الأمريكية (*AAA*):

" المحاسبة عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص:

1/ تحديد identifying

2/ و قياس measuring

3/ و توصيل communicating البيانات و المعلومات الاقتصادية – مالية معبر عنها بوحدة النقد، و المتعلقة بالوحدات الاقتصادية لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات". [3]

العملية المحاسبية		
(1) نشاط التحديد	**(2) نشاط القياس والتسجيل**	**(3) نشاط التوصيل**
♦ تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة حتى يتم الاعتراف بها محاسبيا، و تسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية.	♦ تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية المعترف بها؛ ♦ تصنيفها؛ ♦ تلخيصها.	♦ إعداد القوائم و التقارير المالية؛ ♦ تحليلها و تفسيرها للمستخدمين.

الجدول (1) الأنشطة الثلاثة للعملية المحاسبية

المصدر: د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص19

[1] د.أحمد بسيوني شحاته، د.عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص292

[2] د.رضوان حلوة حنان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص24

[3] د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية،الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع ،عمان،2009، ص19

و يمكن تقديم تعريف شامل للمحاسبة كالتالي:

" المحاسبة علم ترجمة الأحداث الاقتصادية لمختلف النشاطات بلغة خاصة تستند إلى جملة من المبادئ العامة في التحليل، التسجيل، التصنيف و التلخيص، و إعداد التقارير و التفسير للمعلومات المالية فيما يتعلق بالنتائج، و تخصيص الموارد و اتخاذ القرارات".[1]

2. أهداف المحاسبة:

تهدف المحاسبة إلى تحقيق مايلي:[2]

- ♦ توفير المعلومات المالية؛
- ♦ قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة و تحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- ♦ تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي، بالإضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة؛
- ♦ قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط الذي أنشأت من أجله؛
- ♦ الحفاظ على ممتلكات المؤسسة و ذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- ♦ توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة مثل:المساهمين... ال خ، كذلك يمكن لمعلومات المحاسبة أن تخدم هذه الأطراف في اتخاذ القرارات المالية في مجالات الاستثمار و التمويل؛
- ♦ توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلين و تشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق و تقييم الأداء.

---

[1] د.عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و(2)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان،2008، ص41

[2] بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة،الطبعة الثالثة، المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005، ص12

المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة و وظائفها

1. مبادئ المحاسبة:

تكتسي المحاسبة أهمية بالغة في معالجة التدفقات المالية و النقدية التي تحدث بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، و تحظى باستعمال واسع النطاق على مستوى المؤسسات لقياس مستويات الأداء و مرد ودي ة النشاط الممارس.

و تستخدم المحاسبة من خلال مراعاة جملة من المبادئ التي يتوجب على المستعمل مراعاتها عند القيام بعمليات المعالجة المحاسبية ، تكمن هذه المبادئ فيمايلي:

أ. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالملاحظة:

تتعلق هذه المبادئ بمجال ملاحظة المحاسبة المتمثل في المؤسسة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعي ة، المالية، الزمنية و المكانية:[1]

1) مبدأ القيد المزدوج:

كل عملية محاسبية يكون لها أثر مزدوج على عمل المؤسسة، حيث تسجل في حسابين تكون في أحدهما دائنة و في الأخر مدينة، بتطبيق هذا المفهوم ينتج ما يسمى بمعادلة الميزانية.

2) مبدأ استقلال الدورات:

إن نشاط و حياة المؤسسة مستمرين و مقسمين إلى فترات متساوية،فمن الضروري إسناد التدفقات المالية التي تخص عدد من الدورات إلى الدورة التي وقعت فيها، أو الجزء الذي يخص تلك السنة، فكل دورة تتحمل أعباءها و إيراداتها.[2]

---

[1] مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص34

[2] Ahmed Sadou, comptabilité générale, 2ème éditions, Berti éditions, Alger, 2005, p121,122.

3) مبدأ استمرارية النشاط:

يجب إعداد القوائم المالية باعتبار أن المؤسسة مستمرة في نشاطها، فهذا هو الأساس لقاعدة التقييم، فه ي مطالبة بالتطلع إلى المستقبل دون نية التوقف عن الممارسة النشاط أو التصفية.[1]

ب. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس:

تتمثل فيمايلي:

1) مبدأ وحدة القياس:

بالنظر إلى تعذر استعمال الوحدات الطبيعية في تقيم المبادلات التجارية و الاقتصادية، تم اللجوء إلى استعمال وحدة قياس مشتركة، وهي نقدية تقيم على أساسها التبادلات و العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتسمى وحدة القياس كالدينار، الدولار...الخ.[2]

2) مبدأ التكلفة التاريخية:

يعني أن المؤسسة تسجل الأصول ،التكاليف،الخصوم،الإيرادات التي تحصل بكلفها الحقيقية (*الفعلية*) أي أنها تسجلها بالسعر الذي دفع في العملية لإتمامها و ليس بسعر آخر.

و تمثل الكلفة القيمة التي تم مبادلتها في تاريخ حدوثها، وسبب استخدام هذا المبدأ هو أن هذا المقياس موثوق و موضوعي، و توجد به مستندات تؤيد العملية.[3]

---

[1] Alain Fayel, Daniel Pernot, comptabilité générale d'entreprise, 12e éditions, Dunod, Paris, 2001,p6

[2] أ. خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص10،11

[3] د.طلال الججاوي،د.ريان نعوم،مرجع سبق ذكره، ص44،45

3) مبدأ الحيطة و الحذر:

يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد ، فإذا توقعت خسائر فإنها تأخذ ذلك بعين الاعتبار و تحتاط لها، أما إذا توقعت أرباح فلا يؤخذ ذلك بعين الاعتبار حتى تتحقق هذه الأخيرة.[1]

ت. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالاتصال:

إضافة إلى المبادئ المحاسبية المذكورة و التي تشكل القاعدة العلمية لنظام المعلومات المحاسبية الذي يتوقف نجاحه كوسيلة للإخبار و الإفصاح عن حالة المؤسسة ،بالأخذ بالمبادئ الأساسية المتعلقة بوظيفة الاتصال لكي تشكل منظارا للحقائق الاقتصادية ،المحاسبية و المالية للمؤسسة و قاعدة صلبة للنموذج المحاسبي.[2]

1) مبدأ الثبات و التجانس:

يقصد به استخدام نماذج من التقارير المالية بشكل ثابت خلال الفترات المالية المتتالية، حي ث يساعد ذلك على إجراء المقارنات ما بين نتائج أعمال المؤسسة في الفترات المتعاقبة و تقييمها.

إن ثبات و تجانس القوائم المالية والحسابات الختامية تتيح الفرصة لتحديد التغيرات الحاصلة في هذه النتائج.[3]

2) مبدأ الإفصاح:

يجب الإفصاح عن كل المعلومات الضرورية لمستخدميها وذلك لفهم القوائم المالية.[4]

[1] Lazary, la comptabilité générale, Es-Salem, ALGER,2001,p35

[2] مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص42

[3] أ. خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص11

[4] د.طلال الججاوي، د.ريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص4

3) مبدأ الصورة الصادقة:

يجب أن تعكس و تعبر الوثائق و المستندات المحاسبية للمؤسسة الصورة الصادقة و الحقيقية لوضعيتها خلال فترة معينة.[1]

2. وظائف المحاسبة:

للمحاسبة وظائف متعددة هي:[2]

- تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بمجرد حدوثها، اعتمادا على المستندات المؤيدة لها، التي يمكن الرجوع إليها لمتابعة عمليات المؤسسة، سواء كان هذا التسجيل يدويا أو آليا،بحيث يشمل جميع هذه العمليات مرتبة وفق تاريخ حدوثها؛
- تصنيف و تبويب العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بترحيل قيودها إلى الحسابات الخاصة بها بشكل مستقل، يمكن من تبيان:

◊ ما للمؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات؛

◊ أعباء و إيرادات المؤسسة؛

◊ بيان حق صاحب (*أو أصحاب*) المؤسسة فيها، بمعز ل عن شخصيتهم الطبيعية، و يتمثل هذا الحق في رأس المال و الأرباح...الخ؛

- استخراج نتيجة نشاط المؤسسة عن مدة معينة، وذلك عن طريق إعداد الحسابات الختامية (*أو حسابات النتيجة*) التي تتضمن ملخص للنشاط، لمعرفة أرباح المؤسسة أو خسائرها، و الأسباب التي أدت إلى تحقيق ذلك،بهدف العمل على تنمية أسباب الربح و تجنب أسباب الخسارة؛
- تبيان الوضع المالي للمؤسسة عن طريق تصوير الميزانية في تاريخ معين (*نهاية الفترة*)، من أجل الوقوف على حقيقة هذا الوضع؛

[1] Raymond Guillazo ,Lucien Jaffé ,Pierre Juguet, comptabilité générale ,hachette supérieur, Paris,2000,p10

[2] أ.د.خالد أمين عبد الله، د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة (1)، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة،2009، ص9

- القيام بتزويد إدارة المؤسسة بكافة المعلومات و البيانات اللازمة لها التي تطلبها لتمكنها من الإشراف على نشاط المؤسسة، و توجيه سياساتها، و يتم ذلك بتقارير محاسبية أو قوائم مالية إحصائية دورية و غير دورية.

المطلب الثالث: فروع المحاسبة و مستخدموا المعلومات المحاسبية

1. فروع المحاسبة:

تعددت حقول التخصص في علم المحاسبة تبعا لتعدد أغراض هذا العلم و مجالاته، و في مايلي نعرض فروع المحاسبة مع التعريف بكل منها:

أ. المحاسبة العامة أو المالية:

يعنى هذا الفرع بتسجيل، تلخيص و تبويب العمليات المالية للمؤسسة (*مالية، صناعية،...الخ*) لتحضير القوائم المالية المختلفة، بهدف التوصل إلى نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة و تصوير المركز المالي لها في نهاية تلك الفترة.[1]

ب. المحاسبة الوطنية:

تمثل بيانا لمجموع المعلومات الكمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمجتمع تبعا لإطار محاسبي دقيق، و تظهر النتائج في شكل يسهل المقارنات و الدراسات الإستنتاجية، وتعتبر أداة أساسية للتخطيط و التحليل على مستوى الوطن.

ت. المحاسبة العمومية:

مجموعة القواعد التي تحكم تسيير الأموال العمومية (*مراقبة ميزانية الدولة، انتخابا ت، ...الخ*)، و لا تهدف إلى تحقيق الربح ، فهي تخدم أغراض التخطيط، المتابعة و الرقابة على أموال الدولة. [2]

---

[1] Dominique Ségura, les métiers de la comptabilité et de la gestion, jeunes éditions, France, 1999, p24

[2] Mark Nikitin, Marie – Odile Regent , Introduction à la comptabilité, 3e éditions, ARMAND COLIN, Paris,2007,p9

ث. المحاسبة التحليلية:

هي امتداد للمحاسبة المالية، تمد الإدارة بتكلفة الإنتاج و بيع الوحدات من الإنتاج أو الخدمات التي تقدمها للغير، و ذلك عن طريق تقدير و تجميع ، توزيع و تحليل و تفسير البيانات الخاصة بالتكلفة الصناعية، البيعية و الإدارية.[1]

و تعتبر المحاسبة التحليلية وسيلة و أداة تسيير لمعالجة التدفقات الداخلية للمؤسسة لإنتاج معلومات ضرورية تساعد في اتخاذ القرارات و تحديد المسؤوليات.[2]

ج. تدقيق الحسابات:

يبحث هذا الفرع في فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات المحاسبية المبينة في الدفاتر و السجلات و القوائم المالية للمؤسسة، و ذلك لإعطاء تقرير يتضمن رأيا محايدا مستقلا عن مدى صحة و دقة هذه البيانات، و درجة الاعتماد عليها، و مدى تمثيل القوائم المالية لنتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة و توضيح مركزها المالي.

ح. المحاسبة الإدارية:

قامت الجمعية الأمريكية للمحاسبة بتعريفها بأنها تطبيق لوسائل ملائمة و مفاهيم مناسبة، من أجل خلق بيانات اقتصادية تاريخية متوقعة لأية مؤسسة، لمساعدة الإدارة في وضع خطط لتحقيق أهداف معقولة، واتخاذ قرارات حكيمة لتحقيق تلك الأهداف.

و قد ظهرت المحاسبة الإدارية نتيجة لتطور العملية الإدارية و زيادة احتياجاتها للبيانات و المعلومات اللازمة لترشيد القرارات، حيث تهدف إلى استخراج المعلومات الاقتصادية التي تساعد الإدارة في أدائها لوظائفها المختلفة كالرقابة و التخطيط .[3]

---

[1] بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004،ص9،10

[2] Farid Makhlouf, comptabilité analytique, pages bleues, Alger,2008,p8

[3] أ.د.خالد أمين عبد الله ، د. صايل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص20-22

خ. المحاسبة التقديرية:

تهتم بوضع التقديرات المستقبلية للعمليات التي ستحدث مستقبلا، و إجراء مقارنات بينها و بين النتائج المحققة فعلا. و يمكن القول أن المحاسبة التقديرية هي امتداد للمحاسبة التحليلية، فالأولى تبنى على تقديرات و أرقام محددة مسبقا، أما الثانية تبنى على أرقام و قيم فعلية موجهة للنشاط .[1]

د. نظم المعلومات المحاسبية:

يهتم هذا الفرع بتصميم نظم محاسبية تتلاءم و طبيعة أنشطة الوحدات الاقتصادية، و يتم التركيز على إجراءات التسجيل و الرقابة لحماية موارد المؤسسة من السرقة و الضياع، و تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

إن هذا الفرع يتطلب معرفة عميقة باستخدام الحاسوب و برامج معالجة المعلومات.[2]

2. مستخدموا المعلومات المحاسبية:

غالبا ما تسمى المحاسبة بلغة الأعمال ، إذ ينبغي على المؤسسة الحصول عل جميع البيانات المحاسبية السليمة في الوقت المناسب، حتى تتمكن من إدارتها بنجاح، و لا يتوقف الأمر عند خدمة المحاسبة للإدارة ، لان هناك فئات أخرى مختلفة تعتمد التقارير المالية التي تعدها المحاسبة، مع اختلاف حجم هذه البيانات و شكلها و طريقة عرضها، و يمكن بيان هذه الجماعات و الفوائد التي يحصلون عليها باستخدام المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1) أصحاب المؤسسة أو ملاكها (*Owners*):

تقوم المحاسبة بتبيان أوضاع مؤسساتهم و مشاريعهم من حيث الوضع المالي في تاريخ معين، و نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة مع بيان المقدار و الأسباب، و هكذا يمكنهم من تقييم استثماراتهم و اتخاذ قرارات مناسبة.

---

[1] نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص34

2) إدارة المؤسسة في جميع مستوياتها (*Management*) :

تقوم المحاسبة بتزويد هذه الإدارة (العليا، الوسطى و الدنيا) بالبيانات و المعلومات اللازمة و الملائمة لاتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة من تخطيط،تنظيم،إشراف و متابعة، أي تخدم العملية الإدارية بكاملها، وهكذا تستطيع الإدارة أن تحكم على نواحي نشاطها المختلفة، من استخدام كفء للموارد المحدودة المتاحة للاستخدام في المؤسسة، مما يساعد على القيام بالواجبات المسندة إليها .[1]

3) المقرضون الحاليون و المرتقبون (*Curent and prospective lenders*):

(*البنوك، المؤسسات المالية،...الخ*) يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان و القروض و التنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

4) العاملون بالمؤسسة (*Employees*):

يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمراريتها، فالوضع المالي الجيد و تحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين و دفع رواتبهم و تحسين مستوى معيشتهم.[2]

5) مصالح الضرائب (*Tax authorities*) :

تمكنها المعلومات المحاسبية من تحديد الضرائب الواجب دفعها من خلال ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية لمختلف أنشطتها أي أن الوعاء الضريبي يتم تحديده بما يوافق و نتائج الأداء المجسد في الدفاتر المحاسبية التي يلزم القانون ضرورة مسكها.

---

[1] أ.د.خالد أمين عبد الله ، د. صايل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص10،11

[2] د.رضوان حلوة حنان،د. نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص23

6) السلطات القضائية (*Judicial authorities*):

تعتبر الدفاتر و الوثائق المحاسبية حججا مادية يمكن الاستناد إليها في الحكم لصالح أو ضد المؤسسة في حالة المنازعات التي قد تنشأ مع مختلف الأطراف المتعامل معها.[1]

7) المستهلكون أو العملاء (*Customers*):

يهتمون بتكوين فكرة عن مدى قدر ة المؤسسة على الاستمرار و بتزويدهم بالسلع وفق جودة و نوعية معينة، و بكميات كافية و أسعار مقبولة، كما يهمهم مقدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع و خدمات ضمان المنتج.

8) المخططون الاقتصاديون (*Economic planners*):

يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي و التنبؤ بتطوره و اتجاهاته.[2]

[1] نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] د.رضوان حلوة حنان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص29

المبحث الثاني:عرض المخطط المحاسبي الوطني

بناءا على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر ، اوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار الفرنسي الذي لم يساير أهداف و طموح اقتصاد الدولة و رغباتها.

من هذا المنظور، قامت وزارة المالية سنة 1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إعداد المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الموجه، حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة و تطور المخطط المحاسبي الوطني

كانت الجزائر إلى غاية 1975 تتبع في نظامها المحاسبي تطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي الصادر سنة 1957، و طبيعي أن هذا النظام كان مستلهما من روح الحياة الاقتصادية الرأسمالية و توجهاتها.

و في ابريل 1975 أصدرت الجزائر مخططا محاسبيا وطنيا بموجب الأمر رقم 35/75 معلنة عن بناء جهاز محاسبي يستجيب لتوجهات اقتصاد البلاد.

و بداية من الفاتح جانفي 1976 أصبح المخطط المحاسبي الوطني إجباري التطبيق على:[1]

- ◊ الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري؛
- ◊ شركات الاقتصاد المختلطة؛
- ◊ المؤسسات التي تخضع لنظام الضريبة على أساس الربح مهما كان شكلها.[2]

وقد ظهر بالجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 23 مارس 1976.

و يعتبر المخطط المحاسبي الوطني مجموعات من الحسابات تمثل العمليات المنجزة من طرف المؤسسة، وتتضمن هذه المجموعات حسابات ذمة المؤسسة و تسييرها و نتائجها.[3]

---

[1] شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004، ص18

[2] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص7

[3] ابراهيم الاعمش،أسس المحاسبة العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1999، ص38

حيث أن الغاية من المخطط المحاسبي هي تنظيم العمل المحاسبي و توحيد الصيغ المحاسبية لتسجيل و عرض العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات بشكل مفصل يسمح بتسجيل و مراقبة العمليات الممارسة.[1]

عرف المخطط المحاسبي الوطني منذ صدوره أربع إضافات هي:[2]

- التسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة بالاستقلالية الذاتية للمؤسسات (*الأمر* 185/F/CE/89/047 *بتاريخ 24 ماي 1989*)؛
- التسجيل المحاسبي لمشاركة العمال في أرباح الشركات (*الأمر* 635/DC/CE/90/046 *بتاريخ 11 مارس 1990*)؛
- التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بأموال المساهمات (*التعليمة* 001/95 *بتاريخ 02 أكتوبر 1995*)؛
- التسجيل المحاسبي لإعادة إدماج فرق إعادة التقدير (*التعليمة* 518/MF/DGC).

كما تم إعداد خمس مخططات محاسبية قطاعية:

- ◊ القطاع الزراعي1987
- ◊ قطاع التأمينات1987
- ◊ قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988
- ◊ القطاع السياحي الصادر سنة 1989
- ◊ القطاع البنكي الصادر سنة 1992

تقدم هذه القطاعات قائمة الحسابات، شرح المصطلحات، قواعد سير الحسابات و الوثائق الشاملة الخاصة بها، إلا أن واحد من هذه القطاعات لم يتناول المحاسبة التحليلية.

[1] أ.خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص125

[2] Tazdait ALI, Maitrise du système comptable financier, première édition, édition ACG, Alger, 2009, p14

المطلب الثاني: أقسام المخطط المحاسبي الوطني و أهدافه

1) أقسام المخطط المحاسبي الوطني:

يجمع المخطط المحاسبي الوطني الحسابات التي تعطي معلومات عن كل الأحداث التي تبرز من خلال الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسة.

ورد في المخطط المحاسبي الوطني أن قائمة الحسابات تعتبر أسلوب أو وسيلة لتنظيم الحسابات التي تملكها المؤسسة.

قسمت هذه الحسابات إلى ثمانية أصناف (*Classes*) أو مجموعات، رتبت ترتيبا رقميا و بشكل متسلسل، حيث يتكون كل صنف من مجموعة من الحسابات ذات دلالة أكثر تفصيلا لعملية التجارية أو المالية.

و قد تم الاعتماد في المخطط المحاسبي الوطني النظام العشري في بنائه لجهاز المعلومات التي يحتوي عليها، وكذا في تصنيف حسابات المجموعات الثمانية.

تتمثل المجموعات فيمايلي:[1]

(1) الأموال الخاصة
(2) الاستثمارات
(3) المخزونات
(4) الذمم
(5) الديون

بمعنى انه يتم استخدام الأموال الخاصة و تحويلها إلى استثمارات، مخزونات و ذمم و إذا لم تكف يتم اللجوء إلى الاستدانة.

كما خصص المخطط المحاسبي الوطني مجموعة مستقلة لكل من الأعباء التي تتحملها المؤسسة سواء كانت أعباء الاستغلال أو خارج الاستغلال، هذه المجموعة أعطي لها الرقم (6).

[1] أ.خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص125

و اعتبرت جميع إيراداتها سواء كانت إيرادات الاستغلال أو خارج الاستغلال مجموعة أعطي لها الرقم (7).

أما المجموعة الثامنة فهي حسابات النتائج أي الفرق بين الأعباء و الإيرادات.

وقد تم تقسيم كل مجموعة إلى حسابات رئيسي ة، و قسمت هذه الأخيرة إلى حسابات فرعية وقسمت بدورها الحسابات الفرعية إلى حسابات جزئية.[1]

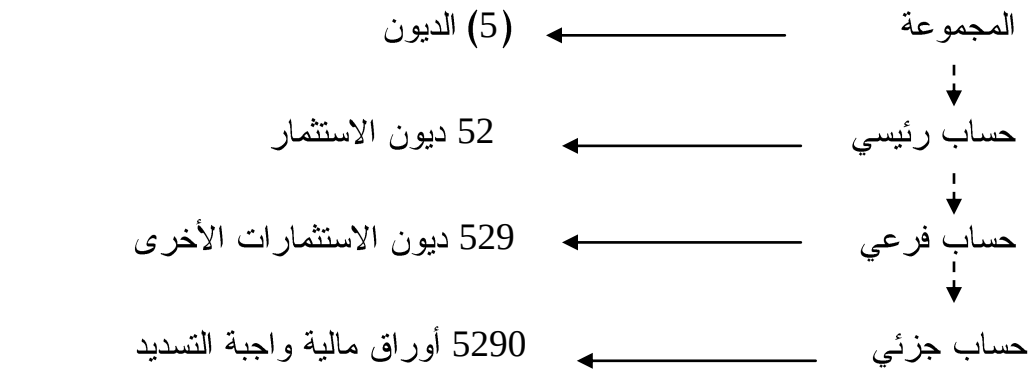

2) <u>أهداف المخطط المحاسبي الوطني</u>:

لقد جاء المخطط المحاسبي الوطني ليغطي احتياجات الاقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الرئيسة التي جاء من أجل تحقيقيها فيمايلي:[2]

1. تسهيل اتخاذ القرارات و التنبؤ بها، وذلك فيما يخص التخطيط المركزي أساسا، بالإضافة إلى المؤسسات الاشتراكية التي تمثل الأجزاء القاعدية المكونة لجهاز التخطيط العام؛
2. تسهيل استخراج وتجميع بعض قيم المحاسبة الوطنية و المعطيات الاقتصادية المهمة التي تلبي احتياجات الاقتصاد المخطط، مثل القيمة المضافة، الادخار الصافي؛
3. الرفع من فعالية تسيير المؤسسات الاشتراكية و تسهيل مراقبتها و ذلك من خلال المعرفة السريعة لمستوى المخزون، و أسعار التكلفة .بالإضافة إلى تسهيل عملية المقارنة بين نتائج المؤسسات و القطاعات.

---

[1] أ. نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص7،8

[2] طارق حمزة، المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :النقود و المالية، جامعة الجزائر،2004/2003، ص119،120

4. إعداد أداة تسيير ديناميكية، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، و بالتالي وضع أسس جديدة لتقديرات التسيير .

لم يتم تسجيل هاته الأهداف بصفة رسمية في المخطط المحاسبي، وقد شكل ذلك نقصا كبيرا من حيث تلقينها إلى كل مستعملي المخطط .

المطلب الثالث: الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني

1) الحسابات:

تتوزع الأصناف الثمانية إلى ثلاث مجموعات:

حسابات الميزانية	**(1)(2)(3)(4)(5)**
حسابات التسيير	(6)(7)
حسابات النتائج	(8)

أ. حسابات الميزانية:

1. الأصول:

مجموع الاستخدامات أو الممتلكات التي تعتبر ملكا للمؤسسة،[1] وهي ثلاثة أنواع:

(2) الاستثمارات (3) المخزونات (4) الذمم.

◊ **الاستثمارات:**

تمثل مجموع الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية المنقولة و غير المنقولة التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها، ليس لغرض البيع أو التحويل و إنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة.[2]

[1] د. مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية،الجزء الأول،المكتبة العصرية،المنصورة،2002، ص23

[2] شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص47

◊ **المخزونات:**

تمثل قيمة الوسائل التي اشترتها المؤسسة سواء لإعادة بيعها على حالها أو تصنيعها و تحويلها إلى منتجات مصنعة.[1]

تقييم المخزون:

لا يحدد المخطط المحاسبي الوطني طريقة خاصة في تقييم المخزون.

إذا تم تسجيل مشتريات البضائع أو المواد و اللوازم بتكلفة الشراء أي (*سعر الشراء +المصاريف*) فان المؤسسة تصبح حرة في تحديد تكلفة الإنتاج التي بواسطتها تسجل حركات منتجاتها المصنعة (*منتجات تامة، و نصف مصنعة*).

و لأسباب تطبيقية فان المؤسسات لا تستطيع احتساب التكلفة الحقيقية للإنتاج لكل مدخل أو مخرج خاص بالمنتجات المصنعة حيث تصبح هذه الأخيرة قابلة للاستعمال بتكلفة تابثة مقدما أو موحدة أو نظرية لتسجيل حركات المخزون ،و بعد احتساب التكلفة الموحدة القريبة من التكلفة الحقيقية تتبع إحدى الطرق الثلاث التالية الأكثر سرعة و سهولة و ضبط في الاستعمال[2]:

أ. طريقة الوارد أولا صادر أولا *FIFO*

ب. طريقة الوارد أخيرا صادر أولا *LIFO*

ت. طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة

◊ **الذمم:**

تمثل مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقاتها التجارية و المالية مع الغير.[3]

يلاحظ أن عناصر الأصول رتبت حسب درجة السيولة، بمعنى درجة تحولها إلى نقود. إن حسابات الأصول تفتح و تتزايد في جانبها الأيمن (المدين) لأنها تظهر في الطرف الأيمن من الميزانيةة، و تتناقص في جانبها الأيسر.

---

[1] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص103

[2] إبراهيم الأعمش،مرجع سبق ذكره، ص234– 236

[3] Ahmed Sadou, Comptabilité Générale, Berti éditions, Alger, 2002, p53

2. الخصوم:

هي منشأ رأس المال، وهي مجموع الأموال أو الموارد المتمثلة في:[1]

(1) الأموال الخاصة (5) الديون

◊ **الأموال الخاصة:**

تضم وسائل التمويل المساهم بها أو المشروكة من طرف المالك أو المالكين تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة.[2]

◊ **الديون:**

هي مصادر التمويل المقدمة إلى المؤسسة اثر علاقاتها مع الغير.[3]

رتبت عناصر الخصوم بحسب درجة الاستحقاق أي درجة المطالبة أو الوفاء.و على عكس حسابات الأصول ، فان الخصوم تفتح و تتزايد في جانب الأيسر (*الدائن*) ،لأنها تظهر بالجانب الأيسر من الميزانية، وتتناقص في جانبها الأيمن.[4]

ب. حسابات التسيير:

◊ **المصاريف:**

مجموعة الاستهلاكات و الاهتلاكات و المخصصات التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة بهدف انجاز مهامها.

---

[1] د. عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص40

[2] Khafrabi m[d] Zine, plan comptable national, Berti éditions, Alger, 2003, p17

[3] JJ Friedrich, Comptabilité Générale, 3[e] éditions, Hachette supérieur , Paris,2001,p17

[4] أ.نور الدين عياشي ، مرجع سبق ذكره، ص15

◊ **الإيرادات:**

تمثل المبالغ المستلمة أو التي ستسلم كمقابل للمنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسة للغير بحكم نشاطها، وكذا إنتاج المؤسسة لذاتها.[1]

تفتح حسابات الإيرادات وتتزايد في الجهة اليسرى و تتناقص في الجهة اليمنى و العكس بالنسبة للأعباء.

ت. حسابات النتائج:

إن حسابات الصنف (8) هي في الحقيقة حسابات نحصل عليها نتيجة مقابلة الإيرادات التي تحققها المؤسسة من خلال السنة المالية مع التكاليف التي تتحملها خلال نفس الفترة.

إذا حققت المؤسسة إيرادات› تكاليف فإنها حققت ربح و العكس صحيح.[2]

تستقبل حسابات النتائج أرصدة حسابات المصاريف في جانبها الأيمن، و أرصدة حسابات الإيرادات في جانبها الأيسر.

2) الدفاتر و الوثائق الشاملة:

أ. الدفاتر المحاسبية:

إن كل عملية تجارية تنتج عنها عملية محاسبية تتم بين حسابين على الأقل،أحدهما مدين و الأخر دائن، و بالنظر إلى حجم و عدد العمليات التي تحدث يوميا داخل المؤسسة فإنه يصعب التحكم فيها و مراقبتها بشكل فعال، لذا كل عملية (*تدفق مالي*) تحدث في إطار نشاط المؤسسة، تسجل في الدفاتر المحاسبية التالية:

- ***اليومية Le Journal:***

دفتر يلزم القانون جميع المؤسسات بإمساكه بشكل منتظم لتسجيل جميع الوقائع المحاسبية اليومية التي تقوم بها المؤسسة بالتسلسل يوم بعد يوم، أو على الأقل تسجيل مجموع العمليات مرة كل شهر، بشرط الاحتفاظ بالوثائق المبررة لتلك العمليات بشكل مرتب.

---

[1] شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص157– 166

[2] أ. خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص247،248

- ***دفتر الأستاذ (الدفتر الكبير)Le Grand Livre:***

هو السجل الذي يشمل كل الحسابات التي تستعملها المؤسس ة، و يعتبر من الدفاتر الاختيارية لكنه يشكل أحد أهم الوثائق المحاسبية.[1]

- ***ميزان المراجعة La Balance :***[2]

هو أداة قياس التوازن المحاسبي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر.

ب. الوثائق الشاملة:

تتمثل الوثائق الشاملة فيمايلي:

❖ **الميزانية:**

هي مستند محاسبي يعبر في تاريخ معين عن ممتلكات و التزامات المؤسسة، وعند انطلاقها في النشاط نسمي ميزانيتها:الميزانية الافتتاحية (*bilan de création*)، ونسميها في نهاية السنة :الميزانية الختامية (*bilan de fin d'exercice*).[3]

تكون الميزانية في شكل جدول من قسمين يمثلان صورة عن الذمة المالية للمؤسسة:

الأصول	الخصوم
(2) الاستثمارات (3) المخزونات (4) الذمم	(1) الأموال الخاصة (5) الديون

[1] أ.نور الدين عياشي ، مرجع سبق ذكره، ص15– 19

[2] إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص134، 135

[3] Raymond Guillouzo et d'autres, op.cit,p12

❖ **جدول حسابات النتائج:**

هو كشف بالإيرادات و الأعباء المتحققة خلال الفترة المحاسبية،فعن طريق إجراء المقارنة بينهم يمكن الوصول إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة، و كذا صافي الربح.[1]

❖ **الوثائق الملحقة:**

اشترط المخطط المحاسبي الوطني على كل مؤسسة اقتصادية أن تحضر في نهاية كل سنة مالية الوثائق و الجداول التالية بالإضافة إلى الميزانية و جدول حسابات النتائج :[2]

1. جدول حركات الأموال؛
2. جدول الاستثمارات؛
3. جدول الاهتلاك؛
4. جدول المؤونات؛
5. جدول الحسابات الدائنة؛
6. جدول الأموال الخاصة؛
7. جدول الديون؛
8. جدول المخزونات؛
9. جدول استهلاك البضائع و المواد و اللوازم؛
10. جدول تجزئة مصاريف التسيير؛
11. جدول المبيعات و الأداءات المقدمة؛
12. جدول النواتج الأخرى؛
13. جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات؛
14. جدول المعلومات المختلفة.

كما يجب أن تكون الوثائق و الجداول المذكورة محضرة وفق الأشكال و النماذج المقترحة في المخطط المحاسبي الوطني.

---

[1] شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] PCN, Berti éditions, Alger,1999, p74

المبحث الثالث: دراسة ناقدة للمخطط المحاسبي الوطني

من خلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في المؤسسات الاقتصادية ، ظهرت عدة نقائص، و ذلك بسب ثبات هذا الأخير ثلاثة عقود من الزمن منذ دخوله حيز التنفيذ، و بذلك عدم قدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، وسنقوم فيمايلي بدراسة هذه النقائص .

المطلب الأول: غياب الإطار المفاهيمي النظري

يعرف الإطار المفاهيمي النظري في نظرية المحاسبة بأنه: "مجموعة منظمة من الأهداف و المبادئ الأساسية المنسقة فيما بينه ا، و التي تمكن من إصدار معايير متناسقة و تحديد طبيعة، وظائف و حدود المحاسبة المالية و قوائمها ".

فالإطار المفاهيمي النظري يقدم الأهداف المتوخاة من المحاسبة و المفاهيم المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المالية،المبادئ المحاسبية الأساسية و الاتفاقات المحاسبية.

يعتبر وجود إطار مفاهيمي نظري ذو أهمية بالغة بالنسبة للجهة المصدرة للمعايير و لمستعملي المعلومات المحاسبية.

- ***بالنسبة للجهة المصدرة للمعايير المحاسبية:***

- يمثل مرجعية في إصدار معايير محاسبية متناسقة أو تعديلها عند الضرورة مما يسهل حل المشاكل المحاسبية المطروحة؛
- يمكن الهيئة المصدرة للمعايير المحاسبية من الربط بين الجانب النظري و التطبيقي،
- ان وجود إطار مفاهيمي نظري يجعل الهيئة المصدرة للمعايير المحاسبية أكثر شرعية في إلزام الأطراف المعنية بالمعايير المحاسبية بتطبيقها مما يحفظ لمهنة المحاسبة مكانتها.

- ***بالنسبة لمستعملي المعايير المحاسبية:***

إن وجود مرجعية مفاهيمية نظرية يسهل على مستعملي هذه المعايير فهم محتواها و أساليب تطبيقها.[1]

[1] أ. نور الدين مزياني، بحث حول النظام الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة، 2008، ص10،11

يدرج ضمن التقصير المفاهيمي المشاكل و الحالات الجديدة غير المتوقعة من طرف المخطط المحاسبي الوطني، وان كانت مفسرة من طرف أصحاب الاختصاص، بالإضاف ة إلى القصور في تقديم تعريف واضح للأهداف و مستعملي المعلومة المحاسبية.

يعطي نطاق المخطط المحاسبي الوطني امتيازا لمعلومات الاقتصاد الكلي و الإحصاء، غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين.

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح، و لم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل :الأصول، الخصوم، الإيرادات و الأعباء، و لم يدقق في شروط مسكها في الحسابات، كما أن المخطط المحاسبي الوطني أهمل كثيرا الجانب الخاص باستعمال المحاسبة التحليلية. [1]

المطلب الثاني: النقائص المتعلقة بالحسابات

تتعلق هذه النقائص بالإطار المحاسبي، تصنيف الحسابات و تبويبها و تفصيل الحسابات:

أ. **الإطار المحاسبي:**

- **نقص قائمة الحسابات:**

لم يذكر الإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني بعض الحسابات:

- **الاستثمارات العاطلة التي لا تساهم في الاستغلال:**

تغافل المخطط المحاسبي الوطني عن تسجيل الاستثمارات التي أصبحت عاطلة و التي لا تساهم في الاستغلال، فهي بذلك أصبحت استثمارا ت غير منتجة، كما أن تركها ضمن التصني ف الحالي للاستثمارات يعطي قيما خاطئة عن الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة بالمؤسسة.

[1] Samir Merouani, Le Projet du nouveau système comptable et financier algerien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère en sciences de gestion, option: management, école supérieur de commerce, Alger, 2007, p61

- **خسارة و أرباح الصرف:**

لم يخصص المخطط المحاسبي الوطني حسابا خاصا بربح و خسارة الصرف، و هي عمليات خارجة عن الاستغلال، ناتجة عن فرق الصرف بين تاريخ بداية العملية و تاريخ تسديدها.

- **بعض حسابات الاشتراكات و الرسوم:**

لا يحتوي المخطط المحاسبي الوطني حساب خاص باشتراكات البطالة، و كذا حسابات الرسوم الجديدة المختلفة كالرسم على المواد الملوثة...الخ.

- **حساب العطل المدفوعة الأجر:**

لم يخصص المخطط المحاسبي الوطني حسابات خاصة بتسجيل العطل المدفوعة الأجر، بالإضافة إلى المبالغ الأخرى المستحقة عنها لإدارة الضرائب و الهيئات الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية.

- **غياب بعض حسابات النتائج المهمة:**

ينقص المخطط المحاسبي الوطني بعض النتائج، تتمثل أساسا في حساب النتيجة المالية التي تشكل الفرق بين الإيرادات و الأعباء المالية، بالإضافة إلى الرصيد الخام للاستغلال حيث يبين هذا الأخير الفعالية الاقتصادية للمؤسسة.

- **وجود حسابات لا مبرر لوجودها:**

كما سجلنا غياب بعض الحسابات، فقد سجلنا وجود حسابات لا مبرر لها، إذ أصبحت بدون استعمال و لا بد من إلغاءها، و تتمثل هذه الحسابات في:

- حساب 641 *رسوم على النشاط المهني*، الذي يتفرع إلى حسابين:
  - ح/6410 *الرسم على النشاط الصناعي و التجاري*
  - ح/6412 *الرسم على نشاط المهن غير التجارية*

لقد تم دمج الرسمين في رسم واحد هو الرسم على النشاط المهني، و بالتالي لامبرر لوجود هذين الحسابين.

- حساب 642 *رسوم على رقم الأعمال*، الذي يتفرع إلى حسابين:
  - ح/6420 *الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج*
  - ح/6421 *الرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات*

في سنة 1992 الغي هذا الرسم و عوض بالرسم على القيمة المضافة، و بالتالي لم يعد مبرر وجود الحساب 642.[1]

ب. <u>تصنيف و تبويب الحسابات:</u>

- لا يوجد فصل بين الأصول المتداولة و غير المتداولة، وبين الخصوم الجارية و غير الجارية؛
- تعريف المجموعات الثانية، الثالثة و الرابعة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا تسمح بإعطاء أدوات الإنتاج، وعدم الفصل بين أصول الاستغلال و أصول خارج الاستغلال، وعدم تقديم السلع المستعملة في الاستغلال و هي ليست ملك للمؤسسة؛
- القيم المنقولة مدرجة ضمن عناصر حساب حقوق الاستثمارات، يضم هذا الأخير سندات المساهمة و سندات التوظيف، حيث أن الأخيرة هي قيم قصيرة الأجل في حين تم تعريف استثمارها على أساس قيم دائمة؛
- توجد بعض الاستثناءات في مبادئ الترقيم، يتعلق الأمر بالحساب 46 *تسبيقات على التكاليف الاستغلال* و حساب 56 *ديون محملة على التكاليف الاستغلال*:
  - الحساب 469 لا يمثل حقوق خارج الاستغلال؛
  - الحسابان 468،568 لا يمثلان حقوق أو ديون على المؤونات و الاهتلاكات.

[1] طارق حمزة، مرجع سبق ذكره، ص144،145

هذه النقائص المنهجية ليس لها تأثير سلبي على سير الحسابات، لكن هذا يدل على أن تصميم المخطط المحاسبي الوطني غير كامل.[1]

ت. تفصيل الحسابات:

نتيجة عدم التفصيل في الحسابات، سمح المخطط المحاسبي الوطني للمؤسسات بفتح حسابات نوعية داخل الحسابات المقررة عند الاقتضاء، فحرية فتح هذه الحسابات دون الرجوع إلى الجهات المسؤولة ينتج عنه أحيانا عدم تجانس في الحسابات المفتوحة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين المؤسسات، و من ناحية تفصيل الحسابات أيضا يمكن الإشارة إلى العمليات التالية:

- **عملية التصنيع:**

حساب تكلفة الإنتاج الحقيقية لمختلف المنتجات التي تشمل كلفة شراء المواد اللازمة في الصنع مضافا إليها التكاليف المباشرة و غير المباشرة التي خصصت من اجل تصنيعها، يتطلب مسك المحاسبة التحليلية و بدون مسكها لا يمكن تحقيق بعض الأهداف كحساب الكلف، وإعداد و مراقبة الميزانيات.

- **تسيير الديون:**

المخطط المحاسبي الوطني لم يفرق بين الديون الداخلية (*المحلية*) و الديون الخارجية، و هذا التميز مهم من ناحية الاقتصاد الجزئي لمعرفة درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، و من ناحية الاقتصاد الكلي لمعرفة مدى تبعية الدولة للخارج اقتصاديا، و الاحتياطات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكل الديون الخارجية على مستوى كل مؤسسة و مواجهة تقلبات أسعار الصرف.[2]

[1] Samir Merouani, op.cit, p 62

[2] نوي الحاج،انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : مالية و محاسبة، جامعة الشلف،2008/2007، ص97،98

المطلب الثالث: نقائص القوائم المالية

أ. الوثائق الشاملة:

يبلغ عدد الجداول 17 جدول مهما كان حجم و نشاط المؤسسة وبالتالي فإن كل المؤسسات ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني:[1]

1. الميزانية:

شكل الميزانية لا يقدم المعطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة، فالقيام بعملية المقارنة لابد من الرجوع إلى الجداول التفسيرية.لا يظهر في جانب الأصول المجاميع الجزئية مثل : الأصول المادية ، الأصول المتداولة ، الذمم الطويلة و القصيرة المدى و نفس الشيء في جانب الخصوم فيما يتعلق بالديون الطويلة و قصيرة الأجل .

2. جدول حسابات النتائج:

الشكل الذي يقدم فيه جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة ، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية و النتيجة المالية و لا يقدم بدقة الوحدة الوسيطية المعروفة على المستوى الدولي .

كما أن النتيجة التي يقدمها جدول الحسابات النتائج ليست مؤشرا على فعالية و نجاعة تسيير المؤسسة، لأنه يتضمن عمليات ذات خصائص اجتماعية ممولة بواسطة التكاليف الاستثنائية .

3. الجداول الملحقة:

- جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل و ليس بجدول التدفقات النقدية، و لا يميز بين تدفقات الاستغلال ، تدفقات الاستثمار و التدفقات المالية، في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية و الضرورية في عملية التحليل المالي.
- جدول الأموال الخاصة يعطي تحليل على أساس أصل الأموال الخاصة و ليس على أساس تغيرات الأصول الصافية.

[1] Samir Merouani, op.cit, p 63,64

- جدول الالتزامات لا يقدم معلومات حول التزامات المستلمة أو المعطاة المسجلة محاسبيا و جدول المعلومات المتنوعة يعطي معلومات جزئية.
- أما الجداول الأخرى فتعطي تحليل لعناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها.

الجداول التفسيرية لا تعطي تقدير لوضعية المؤسسة، حيث تعتبر أكثر نفعا للمحاسبة الوطنية بتزويدها بالمعلومات لانجاز مجاميع الاقتصاد الكلي.

ب. إهمال جداول تدفقات الخزينة:

إن الأهمية البالغة التي يوليها مستعملي القوائم المالية إلى جداول تدفقات خزينة، باعتبارها مؤشر على نجاعة المؤسسة في تسييرها المالي،و تدفقات الخزينة في المستقبل، كانت وراء قرار إدخال جدول تدفقات الخزينة حيز التطبيق في الممارسة المحاسبية، إقرار لاعتباره وثيقة ختامية إجبارية بمعنى أخر الإقرار بمفهوم الخزينة كعنصر محدد لحياة المؤسسة، وهذا ما أهمله المخطط المحاسبي الوطني ، فالخزينة تؤدي دورا هاما في نشاط المؤسسة، و تضمن بقاءها،و تمثل مؤشر هام يسمح بإعطاء صورة عن يسرها المالي في المدى القصير ، و كذلك قياس احتياجات التمويل في المدى الطويل.[1]

ت. ضعف الإفصاح المالي و المحاسبي:

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة و التزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين و مقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها و مركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة حتى يتخذ هؤلاء المستثمرين قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح .

هكذا أصبح معيار المنفعة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدّمة للمستخدمين الخارجيين من خلال القوائم ذات الغرض العام أحد الأسس التي يبنى عليها الإطار المفاهيمي النظري من متطلبات اقتصاد السوق توفير قوائم مالية موجهة المساهمين الذين يهتمون بشراء الأسهم و المقرضين الذين يقرضون أموالا باعتبارهم ممولين للشركة ، تحتوي هذه القوائم على معلومات محاسبية و مالية دقيقة وواضحة و عادلة تعبر عن الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة .

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص164

إن المخطط المحاسبي الوطني لا يؤدي إلى توفير كل المعلومات المالية و المحاسبية التي يحتاجها المستثمرون ولا تملك القوائم المالية(*الميزانية الختامية، و جدول حسابات النتائج*) قيمة تجانسية أي قابليتها للمقارنة زمانيا و مكانيا، وفي هذا الشأن، سجلت إنتقادات كثيرة أهمها :

- لا تزود القوائم المالية مستخدميها بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية و التكاليف و الإيرادات المتوقعة.
- اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية و الذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى سنة 1988.
- القوائم المالية التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة و العوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للمؤسسة التي يستثمرون فيها.[1]

[1] أ. نور الدين مزياني،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، جامعة سكيكدة، 2008، ص191

المطلب الرابع: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية

خلال مقارنة بيانات المخطط الوطني للمحاسبة مع معايير المحاسبة الدولية، تظهر ضرورة إخضاع المخطط الوطني للمحاسبة للتغيير والمراجعة، لمواكبة مستوى أعمال الجمعيات والمنظمات المحاسبية الدولية، وخاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تتعلق المقارنة بمايلي: المعايير الخاصة بالميزانية، معايير المتعلقة بجدول حسابات النتائج، ومعايير تنظيم العمل المحاسبي:

البيان	المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	المعايير الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني	النسبة
الميزانية	*IAS2, IAS9, IAS 10, IAS13, IAS16, IAS 19, IAS 20, IAS25, IAS26, IAS36, IAS38, IAS40*	*IAS2, IAS9, IAS 10, IAS16, IAS25, IAS 36, IAS 38*	%58.33
جدول النتائج	*IAS4, IAS8, IAS11, IAS12, IAS17, IAS18, IAS23, IAS33, IAS37*	*IAS4, IAS8, IAS11, IAS12, IAS17, IAS18, IAS23, IAS37*	%88.88
المعايير العامة المنظمة للعمل المحاسبي	*IAS1, IAS3, IAS5, IAS6, IAS7, IAS14, IAS15, IAS21, IAS22, IAS24, IAS27, IAS28, IAS29, IAS30, IAS31, IAS32, IAS34, IAS35, IAS39, IAS41*	*IAS5, IAS6, IAS15, IAS32*	%20
المجموع	***41***	***19***	**% 46.34**

الجدول (2) المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية

المصدر:

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: د.عقاري مصطفى،المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف،العدد05،2005، ص 73- 76

يلاحظ من الجدول مايلي:[1]

- **الميزانية:**

إن المخطط المحاسبي الوطني الذي يعادل عمره تقريبا عمر مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يصدر من المعايير الخاصة بالميزانية إلا ما يعادل نسبة 58% مقارنة مع نظيره (***IASB***)، ذلك يعني أن 42 % المتبقية من المعايير غير متاحة في الممارسة المحاسبية في الجزائر، بسبب أن معظمها لا ينسجم مع الواقع.

- **جدول النتائج:**

تعتبر المعايير التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية المنظمة للأنشطة و العمليات الاقتصادية المؤثرة على جدول النتائج لها ما يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني بدرجة تكاد تكون متساوية باستثناء المعيار رقم (33) الذي يتعلق بالإفصاح عن حصة السهم من الأرباح. كما أن المعايير التي يضعها (***IASB***)، تأتي مفصلة و متجددة على العكس من مثيلاتها في المخطط المحاسبي الوطني.

- **المعايير العامة المنظمة للعمل المحاسبي:**

يلاحظ من الجدول أنه من بين 20 معيار منظم للعمل المحاسبي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يصدر المخطط المحاسبي الوطني إلا أربع معايير فقط، و هذا ما يعكس عجز الذي كانت تعانيه المحاسبة في الجزائر.

يضاف إلى هذا العجز في المعايير عجز هيئة مهنة المحاسبة في الجزائر، فهي عديمة النشاط، وتفتقر إلى المقومات التي تتميز بها نظيراتها في الدول الأخرى التي تتطلع إلى التنمية والتطور.

[1] د.عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص65– 77

إذ يعتبر إصدار معايير المحاسبة المالية من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة لكي تواكب التطور الهائل في مجال الأعمال الهادفة لتحقيق الربح، حيث يجب مراعاة عند إعدادها كافة الظروف البيئية المحيطة، وأن تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وفي حالة غياب المعايير المحاسبية أو ضعفها تترتب المشاكل التالية:[1]

- اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للوحدات الاقتصادية، مما ينتج عنه صعوبة مقارنة القوائم المالية لهذه الوحدات، وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات.
- استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين. ويترتب عن ذلك أن القوائم المالية للمؤسسة قد لا تظهر مركزها المالي ونتائج أعمالها بطريقة ملائمة ومناسبة.
- قد يؤدي غياب معايير المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية للوحدة بطريقة معقدة،

حتى وإن صلحت المعالجة المحاسبية، مما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يستلزم فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية متميزة، وكلاهما ليس متوفرا في معظم الحالات، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب والحجم والمكان أو الخبرة والمعرفة، و بالتالي وجود حالة عدم ثقة تؤثر على حجم وظيفة القرارات التي يتخذونها.

[1] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص103

خاتمة الفصل

عوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 المخطط المحاسبي العام الفرنسي بهدف إعطاء الدولة أداة للتخطيط والتسيير، حيث أعطى هذا المخطط معالجة لعمليات المحاسبة العامة وأهمل الجانب المتعلق بالمحاسبة التحليلية و لم يعطي مخططات محاسبية قطاعية بالإضافة إلى عدم معالجة حسابات التجميع، كما أنه يعاني من نقائص كثيرة سواء من جانبه الشكلي و الهيكلي، أو من جانب مضمونه كالمصطلحات ، و القوائم المالية الختامية.

و بالإضافة إلى ذلك ف إن توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق و انفتاحها على العالم يفترض تغيير في فلسفة النظام المحاسبي، أي التفكير في نظام محاسبي جديد يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين، من مستثمرين ومقرضين وغيرهم .

و في ضوء هذه التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، و بهدف تشجيع و جذب الاستثمار ، تنشيط سوق رأس المال و دعمها، أصبح من الضروري توفير أسس و قواعد و مفاهيم محاسبية موحدة للشركات بكافة أشكالها القانونية، و بالتالي إصدار معايير محاسبية جزائرية تواكب تلك التطورات و تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثاني

المحيط المحاسبي الدولي

مقدمة الفصل

من المعروف أن التطور الذي شهدته المحاسبة بشكل عام وبالأخص منذ العام 1494 أي منذ بداية ابتكار و تطبيق مبدأ القيد المزدوج ، وما أعقبه من تطورات شتى في المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية لكثير من المجتمعات المختلفة ، أدى بالمهتمين والمهنيين في هذا المجال الحيوي إلى ابتكار أساليب وطرق محاسبية مختلفة لكي تقابل تلك الاحتياجات التي أفرزتها طبيعة النشاطات الاقتصادية المتطورة.

وكنتيجة حتمية لظاهرة العولمة الاقتصادية وانتشار استخدام نظام الانترنت الذي أدى ابتكاره إلى تقريب المسافات واختصار الأوقات وسرعة إيصال المعلومات المالية (*بوجه الخصوص*) الواجب نقلها إلى الطرف الآخر، برزت الحاجة إلى ظهور فرع جديد من فروع المحاسبة المالية المتمثلة في المحاسبة الدولية، لتقوم بمعالجة القضايا المتعلقة بالجوانب المحاسبية الدولية ، وكنتيجة منطقية أيضاً أوجبت الظروف الواقعية إلى اعتماد أسس جديدة يمكن من خلالها تنظيم العلاقات المحاسبية الدولية لهذه المشاريع الاقتصادية، مما دعى إلى الاتفاق على اعتماد معايير محاسبية دولية تصدرها مؤسسات دولية متخصصة تلتزم بها معظم البلدان التي لها علاقات اقتصادية دولية، لهذا أخذت أغلب دول العالم تطبق المعايير المحاسبية الدولية التي أخذت موقعها من مستوى القبول العام الذي تتمتع به هذه المعايير ولمصداقية وأهمية المؤسسات الدولية المشرعة لها .

لمناقشة هذا الفصل تم تقسيمه إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: التوافق و التوحيد المحاسبي الدولي

المبحث الثاني: استعراض أهم الهيئات الدولية التي تدعو إلى تبني التوحيد المحاسبي الدولي

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: التوافق و التوحيد المحاسبي الدولي

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المالي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي و ذلك كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي هو إصدار معايير محاسبية موحّدة و مقبولة على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي .

المطلب الأول: مفهوم و أهداف التوافق المحاسبي الدولي

1. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي:

هناك مصطلحات متعددة في المؤلفات المحاسبية لمعنى التوافق المحاسبي كالتناسق المحاسبي، التنسيق المحاسبي، التوفيق المحاسبي، والتقارب المحاسبي وكلها تعبر عن نفس المعنى محاسبيا.

كما يتم أيضا الخلط بين مصطلحي التوافق و التوحيد المحاسبيان، حيث أن الأول يعبر عن تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية المختلفة أما الثاني فيعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية متطابقة.[1]

من الجدير بالذكر أنه وردت فى الفكر المحاسبي مجموعة من التعريفات المتعلقة بمفهوم التوافق الدولي، ولقد عرفه (*Wolk & Francis & Tierney*) بأنه:" درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية ".[2]

يعرف (*Arpan & Radebaugh*, 1985) التوافق المحاسبي الدولي بأنه " عملية تؤدي إلى زيادة الاتساق بين الممارسات المحاسبية عن طريق وضع قيود على درجة تباينها في الدول المعنية ".

---

[1] Ira Yuta Chairas, Wirawan E.D. Radianto, Accounting Harmonization in ASEAN The Process, Benefits and Obstacles, Gothenburg, 2001, P19

[2] الدكتور الصادق محمد ادم علي، بحث حول أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية،2007، ص11

و يعرفه (*Cooke & Wallace* 1990): " تعظيم انسجام التقنيات، الممارسات والمفاهيم المحاسبية بين الدول ".[1]

فالتوافق المحاسبي هو عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية ، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم و هذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال .[2]

يمكن حصر التوافق المحاسبي في المستويين التاليين:

- **على مستوى مستعملي المعلومات المحاسبية:** احتياجاتهم للمعلومات تكون مختلفة؛
- **على مستوى الدول:** لا تستعمل الدول نفس المفاهيم و الممارسات المحاسبية.

و بالتالي فإن التوافق المحاسبي الدولي يؤدي إلى تضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية و اعتماد نظم محاسبية متشابهة.[3]

2. أهداف التوافق المحاسبي الدولي:

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى أهمها:[4]

- إيجاد لغة مالية عالمية موحدة قابلة للتطبيق على القوائم المالية لكل المؤسسات عبر العالم، من شأنها أن تزيد من شفافية ومصداقية المعلومة المالية، وتزيد من إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها على الصعيد الدولي.
- مقارنة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المسعرة في البورصة في مختلف دول العالم.

---

(1) Elisio Brandao, Harmonisation Comptable En Europe, FINÉCO, vol. 7, No 1, Université de Porto, Portugal, 1997, p44

(2) أ. مزياني نور الدين، أ.فروم محمد صالح،المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد، جامعة الوادي،17-18 /01/ 2010، ص6

(3) Charlotte Disle, Introduction à la Comptabilité, DUNOD, paris,2007,17

(4) بكيحل عبد القادر ،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية(IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة،جامعة الشلف،2009/2008، ص38

- تسهيل عمليات التسعير في البورصات للمؤسسات، وجلب ثقة المستثمرين والمحافظة عليها.

المطلب الثاني: مزايا و محددات التوافق المحاسبي الدولي

1. مزايا التوافق المحاسبي الدولي:

يحقق التوافق المحاسبي الدولي مزايا كثيرة، نذكر منها:[1]

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين ؛
- تسهيل عملية الاتصال المالي و ذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد و مبادئ و معايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
- زيادة درجة انتظام و صدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها و أهميتها في عمليات المقارنة و الرقابة واتخاذ القرارات.
- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات؛
- توفير مبالغ معتبرة من التكاليف، تعود بالفائدة على شركات التدقيق و خدمات الاستشارة المالية.

2. محددات التوافق المحاسبي الدولي:

رغم المزايا السابقة للتوافق المحاسبي الدولي إلا أنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:[2]

- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛
- الاختلافات البيئية و الثقافية بين الدول؛
- ضعف أو انعدام– أحيانا – القوة الإلزامية لتنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايي ر المرتبطة بالاستثمارات، المشتقات و الأدوات المالية، و المعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها و بالتالي عدم تطبيقها على الوجه الصحيح ؛

[1] أ. نور الدين مزياني، بحث حول النظام الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية،مرجع سبق ذكره، ص7،8

[2] أ. مزياني نور الدين، أ.فروم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص7

- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛
- التوجه الضريبي و الحكومي: بعض الدول يكون هدف التقارير المحاسبية هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛
- تعود المستثمرين و المستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛
- المعايير المحاسبية تصدر باللغة الإنجليزية و ترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الإنجليزية) أفقدها مضمونها الأصلي؛
- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة و ترك التفاصيل لكل دولة ، فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول.

المطلب الثالث: مفهوم التوحيد المحاسبي الدولي

تعددت التعريفات حول مفهوم التوحيد في الأدبيات المحاسبية وذلك لأهميته، حيث " يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس أو غير متباين، فهي تحتوى التماثل الذي يعنى أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة ". ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على التماثل في المبادئ والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة.

كما يعرف التوحيد المحاسبي بأنه " فرض الأسس لدولة ما على الدول الأخرى ". و يلاحظ أنه قد اقتصر مفهوم التوحيد المحاسبي على فرض الأسس المحاسبية لدولة ما على الدول الأخرى وهذا ما يصعب تحقيقه.

و يمكن تعريفه أيضا بأنه " تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات ". يلاحظ أن هذا التعريف ركز على ضرورة توحيد المعايير المحاسبية.[1]

[1] الدكتور الصادق محمد ادم علي، مرجع سبق ذكره، ص12

و حسب (*Afnor*) فإن التوحيد المحاسبي هو" سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل، بتوحيدها وتبسيطها ".

كما تناول (*Rousse*) التوحيد المحاسبي كمايلي: " عبارة عن نظام موحد للتنظيم (*Système uniforme d'organisation*) موجه جملموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الدولة.

كما أن التوحيد المحاسبي موجه استجابة لما يميز اقتصاد العالم المتقدم من:

- الحاجة الأساسية (*الحيوية*) للمعلومات و الاتصال؛
- عالمية (*Universalité*) تصنيف التدفقات الاقتصادية؛
- تعميم المعالجة الإلكترونية للبيانات.[1]

و يمثل التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس واحدة للقياس وعرض المعلومات، والهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة، و أهم الخصائص التي يتميز بها هي:

- توحيد المعرفة المحاسبية يضمن فاعلية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة على أسس موضوعية منطقية.
- يشمل توحيد المعرفة المحاسبية الإطار الفكري الذي يمثل الضوابط العامة لعملية القياس والإفصاح.أما الإطار العملي فيمكن أن يبلغ التوحيد بعض جوانبه، أو قسمًا مهمًا منه.[2]

المطلب الرابع: أهداف و مستويات التوحيد المحاسبي

1. أهداف التوحيد المحاسبي:

يهدف التوحيد المحاسبي الدولي من خلال المعايير المحاسبية الدولية إلى:[3]

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة ؛

---

[1] مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد01 ، ورقلة، 2002، ص52،53

[2] تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 23 العدد الأول، 2007، ص16،17

[3] شعيب شنوف،الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007/2006 ، ص83

- ♦ فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- ♦ تقليل التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- ♦ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، تحديد طرق حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات و توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

2. مستويات التوحيد المحاسبي:

تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث و المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم المالية، لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية:[1]

على مستوى المبادئ :إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس و المبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الأسس و المبادئ التي يتم توحيدها؛

على مستوى القواعد : ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد و الإجراءات والوسائل المحاسبية، وتتطلب هذه العملية ما يلي:

- ♦ حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛
- ♦ الاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعية؛
- ♦ الحذر عند استخدام القواعد و الإجراءات البديلة.

المستوى الثالث توحيد النظم: ويشتمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس و مبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس و المبادئ التي تقوم عليها.

[1] مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد تجربة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص53

المطلب الخامس: فوائد التوحيد المحاسبي وأهم العوائق التي تواجهه

1. فوائد التوحيد المحاسبي:

من أهم فوائد النظام المحاسبي الموحد مايلي:[1]

♦ إزالة الغموض والتناقضات والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة.

♦ قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة، مما يؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها وإن كانت معدة في بلدان أخرى، و إمكانية المقارنة تزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وجلب المستثمرين.

♦ تسهيل توحيد الفروع الأجنبية، إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

♦ تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

♦ يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقا لمتطلبات قانونية.

2. العوائق أمام التوحيد المحاسبي:

من العوائق المهمة التي تقف عقبة أمام التوحيد المحاسبي مايلي:[2]

التقاليد المحلية: تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية، والتطور المحاسبي المحلي (*على المستوى الوطني*) هو جز ء من التطور المحاسبي الدولي لذا فإن الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضا و في نفس الوقت تقف عائقًا أمامه حيث أي دولة بالعالم تريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامها الوطني.

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتورة دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص84

[2] د. عبد الناصر نور، د.طلال الججاوي،بحث حول المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الأردنية متطلبات التوافق و التطبيق، الأردن، 2007، ص6

العوائق الاقتصادية والتشريعية: يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة، وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية و من ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين وأن معظم التأثيرات في توسع المحاسبة وتطورها هو الهيكل التشريعي وهو انعكاس للتقاليد الثقافية الوطنية.

الحالة السيادية : إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية .

المبحث الثاني: استعراض أهم الهيئات الدولية التي تدعو إلى تبني التوحيد المحاسبي الدولي

لم تظهر أهمية تناول موضوع اختلاف الأنظمة المحاسبية، إلا مع تطور وتسارع حركة التجارة الدولية وازدهارها، وتطور الأسواق المالية في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم.

نتيجة هذه الأسباب ظهرت عدة هيئات و منظمات تدعو إلى تقليص الاختلافات المحاسبية أو بالأحرى إزالة كافة الاختلافات.

المطلب الأول: مصادر الاختلاف في الأنظمة والممارسة المحاسبية

يعود أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية، إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دولة إلى أخرى، وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية العوامل التالية:

أ. **النظام القضائي:**

بناء على الدراسة التي قاما بها، توصل (*Salter & Doupnik 1992*) إلى أن مصادر الاختلاف المحاسبي تنبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة، وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين:

- مجموعة القانون العرفي ؛
- مجموعة القانون المكتوب.[1]

[1] مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي– المفهوم،المبررات و الأهداف، مجلة الباحث،العدد04،2006، ص115،116

تتميز المجموعة الأولى باعتماد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة، بينما يترك مجال التقدير واسعا للقضاة في حالة النزاع (*الدول الأنجلوسكسونية*)، وهذا ما يفسر ربما توكيل عمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الأولى لهيئات مهنية مستقلة غير حكومية.

أما المجموعة الثانية وعلى العكس من الأولى، فإنها تتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة (*الدول الفرانكفونية*)، في هذه الدول عملية التوحيد تقوم بها هيئات حكومية عامة.[1]

ب. تباين هيكل تمويل المؤسسات:

تتباين أهداف القوائم المالية و شكلها و مضمونها من دولة إلى أخرى باختلاف هيكل التمويل الأساسي للمؤسسة، فهناك:

- دول تعتمد على السوق المفتوحة في التمويل مثل الوم أ و بريطانيا و غيرها، يعتبر المساهمون هم المصدر الأساسي للتمويل، وبذلك تكون البورصات نشيطة مما يزيد الطلب على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية؛
- دول تعتمد على التمويل المصرفي مثل ألمانيا واليابان و غيرها من الدول ، تعتبر البنوك المصدر الأساسي للتمويل و لذلك عادة ما يكون الدائنون هم مركز الاهتمام نسبيا عند توفير المعلومات.

ت. تباين طبيعة المعايير المحاسبية:

عندما يتعاظم دور التنظيمات الخاصة في وضع المعايير المحاسبية و التي تكون مستقلة عن القوانين الضريبية و متطلباتها ، في هذه الحالة توصف المعايير المحاسبية بأنها معايير مهنية.

أما في بعض الدول الأخرى فيتم صياغة المعايير المحاسبية وفقا للقوانين الضريبية، ولذلك يغلب على هذه المعايير الخاصية القانونية.

(1) Irena Jindřichovská, International Differences in Accounting: The Birth of an Accounting Harmonization Process?, Université Karlova v Praze, 2002, p3,4

ث. تباين معدلات التضخم و آثارها على السياسات المحاسبية:

قد تتزايد معدلات التضخم في بعض الدول و بذلك تتبنى سياسة إعادة التقييم أو تلجأ إلى تعديل قوائمها المالية وفقا لتغيرات الأسعار، بينما الدول التي تتمتع باستقرار نسبي للأسعار تلتزم بالسياسة المحاسبية وفقا للتكلفة التاريخية.[1]

ج. الارتباطات الاقتصادية و السياسية بين البلدان:

تتحدد أوجه الاختلاف من هذا المنظور انطلاقا من علاقات التأثير والتأثر بين البلدان، ومن أهم مظاهر هذا التأثير قيام بعض الدول بتصدير نماذجها وتجاربها المحاسبية، ضمن مناطق نفوذها السياسي التي تبدي تجاوبا ووفاء للعلاقات التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية التي تربط هذه الدول، مثل تأثير النموذج الأوروبي في الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية المرتبطين تاريخيا بفرنسا.

ح. عوامل قيمية وثقافية أخرى:

تتحدد نقاط الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول، انطلاقا من التباين في المحيط الثقافي والقيم اللذان يحكمان الممارسة المحاسبية وبالأخص:

- مستوى التعليم والتكوين المحاسبي؛
- دور ومكانة المهنة المحاسبية ؛
- مستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي؛
- المستوى الثقافي للمجتمع من خلال التحفظ والحرص والنظرة الإيجابية التي يبديها المجتمع اتجاه الأنشطة الاقتصادية ومهنة المحاسبة و التدقيق. [2]

و يمكن عرض مصادر الاختلاف وفق الشكل التالي:

[1] د. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص509-511

[2] مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم،المبررات و الأهداف، مرجع سبق ذكره، ص116

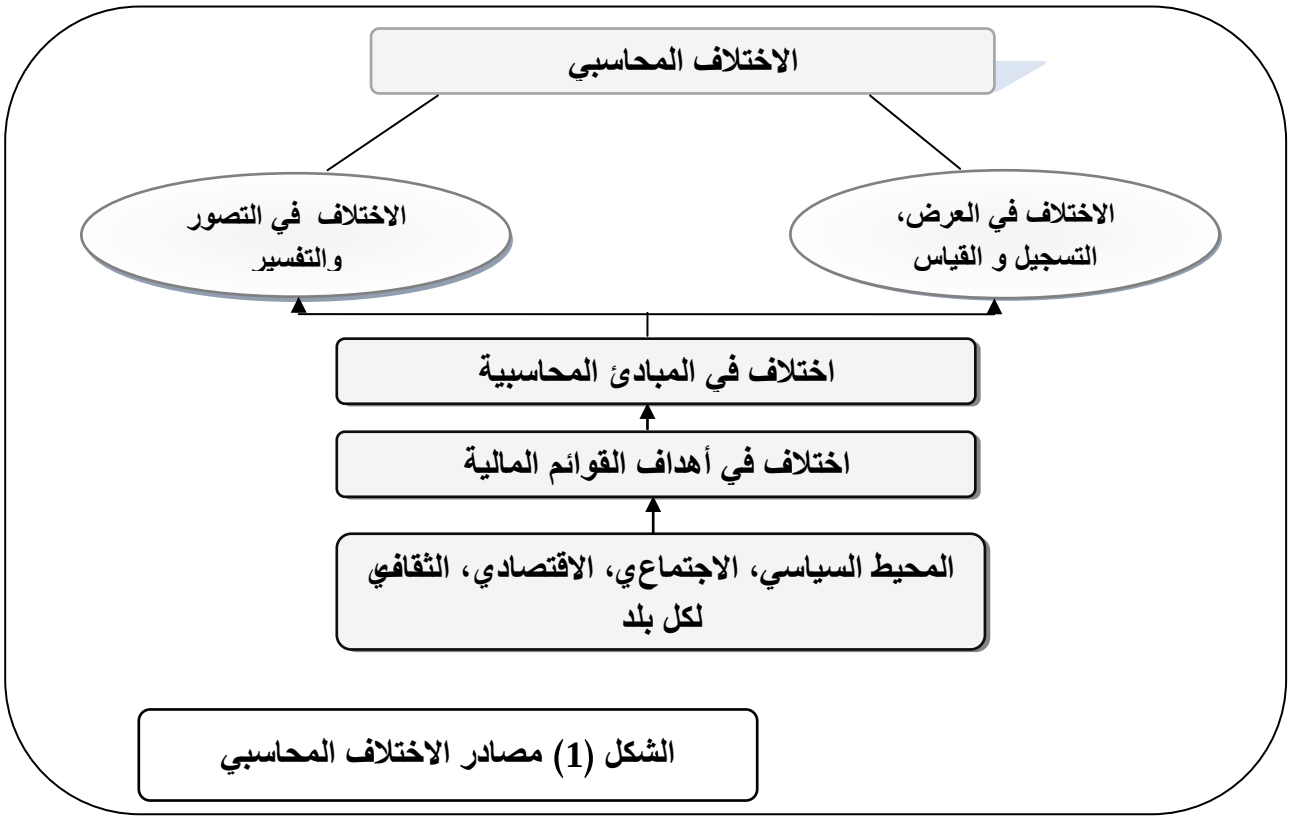

الشكل (1) مصادر الاختلاف المحاسبي

المصدر:

Source **:** *Bernard Raffounier et d'autres, Comptabilité International, Vuibert, Paris, 1997, p2*

أجريت العديد من الدراسات لقياس درجات الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية، ومدى تأثر الأنظمة المحاسبية الوطنية بمختلف العوامل، وأكدت هذه الدراسات أن التعارض الأساسي يكمن بين الدول ذات التوجه الجزئي والدول ذات التوجه الكلي.

المطلب الثاني: أشكال الاختلاف المحاسبي و طرق تجاوزه:

1. أشكال الاختلاف المحاسبي:

من بين أكثر أشكال الاختلاف المحاسبي أهمية، ما تعلق بالهدف الأساسي للمحاسبة، الذي يختلف من دولة لأخرى تبعا لخصوصياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

لذلك سوف نتناول أهم أشكال الاختلاف وقياسها من خلال:

* النموذج المحاسبي الفرانكفوني * النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

عناصر المقارنة	النموذج المحاسبي الفرانكفوني	النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني
سياسة الإخبار (طبيعة التمويل ومصادره)	تعتمد على التمويل المصرفي . و بذلك فإن المعلومة المحاسبية تساعد على تتبع ذمة المؤسسة والوقوف على قدرتها على التسديد.	تعتمد على السوق المفتوحة في التمويل حيث ترى في الشفافية حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وعاملا لتطوير الأسواق المالية و بذلك فإن المعلومة المحاسبية تساعد وتخدم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
القياس المحاسبي (النتيجة المحاسبية)	تهدف المحاسبة إلى تحديد نتيجة النشاط وتصوير الوضعية المالية الصحيحة وذمة المؤسسة.	تهدف المحاسبة من خلال الإمداد بالقوائم المالية إلى الإخبار عن أداء المؤسسة المعبر عنه بالنتيجة ومكوناتها.
قياس النتيجة (درجة الارتباط بين المحاسبية و الجباية)	تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة عملا بمبدأ الحذر ، وتساهم هذه العملية في حماية و ضمان حقوق الدائنين و التأثير في النتيجة الخاضعة للضريبة.	تحديد النتيجة الجبائية يعد أمرا في غاية الأهمية، ولا يترك لمحاسبي المؤسسة تقديره، بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة.
مسارالتوحيد المحاسبي	مسار توحيد ثقيل، يتميز بلضطلاع الدولة بدور رئيسي واستناده لجملة من القواعد القانونية والتشريعية والتنظيمية.	مسار توحيد يتميز بلمرونة والتكيف السريع مع التحولات الاقتصادية، واضطلاع أصحاب المهنة المحاسبية والمراجعة فيه بدور رئيسي ومطلق.
طبيعة عملية التوحيد	تستند لمخطط محاسبي يعتمد على مقاربة تنظيمية تحول دون تمكين المهنيين من إيجاد حلول مناسبة	يتم إعداد المعايير المحاسبية استنادا لإطار تصوري وترافقها طرق تطبيقها بشكل مفصل. على اعتبار أنها ملزمة

	لاحتياجات وحجم المؤسسة، على اعتبار أن قواعد المخطط المحاسبي ملزمة لكل شخص طبيعي ومعنوي مهما كان حجمه.	فقط للشركات المسعرة في البورصة، دون باقي أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

الجدول (3) أشكال الاختلاف المحاسبي

المصدر:

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: *مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص117*

2. طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي:

يتوجب على بعض المؤسسات حتى تتمكن من الوصول إلى مصادر التمويل في أسواق أو دول أجنبية، إعداد قوائمها المالية بمستوى من الشفافية تفرضه هذه الدول .ونتيجة لذلك وفي ظل الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول مختلفة، فإنه يتم اللجوء إلى بعض الطرق لتجاوز هذا الإشكال وهذا من خلال:[1]

- **الاعتراف المتبادل** (*Reconnaissance mutuelle*):

يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية .تعتبر هذه الطريقة حلا لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (*المعاملة بالمثل*).

- **الاعتراف المتبادل المعياري** (*Reconnaissance mutuelle Normative*):

أضاف (*Hoarau* 1995) مفهوما جديدا هو الاعتراف المتبادل المعياري، والذي يتمثل في" تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو

[1] مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي–المفهوم،المبررات و الأهداف،مرجع سبق ذكره، ص117

عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقها جداول تحول تتضمن توفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض.

- **التوافق المحاسبي الدولي (*Harmonisation Comptable Internationale*)**:

ويقصد به الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول، والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

المطلب الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية

قبل القيام بدراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***) (***International Accounting Standards Board***) لا بد من التطرق أولا إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية (***IASC***).

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية (*IASC*) (*International Accounting Standards Committee*):

تعود نشأة (***IASC***) إلى المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر 1972 في سيدني باستراليا، حيث اقترح لورد بانسون (*رئيس سابق لمعهد المحاسبين القانونين في انجلترا*) في هذا المؤتمر إنشاء هيئة دولية للمحاسبة تكون مسؤولة عن تكوين و صياغة معايير محاسبية دولية.[1]

و بعد عقد عدة اجتماعات، أسفر اجتماع لندن عن إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في جوان 1973 كجهاز خاص مستقل من الاتفاق الذي توصلت إليه هيئات المحاسبة المهنية في استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية، و اتخذت اللجنة من بريطانيا مقرا لها و تسعى لتحقيق الأهداف التالية:[2]

(1) Pascal Bernato, Normes IFRS, DUNOD, Paris,2006,p21

(2) Maillet-Bandier, A.Le Manh, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Berti éditions, Alger, 2007, p14

- وضع مجموعة من المعايير المحاسبية العالمية عالية الجودة و قابلة للفهم و التطبيق، و تتطلب معلومات شفافة و قابلة للمقارنة في القوائم المالية لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية و المستخدمين الآخرين على اتخاذ قرارات اقتصادية؛
- تشجيع استخدام و تطبيق تلك المعايير بشكل صارم و دقيق؛
- تحقيق الالتقاء بين المعايير المحاسبية الوطنية و الدولية.

تولت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية (***IAS***) (*International Accounting Standards*) حيث أصدرت 41 معيار لغاية نهاية سنة 2000 ، و تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى و إلغاء البعض منها فانخفض العدد إلى29 معيار إلى غاية 2010.

و يتبع لجنة معايير المحاسبة الدولية هيئات أخرى :

أ. **المجموعة الاستشارية:**

أسست سنة 1981 ضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي و مستخدمي القوائم المالي ة و البورصات و الجهات المنظمة للأوراق المالية ، و كان اجتماع المجموعة الاستشارية دوريا لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات (***IASC***) و برنامج عملها و إستراتيجيتها، و قد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في قيام (***IASC***) بوضع معايير المحاسبة الدولية و كسب القبول للمعايير الناتجة.

ب. المجلس الاستشاري:

أنشأت (***IASC***) مجلسا استشاريا رفيع المستوى تكون من أفراد بارزين في مراكز وظيفية عليا في مهنة المحاسبة و الأعمال و مستخدمي القوائم المالية الآخرين، وكان دور المجلس الاستشاري هو تعزيز قبول المعايير المحاسبية الدولية بوجه عام و مصداقية عمل (***IASC***).

ت. **لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (*SIC*):**

و يتبع لجنة معايير المحاسبة الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع التفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها و يطلق عليها لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (***SIC***) حيث أصدرت اللجنة 34 تفسير

منذ إنشاءها سنة 1977، يطلق على كل تفسير (***SIC***) ، و تم فيما بعد دمج كثير من التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات الصلة.

لقد حققت لجنة معايير المحاسبة الدولية إنجاز كبيرا و انتشارا عالميا واسعا و مع ذلك فإن الطريقة التي تتم بها صناعة المعايير الدولية و كذلك الطريقة التي تتم بها عملية القبول تكشف عن وجود ضعف في الكيان الدولي يخدش سمعته و يضعف قبول المعايير الصادرة عنه، و هذا ما أثمر بإعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة 2001 بتأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***) في 25 جانفي 2001 طبقا للائحة الصادرة في 24 ماي 2000 .

لقد كان لهذا التغيير عدة أهداف أهمها:[1]

- تحقيق استقلالية الهيئة و ذلك بإبعاد عملية صناعة المعايير المحاسبية عن كل الضغوط خاصة من الإتحاد الدولي للمحاسبين و بعض المنظمات المالية العالمية .
- تحقيق هيكل جغرافي عال بحضور مختلف القارات الخمس .
- ممارسة الدور التطويري للمعايير المحاسبية الدولية بدلا من تبني معالجات وطنية و محاولة إكسابها الطابع الدولي.

بدأ المجلس بإصدار معايير المحاسبة الدولية تحت اسم المعايير الدولية للتقارير المالية ***IFRS*** (*International Financial Reporting Standards*) لتميزها عن المعايير السابقة ***IAS*** (*International Accounting Standards*).

كما قام أيضا بالإشراف على إصدار تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية ***IFRIC*** (*International Financial Reporting Interpretations Committee*) بدلا من تفسيرات لجنة المعايير الدولية ***SIC*** (*Standing Interpretations Committee*).[2]

[1] نور الدين مزياني،أهمية إصلاح النظام المحاسبي لمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص6

[2] www.Deloitte.com,30/11/2011

2. الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يختلف مجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***) عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (***IASC***) في عدة مجالات أساسية هي:[1]

- على خلاف (***IASC***) فإن (***IASB***) ليس له علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية، و بدلا من هذا فإنه يحكمه مجموعة أمناء من مختلف المناطق الجغرافية و الوظيفية؛
- على خلاف أعضاء (***IASC***) فان أعضاء (***IASB***) هم أفراد معينون على أساس المهارة الفنية و الخبرات السابقة بدلا من كونهم ممثلين لجهات محاسبية وطنية معينة أو منظمات أخرى؛
- على خلاف(***IASC***) التي يجتمع أعضاءها حوالي أربع مرات في السنة فان (***IASB***) يجتمع عادة مرة كل شهر، كما أن الفريق الفني و التجاري العاملين مع (***IASB***) قد ارتفع كثيرا مقارنة بلجنة معايير المحاسبة الدولية.

3. التطور التاريخي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*):

يمكن تلخيص التطور التاريخي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***) كالتالي:

التاريخ	الأحداث
1973	إنشاء (***IASC***) في لندن ، بناء على مبادرة هنري بنسون ، أول رئيس منتخب للجنة.
1975	نشر المعياريين ***IAS*** 1 "نشر الطرق المحاسبية" و***IAS*** 2 "استخدام وعرض المخزونات بموجب طريقة التكلفة التاريخية".
1982	بعد تأسيس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، تم إعادة تنظيم أنشطة اللجنة والاتحاد الدولي للمحاسبين، و أصبحت (***IASC***) رسميا المسئولة عن التوحيد المحاسبي الدولي.
1987	قامت اللجنة بتحسين معاييرها للحد من عدد من البدائل المقترحة، وبالتالي تسهيل المقارنات بين المؤسسات المستخدمة للمعايير المحاسبية الدولية.
1989	نشر اللجنة الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، بما في ذلك تعريفها، أهدافها، عناصرها و طرق تقييمها.
1990	المفوضية الأوروبية (CE) تحصل على مقعد بصفة مراقب في مجلس إدارة (***IASC***).
1995	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (***IOSCO***)، بالاتفاق مع (***IASC***) توصي الهيئات التنظيمية الوطنية على قبول عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لجميع التعاملات

[1] طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص16

	في الأسواق المالية الدولية.
1999	دراسة من قبل المفوضية الأوروبية تبين أن ***IAS*** متوافقة مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ، مع استثناءات نادرة و بذلك قررت لبدء خطة عمل لتطبيق المعايير الدولية ابتداءا من سنة 2005.
2001	إصلاح لجنة المعايير الدولية للمحاسبة التي أصبحت مجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***).
2002	نشر في الجريدة الرسمية 11 سبتمبر 2002 من اللائحة الأوروبية 2002/1606 قرار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ابتداءا من 01 /01 /2005 بالنسبة للشركات المدرجة.
2003	نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة المنقحة من 13 معيارا.
2006	أعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية (***FASB***) التزامها لتحسين الانسجام والمقارنة والكفاءة في الأسواق العالمية، ووضع معايير محاسبية موحدة ذات جودة عالية. كما قام (***IASB***) بإعداد مسودة أولية تعرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2007	نشر (***IASB***) مشروع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 15 فيفري ، في ديسمبر تم تعديل الدستور لزيادة عدد أعضاء (***IFRIC***) من 12إلى 14عضو.
2008	انطلاق عملية المراجعة الدستورية الثانية (***IASCF***) في جوان، على أن يكتمل في سنة 2010، ونشر برنامج العمل المشترك (مذكرة تفاهم) بين(***IASB***) و (***FASB***).
2009	إنشاء لجنة الإشراف comité de surveillance (تجسد المرحلة الأولى من إعادة النظر في الدستور)، في فيفري ، تم تجديد تشكيل المجلس الاستشاري للمعايير (***SAC***). كما تم نشر المعيار النهائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 9 جويلية 2009. في أواخر جويلية ، قام الفريق الاستشاري بنشر التقرير النهائي حول الأزمة المالية مع توصيات بشأن أنشطة معايير المحاسبة وغيرها من التغييرات في البيئة التنظيمية الدولية نشر(***IASB***) الجزء الأول من المعيار ***IFRS*** 9 " الأدوات المالية ".
2010	قرر (***IASB***) و(***FASB***) تغيير استراتيجية التقارب، وهذا يؤدي إلى تأخير الانتهاء من بعض مشاريعها، كما تم تعديل أسماء الكيانات المختلفة المكونة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***)

الجدول (4) التطور التاريخي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

المصدر: ***Source**: FocusIFRS.com, 08/ 09/ 2011*

المطلب الرابع: هيكل و إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية

1. هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*):

تتشكل هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية من الهيئات واللجان التالية:

1) مؤسسة *IFRS* (*IFRS Foundation*):

[سابقا لجنة معايير المحاسبة الدولية – foundation (*IASCF*) / (*international* *accounting standards committee foundation*)].[1]

تتكون من إداريين يلقبون **Trustees** مكلفون بالإشراف على تنظيم وتطوير و تطبيق معايير المحاسبة الدولية، تهتم هذه الهيئة بترقية المعايير و نشرها أمام الهيئة المالية الدولية، من مهامها:

- تعيين أعضاء (*IASB*)، و المصادقة على الإجراءات الداخلية؛
- مراقبة الميزانية ، الإجراءات و التعليمات القانونية للمنظمة؛
- الإشراف على عمل المجلس و تعديل القوانين.

2) المجلس (*Board*):

يتكون من رئيس و نائب له، بالإضافة إلى 12 عضو، يتم انتقاء الأعضاء حسب الخبرة أو حسب الرصيد المعرفي لإدارة المال و الأسواق، تتمثل مهام المجلس فيمايلي:

- إعداد، إصدار و تفسير المعايير و البحوث؛
- نشر المناقشات و الاستبيانات؛
- معالجة الأعمال التقنية أو الشاذة؛
- القيام باختبارات حول تطبيق المعايير في جميع الحالات المحاسبية
- النشر باللغة الانجليزية.[2]

(1) FocusIFRS.com,08/09/2011
(2) Pascal Bernato, op.cit, p26

3) لجنة الإشراف:

تم إنشاء لجنة الإشراف في سنة 2009، دورها الرئيسي تشجيع تبادل المعلومات بين الهيئات المسئولة عن الأسواق المالية ومؤسسة **IFRS.** [1]

4) المجلس الاستشاري *IFRS* (*IFRS Advisory Council*):

[سابقا المجلس الاستشاري للمعايير (***SAC***) / (Standards Advisory Council)].

يوفر منتدى و ملتقى للمشاركة بواسطة المنظمات و الأفراد المهتمين بالتقارير المالية و ذوي الخلفيات الجغرافية و الوظيفية المتنوعة، [2] و ذلك بهدف:

- إعلام المجلس بوجهات الرأي المختلفة لمنظمي المحاسبة الوطنيين و الوضعية المالية لمختلف الدول؛
- المشاركة في إنشاء و تقويم القرارات و الأعمال ذات الأولوية؛
- تقديم نصائح أخرى ل (**IASB**) و الأمناء.[3]

5) لجنة شرح *IFRS* (*IFRS Interpretation Committee*):

[سابقا اللجنة الدولية لشرح المعلومة المالية (***IFRIC***) / (***International Financial Reporting Interpretations Committee***)].

أنشئت في ديسمبر 2001 ، لجنة تقنية متكونة من 14 عضو، معينين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، يجتمعون مرة كل شهرين، تتمثل مهام اللجنة فيمايلي:

- تفسير معايير ***IAS/IFRS***، وتقديم دليل عمل حول إنشاء التقارير المالية؛
- تحقيق الموضوعية و التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية و الوطنية؛
- نشر تفسيرات حول معيار معين قيد المناقشة؛
- تقديم شرح و تفسير نهائي حول معيار صادر عن المجلس.

---

(1) Veronica Poole, Joel Osnoss, Guide de référence sur les IFRS, Deloitte, 2010, p7

(2) د.طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص27

(3) Pascal Bernato, op.cit, p27

2.إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*):

لقد تم تحديد إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على النحو التالي:[1]

♦تشجيع الأعضاء لدعوة (***IASB***) للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية؛

♦ تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل على تبني معايير المحاسبة الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها؛

♦ مقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية المماثلة و البحث عن إلغاء أي فوارق جوهرية؛

♦دعوة دول أخرى لديها بعض معايير المحاسبة الوطنية و التي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة لتكييفها مع معايير المحاسبة الدولية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية، مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد و تخفيض وقت و تكلفة التطوير المطلوبين لوضع معايير وطنية؛

♦السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها.

المطلب الخامس: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية *(IOSCO)*

(International Organization of Securities Commissions)

تأسست في أفريل 1983 ، حيث تتكون من 181 هيئة تداول وطنية من معظم أنحاء العالم، وينظم أعضاؤها أكثر من 90% من حجم استثمارات الأوراق المالية في العالم . وتهدف إلى:

- حماية الاستثمارات خارج الحدود وتنظيم عمليات القيد الخارجي بوضع معايير مناسبة؛
- حماية مصالح أعضائها وحل النزاعات بين الأعضاء لتحقيق اتفاق دولي حول تبادل المعلومات؛
- زيادة حجم الاستثمارات الخارجية؛
- توفير مساعدات متبادلة مع الإشراف والرقابة على الالتزام بتطبيق المعايير.

[1] خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع، عمان،2008، ص33

في 1993 اتفقت مع لجنة معايير المحاسبة الدولية (***IASC***) على مجموعة من المعايير أطلق عليها معايير المحاسبة الدولية للمعايير الجوهرية، وفي 1996 انضمت المنظمة إلى مجلس إدارة اللجنة بصفة مراقب.

في أوت 1997 نشرت مجموعة العمل الأولى للمنظمة " المستند الاستشاري" الذي يعرض مجموعة من معايير الإفصاح غير المالية والهدف منه إيجاد مستند إفصاح واحد يمكن للمؤسسة استخدامه للحصول على تسجيل أسهمها في أي من أسواق رأس المال الرئيسية في العالم. [1] و في سنة 2000 قبلت المنظمة 30 معيار دولي و سمحت للمؤسسات المقيدة في البورصات العالمية باستخدامها في التقرير المالي، كمتطلب للقيد والتداول خارج حدود موطنها الأصلي.[2]

المطلب السادس: الإتحاد الدولي للمحاسبين (*IFAC*) (*International Federation of Accountants*)

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس سنة 1977، و يضم في عضويته 155 عضوا و منظمة في 188 دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب.

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم و المساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى و التشجيع على اعتمادها.

و لتحقيق مهامه فان الاتحاد لديه علاقات وطيدة مع هيئات زميلة و منظمات محاسبية في مختلف دول العالم، و يضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض دول العربية مثل: البحرين، مصر، العراق، لبنان، المغرب، السعودية و تونس.

و قد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة و خدمات التأكيد؛
- معايير دولية لمراقبة الجودة؛
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة؛
- معايير التأهيل الدولية؛

[1] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص39

[2] AICPA IFRS.com , International Financial Reporting Standards (IFRS), 2011, p3

- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ينفد برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية:

أ. لجنة التعليم:

تضع معايير التعليم و التدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق، بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.

ب. لجنة السلوك المهني:

تضع معايير آداب السلوك المهني و تعزيز قيمتها و قبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

ت. لجنة المحاسبة المالية و الإدارية:

تعمل على تطوير المحاسبة المالية و الإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة، ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد.

ث. لجنة القطاع العام:

تضع المعايير و البرامج الهادفة إلى تحسين الإدارة المالية للقطاع العام و قدرته المحاسبية بما في ذلك:

- وضع معايير المحاسبة و المراجعة و تعزيز قبولها؛
- وضع البرامج لتشجيع البحث و التعليم؛
- تشجيع و تسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء و الجهات الأخرى المهتمة.

و لهذا أعطيت اللجنة الصلاحية لإصدار معايير المحاسبة الدولية و المراجعة و إعداد التقارير في القطاع العام بدلا من مجلس الاتحاد.[1]

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 110،111

المبحث الثالث:المعايير المحاسبية الدولية

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ نشأته إلى إعداد وتطوير معايير محاسبية دولية تحقق توافقا في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي في ظل العولمة بأبعادها الاقتصادية ، المالية، التكنولوجية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و خصائصها

أ. مفهومها:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (***Standard***) الانجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية، و يميل المحاسبين إلى استخدام مصطلح معيار محاسبي.

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لقياس، عرض و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية، و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المؤسسة و نتائج أعمالها.[1]

ويشير (*Belkaoui*) إلى أن المعيار المحاسبي هو قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية، كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو عمومية الاستخدام نظرا لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالمعايير هي أقل ثبات من المبادئ، و بسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية والمعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية.[2]

تم تعريف معايير التقارير المالية الدولية (***IFRS***) بأنها المعايير و التفسيرات التي تصدر عن المجلس معايير المحاسبة الدولية (***IASB***)، و تتضمن مايلي:[3]

- ***IFRS***: أصدر (***IASB***) 9 معايير لغاية 2010 ، و ينصرف المعنى الضيق لمعايير التقارير المالية الدولية إلى هذه المعايير(الملحق1).

---

[1] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، pages bleues، الجزائر،2008، ص8

[2] د. حسن عبد الكريم سلوم، د. بتول محمد نوري، دراسة حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات – الفرص– الآفاق" ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص12

[3] Veronica Poole, Joel Osnoss, op.cit, p48,98

- ***IAS***: أصدرت لجنة (***IASC***) 41 معيار، تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى كما تم إلغاء البعض منها لتصبح 29 معيار في سنة 2010.
- ***IFRIC***: صدر منها 19 تفسير إلى غاية 2010.
- ***SIC***: أصدرت لجنة (***IASC***) 34 تفسير حيث تم دمج بعض التفسيرات في معايير أخرى ،كما تم إلغاء البعض منها لتصبح 11 تفسير لغاية 2010.

ب. <u>خصائصها:</u>

تتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها معايير التقارير المالية الدولية فيما يلي: [1]

- تتميز بإطار مرجعي وتتم معالجة العمليات المحاسبية وفق مبادئ محاسبية متطابقة، أي وفق إطار تصوري.
- يتم إعداد المعايير بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات، بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة، للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- توحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية، وأهمية الملحق كعنصر أساسي من عناصر القوائم المالية.

<u>المطلب الثاني: مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية</u>

لم يكن ليتم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق الموحد مزايا و فوائد على النحو التالي:[2]

- **<u>التناسق و التناغم:</u>**

عند تطبيق المؤسسات نفس المعايير و الأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، تظهر القوائم المالية لها بصورة متماثلة و موحدة، و بعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية و التدقيقية.

[1] Odile Laurant, Maitriser les IFRS, 3 e éditions, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2007, p19,20

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص24-26

- **قابلية المقارنة:**

نظرا لتوحيد أسس المعالجات المحاسبية فان النتيجة المباشرة قابلية مقارنة القوائم المالية، و بالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية.

- **مواكبة متطلبات العولمة:**

نظرا لتطور وسائل الاتصال و تضاعف عمليات التبادل بين الدول و اتساع حجم التكتلات السياسية و الاقتصادية، و انتشار المنظمات المهنية العالمية التي تعنى بتنسيق الأمور على المستوى الدولي، كان لابد أن تطال العولمة مهنة المحاسبة بإنشاء منظمة تعنى بها على المستوى الدولي، فبتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يمكن من الاستفادة من مزايا العولمة و الاستفادة منهاو الابتعاد عن مخاطرها، مثل دول الاتحاد الأوروبي التي ألزمت الشركات المدرجة بوجوب تطبيق هذه المعايير.

- **تلبية متطلبات الموليين المحليين و الدوليين:**

تحتاج المؤسسات إلى ممولين للتوسع في نشاطها،حيث أن المفاضلة بين المؤسسات التمويلية تعدت الحدود الجغرافية، و ذلك للبحث عن تمويل منخفض التكلفة من جهة، و من جهة أخرى تطبيق معايير محاسبية موحدة يؤدي إلى تخصيص رؤوس الأموال بفاعلية أكثر على المستوى العالمي بالنسبة للمستثمرين و الممولين.

- **الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:**

تقوم المؤسسات حاليا بالمنافسة للولوج إلى الأسواق المالية الدولية، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الالتزام بشروط معينة، و إلا ستبقى المؤسسات غير الملتزمة بالشروط معزولة عن هذه الأسواق.

بالإضافة إلى أن النكسات التي أصيبت بها الأسواق المالية كانت لأسباب أهمها المعلومات المحاسبية و اختلاف أساليب إعدادها، الأمر الذي أدى إلى تطور متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.

- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:**

كأسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين و معايير محلية، و لكن يجب أن يتم ذلك في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: مسار إعداد معايير التقارير المالية الدولية

تشمل إجراءات وضع أو تعديل معيار المرور بأربع مراحل مهمة:[1]

المرحلة الأولى: دراسة المشروع من قبل اللجنة التوجيهية، التي يترأسها ممثل عن المجلس و تضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات أخرى ذات الخبرة في المشروع محل المناقشة؛

المرحلة الثانية : نشر مسودة قائمة المبادئ (*DSOP, Draft Statement of Principals*) من قبل اللجنة التوجيهية، لتلقي التعليقات؛

المرحلة الثالثة: نشر مسودة الإعلان(*Exposure Draft*) الذي يجب أن يوافق عليها على الأقل 8 أصوات، لتلقي التعليقات والملاحظات؛

المرحلة الرابعة: بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء، يقوم(***IASB***) بإصدار المعيار، و عند نشره يقدم ملحق معلومات إضافية حول المعيار و شرح كيفية تطبيقه.

و يمكن توضيح ماسبق من خلال الشكل الموالي:

(1) Pascal Barneto, op.cit,p28

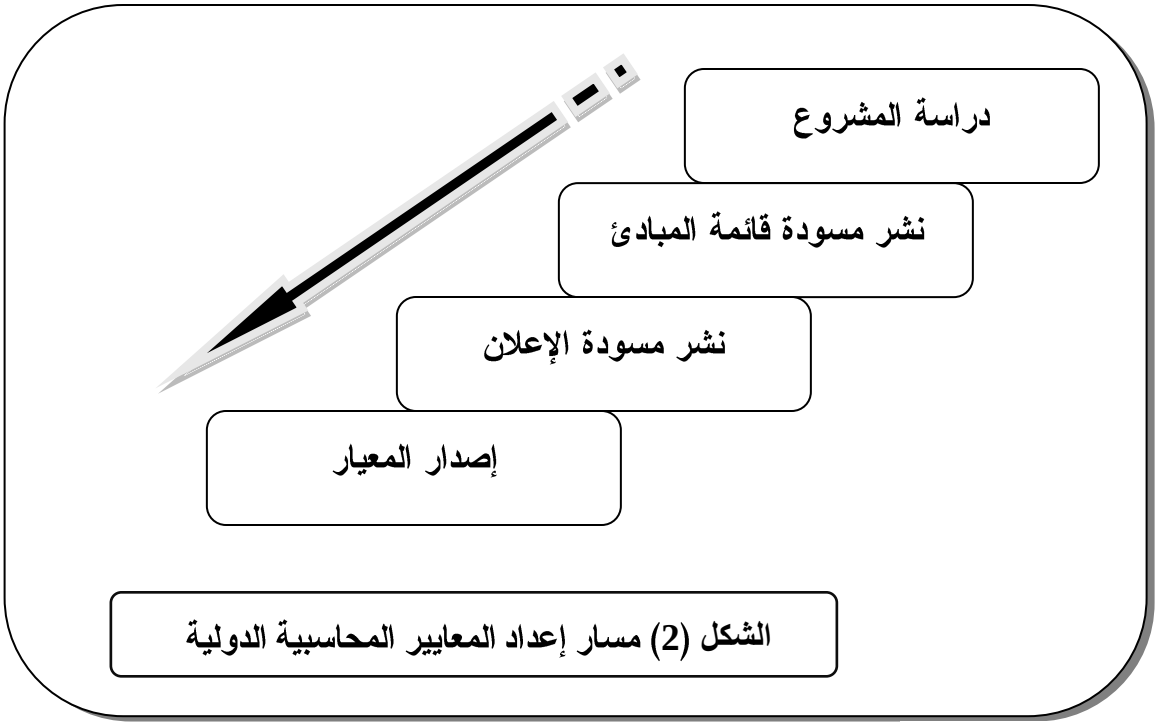

الشكل (2) مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية

المصدر: بتصرف

Source *: Odile Laurant, op.cit, p18*

المطلب الرابع: أهمية ومحددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

أ. **أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية** :

تكمن أهمية معايير التقارير المالية الدولية فيما يلي:[1]

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛
- زيادة فعالية الأسواق المالية؛
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية و الشفافية العاليتين، الأم ر الذي سيساهم في التقليل من مخاطر الاستثمار؛
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، و هذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال تتجه صوب المؤسسات الفعالة، فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

[1] د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواود،الجزائر، 2008، ص124،125

ويرى (*Aitken & Wise*) بأن وجود المعايير المحاسبية ضروري من حيث توحيد حسابات الفروع وجعل القرارات المتخذة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر دقة ورصانة وتساعد على مقارنة التقارير المالية في الدول المختلفة، كما توفر المعايير إمكانية لتسجيل الشركات في الأسواق المالية الخارجية دون الحاجة إلى إعداد القوائم مالية وفق أسس محاسبية متعددة وإنما يتم استخدام أسس موحدة.[1]

ب. <u>محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية:</u>

من أهم مشاكل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في العديد من دول العالم:[2]

- مشاكل ترجمة المعايير إلى اللغة الوطنية دون أن تفقد مضمونها الأصلي؛
- عدم ملائمة نصوص المعايير في كثير من الأحيان للظروف المحلية ؛
- إصدار بعض نصوص المعايير الدولية بصورة عامة وترك التفاصيل لكل دولة، فالمعايير الدولية لا تغطي إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محدودة من الدول بعينها.

<u>المطلب الخامس: التطور المستمر لمعايير التقارير المالية الدولية و تطبيقها لأول مرة (*IFRS*1)</u>

1. <u>التطور المستمر لمعايير التقارير المالية الدولية:</u>

يأخذ هذا التطور المستمر أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيمايلي:[3]

أ. **<u>تعديل المعيار</u>:** حيث يتم تعديل بعض أو معظم الفقرات في معيار معين.

ب. **<u>دمج التفسيرات في المعايير</u>**: قد يتم التطرق في التفسيرات إلى ما يوجب دمجها في المعيار، و مثال عن ذلك: تم دمج التفسير ***SIC***18 في المعيار ***IAS***1.

ت. **<u>دمج بعض المعايير في بعضها البعض</u>** : لوجود عامل مشترك بينها، مثل: دمج المعيار ***IAS***4 في المعيار ***IAS***1.

---

[1] د. حسن عبد الكريم سلوم، د. بتول محمد نوري، مرجع سبق ذكره، ص14

[2] د. مأمون حمدان ، بحث حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، جمعية المحاسبين القانونيين السورية،بيروت،2008، ص10- 12

[3] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص35،36

ث. **سحب بعض المعايير:** و ذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها، كما حصل في المعيار *IAS*15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

ج. **إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة** : كما حصل مع المعيار *IAS*32 المتعلق باندماج الأعمال حيث حل محله المعيار *IFRS*3 بذات المسمى.

2. تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة (*IFRS*1):

يطبق هذا المعيار عندما تتبنى المؤسسة المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ حول الالتزام بها.

المبدأ الهام في معايير التقارير الماليةِ الدولية رقم 1 هو: أنه عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير الدولية هي المطبقة دائماً.

أما الهدف من هذا المعيار هو التأكد من أن القوائم المالية المرحلية التي تمثل جزء من الفترة التي تغطيها هذه الأخيرة و التي تعد للمرة الأولى من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات ذات جودة عالية من خلال:

- ✓ توفير الشفافية و القابلية للمقارنة للمستخدمين ؛
- ✓ توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ؛
- ✓ يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين.[1]

كما يتطرق هذا المعيار إلى الإجراءات التي يجب على المؤسسة إتباعها عند تبني معايير التقارير المالية الدولية كأساس قوائمها المالية و ذلك مثل معالجة بعض الأصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية، كالاعتراف بنفقات البحث و التطوير أو غيرها، و كذلك بالنسبة لمعالجة بعض الخصوم أو إعادة تصنيف بعض العناصر طبقا لمتطلبات المعايير الدولية التي ستطبق على القوائم المالية أو ما يتعلق منها بالقياس المحاسبي، و قد عرض هذا المعيار كيفية معالجة الفروقات الناجمة عن تبني معايير التقارير المالية الدولية.[2]

[1] هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد ، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص17
[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص128

المطلب السادس: الإطار التصوري (*Frame Work*) لمجلس معايير المحاسبة الدولية

هو الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية و الصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها، بالإضافة إلى عناصر القوائم المالية و مفاهيم الاعتراف و القياس المتعلقة بها وفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية.

كما أنه مجال يحوي كل المعايير وكيفية صياغتها، بالرغم من أنه لا يعتبر معيار مستقل بحد ذاته، إلا انه جزء من كل معيار، و لذلك تعتبر قراءته و فهمه من لوازم فهم المعايير المحاسبية الدولية.[1]

و لقد تضمن الإطار المواضيع الرئيسية التالية:

1) هدف القوائم المالية:

ورد في الإطار التصوري أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول الوضع المالي للمؤسسة و تغيراته و أداءها، و تكون مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات.

كما أن القوائم المالية تلبي حاجة غالبية مستخدميها، و لكنها لا توفر كافة المعلومات التي قد تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية و لا توفر معلومات غير مالية.

بالإضافة إلى ذلك فإنها تظهر نتائج عمل الإدارة و تساعد على محاسبتها، مما يساع د مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في المؤسسة.[2]

2) الفروض الأساسية المرتبطة بإعداد القوائم المالية:

الفرضيات الرئيسية هي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعدادها و هي تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهتين الفرضيتين:[3]

* المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق * فرضية الاستمرارية

---

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص42

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره ، ص273

[3] Jean Francois Bosquet, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, 2 e éditions, SUP'FOUCHER, VANVES, 2007, P6, 7

3) مستعملوا القوائم المالية:

يصنف مجلس معايير المحاسبة الدولية مستعملي القوائم المالية كمايلي:

مستعملوا القوائم المالية	المعلومات المطلوبة
المستثمرون	المردودية و مخاطر الاستثمار
الموظفون	المردودية و الاستقرار
المقرضون	احتمالات تحصيل مبالغ القروض بالإضافة إلى الفوائد في تاريخ الاستحقاق
الموردون و الدائنون	احتمالات تحصيل المبالغ المستحقة فيتاريخ الاستحقاق
العملاء	استمراريةِ المؤسسة
الدولة و هيئاتها	تقسيم الموارد و احترام إجبارية تقديم المعلومات
الجمهور	تطور المؤسسات، التشغيل

الجدول (5) مستعملوا القوائم المالية

المصدر:

Source *:Odile Laurant, op.cit, p2*

4) الخصائص النوعية للقوائم المالية:

لقد تم تعريفها بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، و قد حددت بأربع صفات:

أولا – القابلية للفهم:

و يقصد بذلك إمكانية فهم المعلومات بشكل مباشر من قبل مستخدمي القوائم المالية، مع افتراض أن لديهم مستوى مقبول من المعرفة في مجال الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية.[1]

ثانيا – الملائمة:

تكون المعلومات ملاءمة عندما تفيد في اتخاذ القرار لدى مستخدمي القوائم المالية و مساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.[2]

ثالثا – الموثوقية:

تكون المعلومات خالية من الأخطاء الفادحة و التحيز و توفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة و تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و أن تكون محايدة، و تتخذ الإجراءات الضرورية في حالة عدم التأكد من خلال ممارسة مبدأ الحيطة والحذر، و عدم حذف أي معلومة تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها.[3]

رابعا – قابلية المقارنة:

جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد عليها، و ذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس و عرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.[4]

---

(1) Sami bouassida, Mohamed moural lakhdhar, séminaire sur le thème: les norms IAS/ IFRS en Enterprise, tunisie, 2005, p14

(2) Ali Garmilis, Comptabilité Financière, 2 e Editions, Dunod, Paris, 2002, p53,54

(3) هيني قان جريوننج، مرجع سبق ذكره، ص6

(4) Robert Obert, Pratiques Des Normes IFRS,3 e éditions, Dunod, paris,2006, P61,62

يبين الشكل الموالي الخصائص النوعية للقوائم المالية:

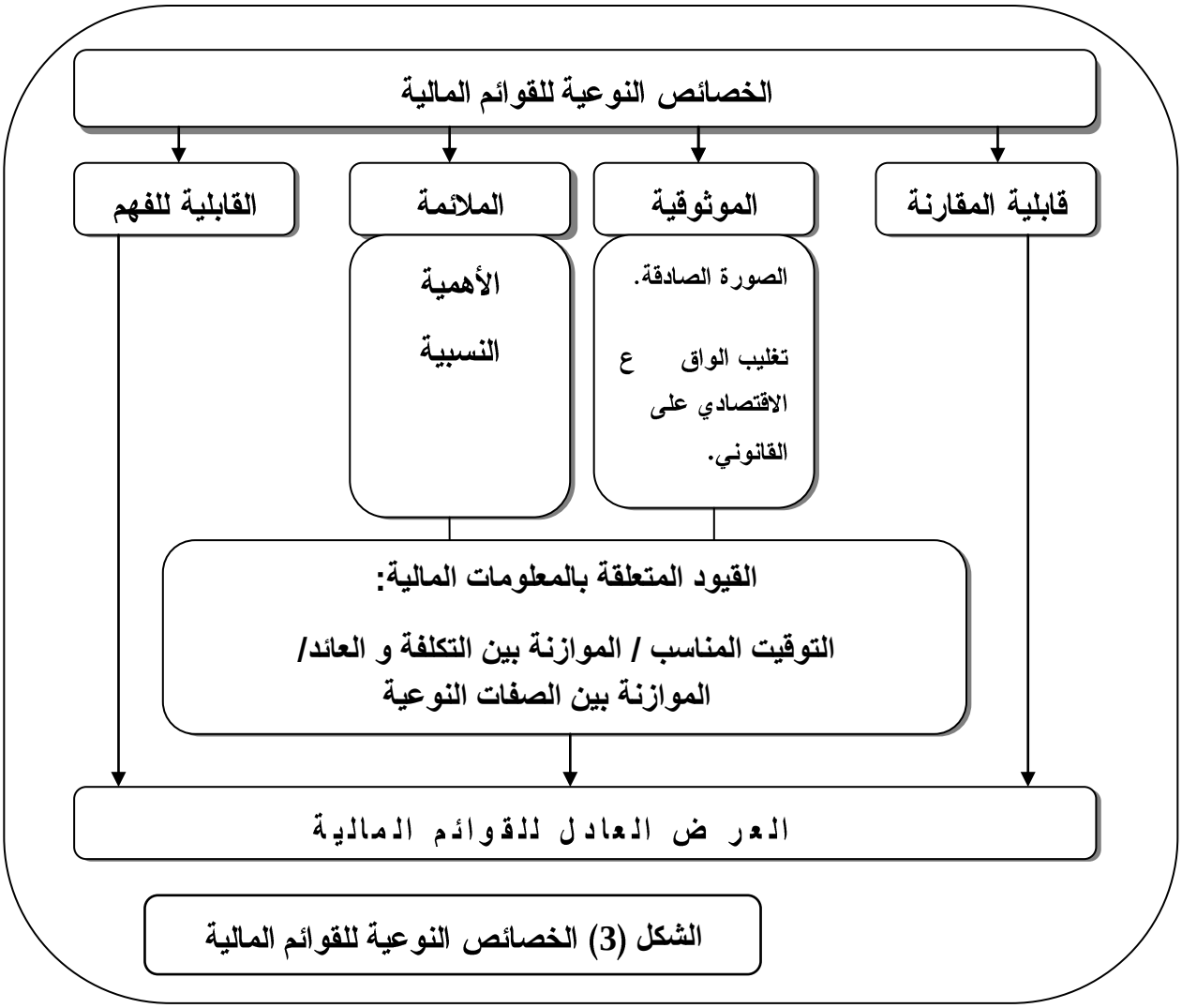

المصدر: ***Source*** *:Odile Laurant, op.cit, p26*

5) عناصر القوائم المالية:

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية للعمليات و الأحداث بناءا على خصائصها الاقتصادية، و يعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية و التي تم تحديدها بخمسة عناصر هي : الأصول، الخصوم، و الأموال الخاصة، الإيرادات و الأعباء، حيث يتعلق بالميزانية كل من الأصول، الخصوم

و الأموال الخاصة، أما الإيرادات و الأعباء فهي تتعلق بحساب النتائج، و تتعلق جميع هذه العناصر بكل من جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق.[1]

1) **الميزانية (*المركز المالي*):**

حسب معايير المحاسبية الدولية فإن المؤسسة تستطيع عرض الميزانية حسب الأصول المتداول ة و غير المتداولة أو حسب درجة السيولة.[2]

- **الأصول:** موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة أحداث ماضية، و يتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية على المؤسسة.[3]

تصنف الأصول على أنها متداولة عندما:[4]

- يتوقع أن تحقق أو يحتفظ بها خلال الدورة التشغيلية العادية؛
- يحتفظ بها بشكل رئيسي من اجل استغلالها خلال المدى القصير، و أن يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية؛
- تكون نقدا أو أصلا نقديا مماثلا و لا توجد شروط لاستعمالها.

كل العناصر الأخرى تعتبر أصولا غير متداولة، و تشمل الموجودات الملموسة و غير الملموسة و التشغيلية و المالية بطبيعتها طويلة الأجل.

- **الخصوم:**

هي التزامات حالية على المؤسسة نتجت عن أحداث ماضية، و يتوقع أن يترتب على الوفاء بها تدفقات خارجة من موارد المؤسسة تنطوي على منافع اقتصادية.

---

(1) خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص57

(2) Laurant Bailly, Comprendre Les IFRS, 3e éditions, MAXIMA,Paris,2007,p13

(3) معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مرجع سبق ذكره، ص82

(4) Bruno Colmant, Pierre Armand Michel, Hubert Tondeur, Comptabilité Financière, Peapson Education, paris,2008,p38

تصنف الخصوم على أنها متداولة عندما:[1]

- يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغلية العادية؛
- تستحق التسوية في الدورة المحاسبية.

و كل العناصر الأخرى تعتبر خصوم غير متداولة.

- **الأموال الخاصة(*حقوق الملكية*):**

حقوق الملكية عبارة عن المتبقي من أصول المؤسسة بعد استبعاد كافة خصومها.[2]

2) **حساب النتائج (*قائمة الدخل*):**

تمثل الإيرادات والأعباء العناصر المكونة لحساب النتائج ، حيث عرفها الإطار التصوري كما يلي:[3]

الإيرادات: تتمثل الإيرادات في تزايد المنافع الاقتصادية خلال الدورة، في شكل دخول أو تزايد في الأصول، أو تناقص في الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

الأعباء: تتمثل الأعباء في تناقص المنافع الاقتصادية خلال الدورة، في شكل خروج أو تناقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، والتي يترتب عنها تناقص في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بتناقص التوزيعات الممنوحة للمساهمين في المؤسسة.

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فإنه يتم عرض حساب النتائج إما حسب الطبيعة أو الوظيفة، و يجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:[4]

- إيرادات الأنشطة العادية؛
- الأعباء المالية؛
- الأعباء الضريبية؛

---

(1) Jean Jacques Julian, Les Normes IAS-IFRS, 2e éditions, SUP'FOUCHER, VANVES,2007,p16

(2) معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص82

(3) Bruno Colmant et d'autres, op.cit, p37

(4) Jean François Bosquet, Thomas E. Jones, normes IAS/IFRS, éditions Organisation, PARIS,2004,p14

- ♦ حصة الشركات الحليفة و المشاريع المشتركة في الأرباح و الخسائر،
- ♦ حصة الأقلية؛
- ♦ صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية.

3) **جدول التدفقات النقدية (*قائمة تدفقات الخزينة*):**

يتم إعداد جدول التدفقات النقدية بالشكل الذي يظهر التدفقات النقدية خلال الفترة، وعلى كل مؤسسة أن تعرض التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة بالأسلوب المناسب لطبيعة العمليات التي تمارسها، وبأي من الطريقتين التاليتين:[1]

الطريقة المباشرة:

حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة و المدفوعة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

الطريقة غير المباشرة:

حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع (7) ، يتم بموجب هذه الطريقة تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية أي المؤجلة أو المستحقة المتصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية ، و كذلك جدول حساب النتائج أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

يفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تقدم هذه الطريقة معلومات تفيد في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية و التي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة.

[1] غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، نوميديا للطباعة و النشر و التوزيع، قسنطينة،2010 ، ص41

4) **جدول تغيرات الأموال الخاصة (*جدول التغيرات في حقوق المساهمين*):**

يعرفه كل من (*Bruno Colmant*، *Pierre Armand Michel* ، *Tondeur Hubert*) بأنه :
" جدول يقوم بتحليل حركات العناصر المكونة للأموال الخاصة المسجلة خلال الدورة المحاسبية للمؤسسة".[1]

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، يجب على المؤسسة عرض مايلي في جدول تغيرات الأموال الخاصة:[2]

- الاعتراف بصافي الربح أو الخسارة للفترة بموجب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛
- المعاملات مع المالكين و التوزيعات لهم؛
- رصيد الربح و الخسارة في بداية الفترة و في تاريخ الميزانية و العمليات خلال الفترة؛
- المقارنة بين القيمة المحاسبية لكل فئة من اسم رأس المال ، علاوات الإصدار و احتياطي رأس المال في بداية ، نهاية و خلال حركة الفترة المعنية.

5) **الملاحق (إيضاحات القوائم المالية):**

تتضمن الملاحق معلومات مكملة لتلك المعروضة في القوائم المالية، و يجب أن تكون الملاحق وفق مايلي:[3]

- عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية و الطرق المحاسبية المحددة التي تم اختيارها و تطبيقها من طرف المؤسسة؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية في الملحق و التي لا تكون معروضة في القوائم المالية؛
- تقديم كافة المعلومات غير المقدمة في القوائم المالية و لكنها ضرورية لعرض عادل.

---

[1] Bruno Colmant et d'autres, op.cit,p42

[2] غانم شطاط، مرجع سبق ذكره،ص 30

[3] Jean François Bosquet, Thomas E. Jones,op.cit,p19

6) قياس عناصر القوائم المالية:

يمكن تعريف القياس بأنه منح قيم نقدية للعناصر التي يتم الاعتراف و التقرير عنها في القوائم المالية، و يتضمن الإطار أسس مختلفة للقياس و التقييم، و التي يتم استخدامها حاليا و هي:[1]

أ. **التكلفة التاريخية**: تعني إثبات الأصل بتكلفته عند شراءه و عدم احتساب أي تغيرات في قيمته.

ب. **التكلفة الجارية**: تعني إثبات العنصر بتكلفته عند التقرير عنه من خلال القوائم المالية، أي بالسعر الجاري للعنصر في تاريخ إعداد القوائم المالية.

ت. **القيمة القابلة للتحقق أو التحصيل**: تعني إثبات الأصل بالقيمة البيعية ناقص تكاليف البيع المتوقعة، مثل تقييم المخزون بقيمة اقل من تكلفته.

ث. **القيمة الحالية**: تعني إثبات الأصل بالتدفقات النقدية المخصومة التي يتوقع الحصول عليها من الأصل.

و يلاحظ على أسس القياس أنها لم تتضمن القيمة العادلة (*Fair Value*) بالرغم من التوسع في استخدامها، و ذلك لان مفهومها قد يعني احد الأسس السابقة الذكر، و هي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد انه يمثل بعدالة قياسا لقيمة عنصر معين، و يمكن تعريفها كما يلي: "هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية "، بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت التعاريف الخاصة بها فقد تضمن أكثر من معيار دليلا لكيفية احتسابها.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص62،63

المبحث الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

أحرزت عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية في السنوات القليلة الماضية عددا من النجاحات في تحقيق الاعتراف بها واستخدامها، حيث هناك توجه عام لتبني المعايير الدولية ، ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة مثل الاتحاد الأوروبي، جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط ، بالإضافة إلى الوم أ التي تقوم بمقاربة بين معاييرها و معايير التقارير المالية الدولية، و في ما يلي سنعرض تجارب بعض الدول في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي

أ. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

رغم أن لديها أكبر بنية تحتية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين ومجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثلاثينات من القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973 (*سنة بدأ النشاط الدولي للمعايير المحاسبية*) ثم مجلس معايير المحاسبة المالية (***FASB***)، وصدور العديد من المعايير المحاسبية (***US GAAP***) و النشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات ونشرات البحث ، وبالرغم من كونها شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي.

ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية ، ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية ، وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة [1] :

- تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية،
- والثانية تتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.

[1] د. مأمون حمدان ، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص19، 20

ففي عام 2002 توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط الآتية:

- العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق.
- التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

ب. **تجربة الاتحاد الأوروبي:**

في عام 2002 أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول في سنة 2005 وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة. ويعني هذا التشريع أن تحل في أوروبا المعايير الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا .[1]

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	إجباري/اختياري/منع التطبيق
الحسابات المجمعة **المؤسسات المسجلة في البورصات**	إجباري
الحسابات المجمعة **المؤسسات غير المسجلة في البورصات**	إجباري أو اختياري
الحسابات الفردية **كل المؤسسات**	إجباري،اختياري أو منع

الجدول (6) تطبيق *IFRS* في الاتحاد الأوروبي

المصدر: ***Source*** *: Odile Laurant, op.cit,p13*

[1] Jean-Jacques Friedrich, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Université Jean Moulin LYON 3,2007,p 5

أما الإطار المحاسبي الأوروبي الجديد يمكن توضيحه وفق الجدول التالي:

الهياكل	المهام
الإطار القانوني اللجنة الأوروبية	مراجعة النصوص و التشريعات الأوروبية لتتوافق مع ***IFRS***
الإطار السياسي **ARC** (*Accounting Regulatory Committee*)	تنسيق و تنظيم بين الأعضاء اللجنة الأوروبية تترأس ***ARC***
الإطار التقني **EFRAG** (*European Financial Reporting Advisory Group*)	منح ***ARC*** اقتراحات من أجل تطوير المعايير
إطار المراقبة **CESR** (*Committee of European Securities Regulators*)	مراقبة تطبيق المعايير

المصدر:

الجدول (7) الإطار المحاسبي الأوروبي الجديد

Source : *Jean-Jacques Friedrich, op.cit,p6*

المطلب الثاني: تجربة بعض الدول الأخرى

أ. تجربة أستراليا و نيوزيلندا:

تعتبر استراليا من الدول القوية محاسبيا حيث يوجد بها مجلس وطني للمعايير المحاسبية كما أنها كانت عضو مؤسس للجنة معايير المحاسبة الدولية .أما نيوزيلندا فتعتبر شريكا مع استراليا في كل الأمور المحاسبية، فمندوب الاتصال في المجلس الدولي يمثل كلا الدولتين. وقد اتبعت الإستراتيجية التالية للتوفيق مع المعايير المحاسبية الدولية :[1]

- بدأت الخطة من جانب المجلس الوطني في عام 1996 وذلك بإتباع سياسة توفيق كل معيار وطني مع معيار دولي مماثل.

[1] د. مأمون حمدان ، بحث حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص17

- اعتبارا من سنة 2001 كل عضوا من المجلس الوطني يعتبر عضوا في المجلس الدولي ليكون مندوب اتصال بين المجلسين.
- في 2002 قرر المجلس الوطني للتقرير المالي (*مجلس حكومي*) إلزام الشركات بمعايير المحاسبة الدولية اعتبارا من عام 2005.
- اعتبارا من عام 2002 لكل مشروع معيار دولي يصدر عن المجلس الدولي، فإن المجلس الوطني يمرر نفس المشروع تحت الصفة الوطنية.
- في عام 2004 أصدر المجلس الوطني معيارا يمثل إرشادات تطبيقية تتبع عند تطبيق المعايير الدولية لأول مرة، وفي نفس الوقت أصدر المجلس الوطني قائمة بالمعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية ، أو هي المعايير الدولية حرفيا مع إضافة فقرات معينة تتناسب مع طبيعة البيئة الاسترالية أو النيوزلندية.
- اعتبارا من عام 2005 فإن الشركات في كلتا الدولتين ملتزمة بالمعايير الوطنية التي تمثل المعايير الدولية.

ب. <u>تجربة جنوب إفريقيا:</u>

بدأت تجربة جنوب أفريقيا منذ فترة طويلة أيضا، منذ عام 1993، واتبعت المنهجية التالية:[1]

- في عام 1993 صدر قرار حكومي من الدولة بأن تتخذ الهيئة الوطنية للمعايير المحاسبية معايير المحاسبة الدولية أساسا لها في إعداد المعايير المحاسبية الجنوب افريقية.
- اعتبارا من عام 1993 حتى عام 2000 أصدرت الهيئة الوطنية عدة مشاريع ومسودات الغرض منها جعل المعايير الوطنية مع المعايير الدولية في اتجاه واحد.
- بمجرد الانتهاء من المعايير الجنوب افريقية المعدلة، صدر قرارا بالإلزام بالمعايير الوطنية وأوضح القرار أن الالتزام بها هو في نفس الوقت التزاما بالمعايير الدولية.
- اعتبارا من عام 2002 لكل معيار دولي يصدر يستخدم أساسا لإصدار معيار وطني ملزم مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تاريخ الإلزام لأن المعيار الوطني يتأخر بعض الوقت عن المعيار الدولي.

[1] د. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، جامعة دمشق،2005، ص53

المطلب الثالث: تجربة الدول العربية

تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتول ى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير، إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول كان العامل وراء الطلب على معايير المحاسبة. و كان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير.

فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة. [1]

في مصر تم إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري و تتفق مع معايير المحاسبة الدولية ، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة و المراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية. و بالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية إلا أنها كما ذكرنا هي ترجمة شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية، و في ذلك تكريس لتطبيق المعايير الدولية بشكل غير مباشر.

و في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية.

أما في لبنان فقد جرى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة كأساس للقيود المحاسبية و لتحضير البيانات و التقارير المالية من قبل المؤسسات و الهيئات المختلفة و المؤسسات، كما قامت نقابة خبراء المحاسبين في لبنان بترجمة المعايير المحاسبية الدولية من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية.

وفي الأردن تم ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية للسعي إلى تطبيقها لدى المؤسسات و من قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق و الحسابات.[2]

كما أن هناك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل العراق و دول المغرب العربي بما فيها تونس، المغرب و الجزائر.

---

[1] د. مأمون حمدان ، بحث حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، مرجع سبق ذكره، ص19،20

[2] د. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص7

خاتمة الفصل

إن عولمة الشركات و الأسواق المالية و حرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات و كذلك التطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات والمعلوماتية كانت العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة في العالم .

حيث أن المحاسبة بشقيها النظري والتطبيقي توجت هيئات إقليمية ودولية تسعى من خلال نقاشها الواسع إلى تنسيق محاسبي دولي، هدفه البارز حماية مصالح الأطراف التي تتعامل مع المؤسسات الاقتصادية . وبطبيعة الحال، فإن الأمر لا يخلو من عقبات تحاول هذه الهيئات تخطيها بتصحيح الأخطاء و تعديل المعايير بما يحقق المنفعة القصوى للمعلومات المحاسبية بالنسبة لكل مستعمليها .

وقد اعتمدت العديد من دول العالم هذه المعايير ، وبدورها قامت الجزائر بخطوة هامة ضمن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق معها.

الفصل الثالث

عرض النظام المحاسبي المالي الجديد

مقدمة الفصل

منذ الثمانينات من القرن العشرين، انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي من معالمه تشجيع القطاع الخاص و جذب الاستثمار الأجنبي ، فضلا عن إفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي.

في هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظرف الجديد ، و لا يستجيب لاحتياجات المستثمرين ، لذلك كان من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب التطورات ، و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين.

لهذا قامت الجزائر بإعداد نظام محاسبي مالي جديد يتماشى مع المتغيرات الجديدة المتلائمة مع احتياجات مستعملي المعلومة المالية والمتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية التي تعمل على توحيد المعايير المالية والمحاسبية على مستوى العالم بين المؤسسات الاقتصادية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق للإصلاحات المحاسبية، و استعراض النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم

المبحث الرابع: مدونة الحسابات و القوائم المالية

المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر

ينبغي الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني نسخة 75/35 المؤرخة في 1975/04/29 ، وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه، و لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل، الإنتاج، و تشهد الجزائر اليوم تحولا عميقا و ذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق، إنشاء بورصة الجزائر و تحرير الأسعار، هذه التحولات حتمت إصلاح و تغيير النظام المحاسبي المعتمد.

المطلب الأول: أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة

لم يعرف العمل المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سوى تطبيق المخطط المحاسبي العام الموروث عن فرنسا، وذلك بحكم الاستقلال الحديث للجزائر .

و لم يتم تناول موضوع التوحيد في الجزائر إلا مع بداية السبعينيات، وبالضبط مع إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة سنة 1973 الذي أسندت له مهمة إعداد المخطط الوطني للمحاسبة مع مراعاة ما يلي:[1]

- الاستجابة لمستلزمات التخطيط الجزائري،
- المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يستوحى من الاشتراكية و ليس من الرأسمالية.

و مع انتقال الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق بفتح المجال للاستثمار الأجنبي و الوطني من خلال تحرير الأسواق و خوصصة المؤسسات العمومية و إجراء إصلاحات على النظامين البنكي و الضريبي، فأصبح هذا المخطط لا يتماشى مع هذه المستجدات، وهذا ما استلزم إصلاحه.

أوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة، الذي أنشأ في سنة 1998 من طرف وزارة المالية للقيام بمراجعة المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع تحولات الاقتصاد الوطني.

كون المجلس فوج عمل للنظر والتفكير في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، وبعد أن تمت المصادقة على خطته، تحول الفوج إلى لجنة المخطط الوطني للمحاسبة، أعدت هذه اللجنة في فيفري سنة 2000 تقريرا أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي وضعتها بغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط

[1] Amel Benyekhlef, Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue du chercheur N°08,Alger, 2010, p26 - 29

الوطني للمحاسبة، والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الشاملة.

المطلب الثاني: أعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي

توقفت أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة في سنة2001 ، و وضعت مهمة الإصلاح المحاسبي محل مناقصة، تم على إثرها قيام المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بمهمة الإصلاح المحاسبي بتمويل من البنك العالمي، وبعد دراسته للمخطط الوطني للمحاسبة، قام فوج العمل التابع للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتقديم ثلاثة خيارات لإصلاحه، وقدمها للمجلس الوطني للمحاسبة الجزائري من أجل اختيار المقترح الأمثل، وكانت المقترحات الثلاثة كما يلي:[1]

- **الخيار الأول:**

الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني- الاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا مند صدور قانون لتوجيه الاستثمارا ت الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية، في المرسوم الوزاري رقم 42 في اكتوبر 1999 و المتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة و الحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ظهور تسميات و مصطلحات جديدة لا تتماشى و الإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين و الخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكييف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف و الغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

[1] بكيحل عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص29

- **الخيار الثاني:**

يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن أن يكون مصدر للتناقض و الاختلاف.

- **الخيار الثالث:**

يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد ، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

تم تبني هذا الخيار من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 2001/09/05، إذ يعتبر هذا الاختيار تغير جذري مقارنة بالمخطط الوطني للمحاسبة، بالتوجه نحو المعايير الدولية ***IFRS*** المعترف بها دوليا والمطبقة في العديد من دول العالم.[1]

المطلب الثالث: أسباب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى النظام الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية في ما يلي:[2]

- الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- الإعلان بوضوح أكثر عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛

[1] د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص14،15

[2] عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس جامعة الشلف،2007، ص 295،296

- كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- تمكين الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

المطلب الرابع: مقومات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

لكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من جهة وتوافر متطلبات في هذه البيئة تلبي هذه المقومات، و هذا ما يجب توفره في البيئة الجزائرية:[1]

1) مقومات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات و تعارض، و تتمثل أهم هذه المقومات فيمايلي:

أ. بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية:

ينبغي أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة ، مجلس معايير المحاسبة الدولية، منظمة البورصات العالمية و الإتحاد الدولي للمحاسبين و غيرها.

[1] مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص9- 10

ب. تكييف التشريعات والقوانين بما يتوافق مع المتطلبات الدولية:

يجب إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة ، التجارة ، الخدمات والقطاع المالي.

ت. البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي:

أي بيئة الوحدات الاقتصادية (المؤسسات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا مسيطرا أو مالكا، وقد تبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق منذ 1988 ، غير أن دور الدولة لازال قائدا و مسيطرا و مؤثرا في مجرى الحياة الاقتصادية في الجزائر ، فليس للمؤسسات الحرية الكبيرة في اختياراتها وتصرفاتها وذلك لاعتبارات سياسية و اجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة وليس اقتصاد السوق الحقيقي، الذي يفرز قيما سوقية حقيقية وليست ناتجة عن المضاربة ، كما يحصل في سوق العقارات مثلا، ومنه فلا يمكن الاعتماد عليه في معرفة القيم العادلة لهذه العقارات.

ث. التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد:

التكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفأة و إمكانيات جيدة. أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

2) متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

تشكل متطلبات التطبيق الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف من اندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية ، ويقصد بمتطلبات التطبيق ما ينبغي على المنظمات المهنية و الهيئات المهتمة بالمحاسبة، المؤسسات، الجامعات و مراكز التكوين المهني وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، و عليه فإن متطلبات التطبيق تتمثل فيمايلي[1]:

[1] مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص10- 13

أ. **التأهيل العلمي والعملي:**

المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية هو المحاسب، لذلك لا بد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية بشكلها الصحيح، فالمحاسب اليوم أصبح مطالبا بمهارات واسعة في ميادين معينة مثل البنوك و شركات التأمين و تكنولوجيا المعلومات.

و أكثر المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات و المهارات المطلوبة و ليس لهم دراية بهذه المعايير، فضلا عن أن يفهموها ويطبقوها تطبيقا سليما، وهذا ليس خاص بالمحاسبين الجزائريين فقط بل هو حال المحاسبين في معظم دول العالم التي لم تطبق بعد معايير المحاسبة الدولية ، وهذا يحتاج إلى مايلي:

- عقد دورات تدريبية و ورشات عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية.
- تضمين معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في المسار التكويني للمدققين والمحاسبين المعتمدين.
- تطوير مناهج كليات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجامعات والمعاهد و مراكز التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلبة خاصة تخصصي "محاسبة ومالية "، إضافة إلى إعادة النظر في مقررات بعض المقاييس التي لها علاقة بالمحاسبة و المستوى الذي تدرس فيه.

ب. الأنظمة و القوانين التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي الجديد، وتتلخص أهم الأسس فيما يلي:

- **التشريعات الضريبية و القانون التجاري:**

ينبغي أن تنص التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و فرض تطبيقها والالتزام بها في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير.

كما يجب أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها ، فإذا أخذنا كمثال: فالقانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع (4/3) من رأس المال أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها ، في حين أن المعايير المحاسبية الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتجة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو إستهلكت رأس مالها الاجتماعي.

- **القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي:**

ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على أن هذا الإطار يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ممكنا من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية معلومة ، وما مدونة الحسابات و آليات عملها إلا تطبيق لهذه المعايير. بالنسبة للجزائر، فإن القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي لا ينص صراحة على تبني المعايير المحاسبية الدولية و إنما تم اعتمادها ضمنيا فقط حيث أن النظام في معظم مضمونه يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية. و يمكن تفسير هذا برغبة الجزائر إعطاء وقت إضافي لنفسها لكي تتأقلم ، وهذا نظرا لعدة تواريخ مهمة قد تفرض على الجزائر في المستقبل غير البعيد تبني المعايير المحاسبية الدولية ، نذكر منها خصوصا :الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ولو صرحت بذلك لأصبحت ملزمة بالتطبيق الفوري لهذه المعايير ، و أضحت المؤسسات الجزائرية تحت رقابة مجلس معايير المحاسبة الدولية وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني كون أن البيئة الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة غير مؤهلة لخوض هذه التجربة الجديدة والعالمية.

- **القانون المنظم لسوق الأوراق المالية:**

ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية وجوب التزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة هذا السوق بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية، كما حصل في أوروبا وفي بعض البلدان العربية (سوريا ، الأردن ، مصر،البحرين ، الكويت،...)، خاصة إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية غير معمم على كل المؤسسات. بالنسبة للجزائر، تخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي، ومن ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على وجو ب تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر منذ نشأتها.

ت. دور المؤسسات و مفتشيات الضرائب:

تتم المحاسبة في كثير من المؤسسات في الجزائر باستخدام البرامج الحاسوبية، ولذلك يصبح لزاما عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها، و اعتماد خطة لتدريب المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق السليم والكفء لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتوقيت الملائم وتقدير بعض القيم المحاسبية باستعمال تقنيات كمية أو من خلال الحكم الشخصي للمحاسب. كما أن ضعف درجة اهتمام أكثر المؤسسات الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية

وهذا لا يفسر إلا بغياب الوعي المحاسبي لدى المسيرين و النظرة الضيقة للمحاسبة التي لا تعترف بأن هذه الأخيرة " نشاط خدمي له دور في خلق قيمة مضافة لمستعمل المعلومات المحاسبية بواسطة تحليل وتفسير المعلومات و إسداء النصح حول طرق العمل المناسبة ".

بالإضافة إلى ضعف تصميم وفعالية نظام محاسبة التكاليف الحقيقية و التقديرية ومختلف نظم المعلومات الأخرى لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية ولا يخفى علينا أهمية ذلك في التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

و تعتبر مفتشيات الضرائب أحد أهم الأطراف ذات العلاقة المباشرة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال دورها في بسط الرقابة الجبائية (الفحص المحاسبي) على المؤسسات المطبقة لهذا المعايير، وعليه فهي مدعوة لتكوين مفتشين لهم دراية بطبيعة العمل المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية.

ث. دور الإعلام:

للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات و الدراسات لكي لا يساء فهمها والمقصود منها وعدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى. فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير ، ولكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها والغاية منها وآثار تطبيقها على المؤسسة التي يوظف أمواله فيها . و لا شك أن هذا الدور شبه غائب في الجزائر، فليس هناك إهتمام إعلامي بهذا الموضوع من كل وسائل الإعلام ، بإستثناء تناول الموضوع في شكل خبر (تقرير عن ملتقى أو يوم دراسي أو... الخ، تم في جامعة أو في فندق)، من دون فسح المجال للمختصين لتوضيح أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال تقديم التحاليل والنقاش حول النظام المحاسبي والمالي الجديد.

المطلب الخامس: تكلفة الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد

تتطلب عملية الانتقال من النظام المحاسبي السابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد تكلفة معتبرة تتمثل في[1]:

[1] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص305،306

1) تكلفة التكوين:

إن عملية تدريب وتكوين الإطارات من محاسبين وخبراء وأكاديميين مكلفة جدًا، لأنها ليست عملية رسكلة بسيطة بل هي تكوين وتدريب هذه الإطارات على نظام جديد لم يعرفوه من قبل، وبما أن الإطارات المتخصصة في هذا النظام يمكن القول أنها غير موجودة في الجزائر وإن وجدت فهي قليلة، الأمر الذي يتطلب البحث للحصول على مكونين يكلف الدولة والمؤسسات بشكل خاص مبالغ مالية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك مصاريف المتكونين والوقت الضائع، ومختلف مخططات وبرامج التكوين.

2) تكلفة الأنظمة الجديدة التي يتطلبها النظام المحاسبي الجديد:

إن استحداث أو تثبيت أي نظام جديد يتطلب مجموعة من المتطلبات التقنية والتكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع هذا النظام من برمجيات مثل نظام المحاسبة الإلكتروني الذي يجب على المؤسسة استحداثه، أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية، أنظمة الاتصالات ذات التقنية العالية، هذا كله يتطلب غلاف مالي معتبر.

3) تكلفة تجديد مختلف الأنظمة الفرعية لتتوافق والنظام المحاسبي المالي الجديد:

خلال 33 سنة الماضية تم تكييف مختلف الأنظمة الفرعية (نظام المشتريات، نظام المبيعات، نظام التسويق، التخزين ،...الخ) بشكل يتلاءم ونظام المحاسبة العامة السابق.

وعملية الانتقال إلى نظام المحاسبة المالية يتطلب إعادة تكييف مختلف الأنظمة مع النظام الجديد، فمثلا نظام الأجور كان يعتمد كليًا على النظام المحاسبي السابق حيث يستخلص كل المعلومات منه بالإضافة إلى النظام الجبائي، ومع دخول النظام الجديد وفصل النظام المحاسبي عن النظام الجبائي، يتطلب الأمر تحديث أو تطوير أو تجديد هذا النظام في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال له كلفة معتبرة تؤثر مباشرة على طاقات المؤسسة والدولة ككل.

المطلب السادس: منهجية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد

تمثل عملية المرور إلى معايير المحاسبة الدولية لمختلف البلدان عملية جد صعبة ومعقدة وبالخصوص في الجزائر، أين تم تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا طبعا بالاسترشاد بنص معيار التقرير المالي الدولي (***IFRS1***) كما يلي[1]:

1. بداية أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

إن الهدف من تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة هو ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كان الإفصاح وفق هذا النظام مطبق دائما، لذلك فان المؤسسات المعنية به هي تلك الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية، لهذا يجب أن تشتمل على الأقل فترة مقارنة واحدة أو قد يكون مطلوب من المؤسسة أن تقدم أكثر من فترة واحدة للمقارنة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل (4) عملية الانتقال إلى الإفصاح وفق SCF

المصدر: د.زغدار احمد، ا.سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة لدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث – عدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009 ، ص88

ومن خلال هذا الشكل فإننا نميز بين مرحلتين من عملية المرور إلى تطبيق النظام الجديد هما:

[1] د.زغدار احمد، ا.سفير محمد، نفس المرجع، ص87-89

- **تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي** :

وهي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة معلومات كاملة مقارنة، والموضحة في الشكل بفترة المقارنة؛

- **تاريخ التقرير** :

ويمثل الفترة التي يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي والتي يتم في نهايتها الإفصاح عن القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مع المعلومات المقارنة لها للسنة الماضية، ويشار إلى هذه المرحلة في الشكل بمرحلة التقرير الأول حسب **SCF** .

2. المعالجة والإفصاح عن الميزانية الافتتاحية:

عند إعداد الميزانية الافتتاحية يجب على المؤسسة أن تقوم بمايلي:

- إعداد الميزانية الافتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك الحسابات المقارنة للفترة الماضية؛
- التطبيق بأثر رجعي في الميزانية الافتتاحية والقوائم المالية المقارنة؛
- تحميل رأس المال في الميزانية الافتتاحية كل التسويات المرتبطة بتطبيق **SCF** ؛
- عرض في الملحق شرح مفصل عن أثر تطبيق **SCF** على الوضعية المالية والأداء.

من بين الأصول والخصوم الواجب إدراجها في الميزانية الافتتاحية والإفصاح عنها حسب ما تتطلبه التعاريف التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي وكذلك شروط التسجيل المحاسبي إدراج مايلي:

- مصاريف التطوير المرتبطة بأي أصل، والتي كانت تسجل كتكاليف في وقت حدوثها، ستصبح تعتبر كأصول مادية تلحق بالأصل المعني حسب النظام المحاسبي المالي إذا توفرت شروط معينة؛
- الأصول محل عقد الايجار التمويلي والخصوم المتعلقة به؛
- الأدوات المالية غير المسجلة في الأصول أو الخصوم ومختلف الاستحقاقات الأخرى.

لذلك فان التطبيق بأثر رجعي في الميزانية الافتتاحية يتضمن كذلك حذف بعض العناصر الواردة والتي لا تتفق مع قواعد التسجيل حسب النظام المحاسبي المالي خاصة:

- المصاريف الإعدادية المعالجة حسب **SCF** ؛
- مؤونة الإصلاحات الكبرى التي سبق تسجيلها وأي مؤونات أخرى غير مقبولة حسب **SCF** .

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، عكس المخطط الوطني للمحاسبة والذي يستجيب لمتطلبات إدارية و جبائية وللاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

عرفته المادة 2 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنه: " نظام لتنظيم المعلومة المالية بحي ث يسمح بتخزين معطيا ت قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، و تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (*الشخص المعنوي أو الطبيعي*) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " .[1]

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة، تتمثل فيمايلي:[2]

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى المجموعات؛
- تحديد الحسابات؛
- وضع القوائم المالية؛
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

و من خلال الملاحظات الميدانية نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبية ، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.

كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:[3]

---

[1] Système comptable financier (SCF), pages bleues, Alger, 2008, p8

[2] د. بن عيشي بشير، بحث حول المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، جامعة بسكرة ،2010،ص5

[3] د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص27

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد؛
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء و النواتج؛
- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول و إيضاحات خاصة بالمفاهيم و الجداول الملحقة؛
- تحديد الحسابات و المجموعات؛
- تحديد قواعد و ميكانيزمات سير الحسابات.

يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

1. أهمية النظام المحاسبي المالي:

تتمثل أهمية النظام المحاسبي الجديد فيمايلي:[1]

- ♦ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- ♦ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات التلاعبات ؛
- ♦ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- ♦ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- ♦ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- ♦ يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح ؛
- ♦ يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

[1] الملتقى الدولي الأول حول :النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010، ص8-10

- ♦ يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة ؛
- ♦ انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية ؛
- ♦ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة ؛
- ♦ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.

2. <u>أهداف النظام المحاسبي المالي:</u>

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي: [1]

- × ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- × الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛
- × الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية و المحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- × تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- × العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- × محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية ؛
- × تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية ؛
- × العمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات(*حوكمة الشركات*)؛
- × إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- × التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- × المساعدة على نمو و مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛

[1] د. عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر ،مرجع سبق ذكره ، ص292-294

- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.

المطلب الثالث: الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة

أ. الإطار التصوري:

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

و يهدف الإطار التصوري إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير؛
- تحضير الكشوف المالية؛
- تفسير للمستعملين المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

كما يعرف الإطار التصوري مايلي:

- مجال التطبيق؛
- المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية؛
- مفهوم عناصر القوائم المالية.[1]

[1] النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009، ص9- 18

و سنتطرق إلى كل منها كالآتي:

أ. <u>مجال التطبيق:</u>

يتم تطبيق المخطط المحاسبي المالي الجديد إجباريا على:[1]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- و كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- و آخرون ملزمون بمسك محاسبة مالية.[2]

ب.<u>المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية</u>:

يعتمد النظام المحاسبي المالي على جملة من القواعد و المبادئ هي:

1) <u>المبادئ المحاسبية الأساسية</u>:

تتمثل المبادئ المحاسبية الأساسية فيمايلي[3]:

- مبدأ السنوية؛
- مبدأ استقلال الدورات؛
- مبدأ الحيطة و الحذر؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ عدم المقاصة؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- مبدأ الوحدة المحاسبية؛

---

[1] Système comptable financier, Berti Editions, Alger,2009,p1,2

[2] يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها أو عدد مستخدميها و نشاطها حد معين أن تمسك محاسبة مبسطة تسمى محاسبة الخزينة و تتضمن وضعية السنة المالية حسابات النتائج، و جدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية.

[3] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره ،ص30،31

- مبدأ ثبات وحدة النقد؛
- مبدأ الصورة الصادقة.

2) <u>الفرضيات:</u>

الفرضيات التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية، أهمها:

- **<u>الاستمرارية في النشاط</u> :**

تقوم هذه الفرضية على اعتبار أن المؤسسة مستمرة في العمل و أداء وظائفها التي تم استثمار الأموال من أجلها، فالاستمرارية هي التوقع المقبول إلا إذا اضطر المشروع أن ينهي أعماله، فعندها تصبح القوائم المالية التقليدية غير ممثلة لواقع حال المشروع.[1]

- **<u>محاسبة الالتزامات (*أساس الاستحقاق*)</u>:**

تقوم هذه الفرضية على إتمام المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق و ليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

3) <u>مستعملوا القوائم المالية</u>:

- المستثمرون
- مسيرون، هيئات إدارية؛
- المقرضون (*البنوك*، *مساهمون*)؛
- إدارة الضرائب؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء؛
- وآخرون.[2]

4) <u>الخصائص النوعية:</u>

عند القيام بإعداد القوائم المالية و التي تحتوي على معلومات محاسبية، ينبغي أن تتصف هذه الأخيرة بخصائص نوعية معينة لتكون مفيدة لمستخدميها.

---

[1] أ.د خالد أمين، د.صايل رمضان،مرجع سبق ذكره، ص149

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ، ص29،30

- **الوضوح (*Intangibilité*)**: يجب أن تكون المعلومات سهلة الفهم و الاستيعاب لمستخدميها.[1]
- **القابلية للمقارنة (*Comparabilité*)**: المنفعة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن، إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مشابهة أو لنفس المؤسسة على مدى الزمن.[2]
- **المصداقية (*Fiabilité*)**: مستخدم المعلومات المحاسبية يمكن له الاعتماد عليها بحيث تكون خالية من الأخطاء و التحيز.
- **الملاءمة (*Pertinence*)** : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قادر ة على إحداث اختلاف أوتغيير في قرارات مستخدميها،ولكي تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتطابق أو تغير توقعات متخذ القرار، و تضم الملائمة المكونات التالية:
  - **القيمة التنبؤية**: يمكن أن تؤثر المعلومات المحاسبية في القرار عن طريق تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ.
  - **القيمة الارتدادية**: أي تمكن من التأثير في القرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار.
  - **الوقتية**: تكون متاحة في وقت اتخاذ القرار.

ت. مفهوم عناصر القوائم المالية:

هناك مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص عناصر القوائم المالية:

1) **الأصول**:

تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها، من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية. تعتبر الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أصولا غير جارية (غير *متداولة*)،أما الأصول التي ليس لها هذه الصفة و تم إقتناءها – أساسا– للمعاملات قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيقها خلال السنة، إضافة إلى السيولة وشبه السيولة فهي أصول متداولة.

من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأصول التي يتم استئجارها (*قرض الإيجار*) لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول.

[1] Tazdait ALI, op.cit, p24

[2] د.طلال الججاوي، د.ريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص51

2) الخصوم:

تشمل الخصوم الالتزامات الحالية و الناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، و يتم الوفاء بها مقاب ل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية، وتضم الخصوم الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، و تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن مؤونات الأخطار و المؤونات القانونية لا تعتبر عناصر من الخصوم[1].

3) الأموال الخاصة:

تمثل فائض أصول المؤسسة على خصومها الجارية و غير الجارية.

4) الإيرادات:

تتمثل في المنافع الاقتصادية أثنا ء الدورة المحاسبية فـي إطار زيادة الأصول أو النقصان في عناصر الخصوم خلال السنة المالية.

5) الأعباء:

تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثنا ء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول أو زيادة الخصوم خلال السنة المالية.

6) النتيجة الصافية:

تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات و مجموع الأعباء للدورة المحاسبية، و تكون مطابقة لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية و نهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الأموال الخاصة و لا تؤثر على الأعباء و الإيرادات.

[1] نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد ، بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مرجع سبق ذكره،ص15،16

يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر الأعباء و الإيرادات للدورات السابقة.
و تعتبر الإيرادات و الأعباء بالنسبة للدورات السابقة أخطاء و تعالج من خلال الأموال الخاصة. [1]

ب. تنظيم المحاسبة:

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات و الخاضعين لهذا النظام مراعاة و احترام القواعد التالية:[2]

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛
- تكون الأصول والخصوم محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، بحيث يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم؛
- يتم التسجيل المحاسبي حسب مبدأ القيد المزدوج،و لا يمكن إجراء أي مقاصة ،إلا إذا تمت على أسس قانونية أو تعاقدية؛
- يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة؛
- يرقم رئيس محكمة مقر المؤسسة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛
- يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره؛
- يتم حفظ الدفاتر المحاسبية أو الوثائق التي تقوم مقامها والوثائق التبريرية لمدة عشر سنوات على الأقل ابتداءً من تاريخ إقفال كل دورة مالية؛
- تمسك المحاسبة إما يدويا أو بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص32،33
[2] النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، مرجع سبق ذكره، ص9-11

المبحث الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم

المطلب الأول: المبادئ العامة لتقييم عناصر القوائم المالية

من أجل تسجيل عناصر القوائم المالية في الميزانية وحساب النتائج يتم اللجوء إلى عملية تقييم هذه العناصر وتحديد مبالغها التي تسجل بها بإحدى الطرق التالية: [1]

- ♦ التكلفة التاريخية
- ♦ التكلفة الجارية
- ♦ القيمة القابلة للتحصيل
- ♦ القيمة الحالية

و التي تم تعريفها من خلال الفصل السابق.

المطلب الثاني: قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات

تعتبر هذه القواعد مكملة للقواعد العامة، وهي كالتالي:

أ. **التثبيتات العينية و المعنوية:**

الأصول الثابتة المادية للمؤسسة هي أصول مادية موجهة للاستعمال في إنتاج السلع أو توريد الخدمات أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية خلال أكثر من دورة محاسبية، أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصول بدون وجود مادي (*غير ملموسة*) قابلة للتحديد وموجهة لنفس الاستعمال، وهي العناصر التي تفوق مدة استعمالها دورة الاستغلال.

وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول، يتم تسجيل الأصول المادية والمعنوية في الأصول:

- إذا كان من المحتمل أن تعود على المؤسسة بمزايا اقتصادية مستقبلية؛
- إذا كانت تكلفة هذا الأصل يمكن تقييمها بصفة موثوق فيها؛

[1] Système comptable financier, op.cit, p14

تسجل الأصول الثابتة محاسبيا بالقيمة المنسوبة إليها مباشرة، والتي تتمثل في تكاليف الشراء وتكلفة وضع المشتريات في أماكنها، الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى. و تضاف تكلفة تفكيك أو تجديد الموقع إذا كان يشكل التزاما للمؤسسة.

كما تعالج مكونات الأصل كعناصر منفصلة إذا كانت لديها مدة انتفاع مختلفة أو تعود بمزايا اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

أما النفقات اللاحقة فتتم المحاسبة عنها كما يلي :تسجل ضمن الأعباء إلا إذا كانت تؤدي إلى زيادة القيمة المحاسبية للأصل، حيث يكون من المحتمل بأن تزداد المنافع الاقتصادية المستقبلية بفضل هذه النفقات من خلال زيادة أداء الأصل، وفي هذه الحالة يتم إضافة هذه النفقات للقيمة المحاسبية للأصل المعني، وتسجيلها بالتالي ضمن الأصول (*مثلا: تعديل وحدة الإنتاج الذي يسمح بإطالة مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية*).

- **<u>الاهتلاكات:</u>**

الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، و يتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجته المؤسسة لنفسها.

مبلغ قسط الاهتلاك الذي يسجل محاسبيا ضمن الأعباء في حساب النتائج، يتم تحديده من خلال توزيع منتظم للمبلغ القابل للاهتلاك للأصل المعني على مدة منفعته، وتؤخذ بعين الاعتبار في ذلك القيمة المتبقية المحتملة للأصل في نهاية مدة منفعته، حيث أن القيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي تنتظر المؤسسة تحصيله من الأصل في نهاية مدة منفعته بعد طرح التكاليف المنتظرة لخروجه.

وتدرس دوريا ، طريقة الاهتلاك، مدة المنفعة والقيمة المتبقية، وفي حالة تعديل التقديرات والتوقعات السابقة، يجب تعديل مخصصات الاهتلاكات للدورة الجارية والدورات اللاحقة.[1]

[1] النظام المحاسبي المالي، Pages Bleues، الجزائر،2008، ص12-17

ب. <u>أصول مالية غير جارية</u>:

تتمثل هذه الاصول في:

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها؛
- السندات والقيم الثابتة الخاصة بنشاطات المحافظ الاستثمارية؛
- سندات ثابتة أخرى المتمثلة في أقساط رأس المال أو حصص التوظيف على المدى الطويل؛
- القروض والحسابات الدائنة التي ليس للمؤسسة النية في بيعها على المدى القصير: حقوق الزبائن والحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من سنة.[1]

تسجل الأصول المالية محاسبيا عند دخولها المؤسسة بتكلفتها والتي تمثل القيمة الحقيقية لمقابل معين ، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم الغير قابلة للاسترجاع ومصاريف البنك، ولكن لا تضاف إليها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.[2]

ت. <u>المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ</u>:

تشمل تكلفة المخزونات مايلي:[3]

× تكاليف الشراء (*المشتريات، المواد القابلة للاستهلاك*).
× تكاليف التحويل (*مصاريف المستخدمين، الأعباء الأخرى المتغيرة و الثابتة*).
× المصاريف العامة،المصاريف المالية و المصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.

طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزونات بأقل تكلفة وقيمة الانجاز الصافية، و التي تمثل هذه الأخيرة سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجازه.

---

(1) KPMG, Guide Investir en Algérie 2009, Pixal communication, ALGER, 2009, p 174
(2) Système comptable financier (SCF), op.cit, p36 -39
(3) ف.شلبي، النظام المحاسبي المالي للمؤسسة ، قصر الكتاب، البليدة، 2010، ص51،52

يتم تقيم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة الداخل أولا الخارج أولا (*First In First Out – FIFO*) أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

ث. <u>الإعانات</u>:

تسجل الإعانات كإيرادات في حساب النتيجة لدورة أو عدة دورات بنفس وتيرة التكاليف التي يفترض بها تعويضها. أما الإعانات المتعلقة بالأصول القابلة للإهتلاك تسجل في الإيرادات حسب أقساط الإهتلاك المحتسب.[1]

ج. <u>مؤونات المخاطر و الأعباء</u>:

تمثل خصوم يكون استحقاقها أو مبالغها غير مؤكدة، وتسجل محاسبيا في الحالات التالية:

- يكون للمؤسسة التزام حالي (*قانوني أو ضمني*) ناتج عن حدث ماضي؛
- يكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الالتزام؛
- يمكن تقدير الالتزام تقديرا موثوقا منه؛

و هذا يؤدي إلى استبعاد من مؤونات المخاطر و الأعباء الخسائر والتكاليف المحتمل وقوعها في المستقبل.[2]

ح. <u>القروض و الخصوم المالية الأخرى</u>:

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى أصلا حسب تكلفتها والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد خصم التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.[3]

---

[1] النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص63، 64

[2] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها، Pages Bleues، 2011، ص100-107

[3] Système comptable financier, .op.cit, p33,34

المطلب الثالث: حالات خاصة للمحاسبة و التقييم

عالج النظام المحاسبي المالي الجديد عمليات خاصة أخرى، نذكر منها مايلي:

أ. عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير:

- **شركات المساهمة:**

مسك محاسبة العمليات المنجزة بصورة مشتركة من طرف المسير، هو وحده المعروف قانونيا لدى الغير ، حيث أن أعباء ونواتج العمليات المنجزة بصورة مشتركة تكون ضمن أعباء ونواتج هذا المسير، وكل واحد من المشاركين الآخرين يقتصر على تسجيل قسط النتيجة التي تعود إليه في شكل نواتج أو أعباء.

عندما تتطلب العمليات المنجزة بصورة مشتركة المراقبة المشتركة والملكية المشتركة لأصل أو عدة أصول فإن كل واحد من المشاركين يسجل في حساباته قسطا من الأصول والخصوم زيادة على حصته من النواتج والأعباء.

- **امتيازات المرفق العمومي:**

في إطار الامتياز من المرفق العمومي، فإن الأصول التي يطرحها المتنازل أو المتنازل له في الامتياز تسجل محاسبيا في أصل ميزانية المؤسسة صاحبة الامتياز.

- **العمليات المنجزة لحساب الغير:**

- تسجل في حساب الأطراف الأخرى العمليات التي تعالجها المؤسسة لحساب الغير بصفة وكيل، ولا يسجل هذا الأخير في حساب النتيجة سوى الأجر الذي يتلقاه بمقتضى توكيله؛
- تسجل العمليات التي تعالجها المؤسسة لحساب الغير باسم المؤسسة حسب طبيعتها في أعباء ونواتجها.[1]

[1] النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص66-67

ب. تجميع الحسابات:

كل مؤسسة يكون مقرها أو نشاطها الرئيسي موجودا في الإقليم الجزائري وتشرف على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى، تكون ملزمة بأن تعد وتنشر سنويا القوائم المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه المؤسسات.[1]

ت. العقود طويلة الأجل:

يتعلق عقد طويل الأجل بانجاز سلعة، خدمة، أو مجموعة من السلع أوالخدمات تقع في تواريخ انطلاقها و الانتهاء منها في دورات مختلفة، ويتعلق الأمر بمايلي:[2]

- عقود البناء؛
- عقود إصلاح أصول أو بيئة؛
- عقود تقديم خدمات.

هناك طريقتين لحساب العقود:

- **طريقة التقدم:**

تسجل التكاليف والإيرادات حسب وتيرة تقدم الأعمال أو الخدمة وتحرر بذلك نتيجة محاسبية

بالتتابع و بمقياس انجاز العملية.

- **طريقة الانجاز:**

إذا كان نظام المعالجة في المؤسسة أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة التسجيل المحاسبي حسب التقدم،أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة موثوق فيها، فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط أن لا يسجل كإيرادات إلا مبلغ يعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا.

---

[1] النظام المحاسبي المالي، Pages Bleues، مرجع سبق ذكره، ص29

[2] ف.شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 66

ث. <u>الضرائب المؤجلة</u>:

فرض الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في تسجيل عبئ الضريبة كأعباء على النتيجة المنسوبة لعمليات الدورة فقط.

حيث أن الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح القابل للدفع أو قابلة للتحصيل خلال دورات مستقبلية.

وتسجل في الميزانية و في حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناتجة عن:

- الفارق الزمني بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبء ما، وأخذها بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية لدورة قادمة في مستقبل متوقع؛
- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في المستقبل المتوقع؛
- ترتيبات، إقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد القوائم المالية المدمجة[1].

ج. <u>عقود الإيجار-التمويل</u>:

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة، وعقد الإيجار التمويلي هو عقد يتم بموجبه تحويل كامل المنافع والأخطار الملازمة لملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر، مع تحويل أو عدم تحويل الملكية في نهاية العقد.

وكل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي يسجل محاسبيا عند تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الوضع الاقتصادي على الشكل القانوني كالآتي:[2]

- **<u>عند المستأجر:</u>**

يسجل الأصل المستأجر في أصول الميزانية بقيمته العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا.

---

[1] Conseil National de la Comptabilité, Projet De Système Comptable Financier,2006, p 30

[2] لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، 132

- **عند المأجر:**

يسجل الأصل بقيمته العادلة في حقوق طويلة الأجل (*القيم الثابتة المادية*).

ح. العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية:

يتم تحويل الأصول المحصل عليها بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف في تاريخ إجراء المعاملة، وعلى أساس سعر الصرف في تاريخ الاتفاق بين أطراف العملية بالنسبة للحقوق والديون الخاصة بالتعاملات التجارية ، و في تاريخ إجراء المعاملة بالنسبة للحقوق والديون الخاصة بالتعاملات المالية[1]. ويتم تسجيل الفوارق الناتجة عن التغير في سعر الصرف في النواتج المالية في حالة الربح وفي الأعباء المالية في حالة الخسارة. [2]

خ. تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء:

يستند تغيير التقديرات المحاسبية على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على معلومات جديدة تسمح بالحصول على معلومة موثوق بها أكثر، ولا يتم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا كان ذلك يسمح بتحسين عملية عرض القوائم المالية ويزيد من جودتها للمؤسسة، و تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ و الأسس،و الاتفاقيات و القواعد و الممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة.

إضافة إلى ذلك، هناك الأخطاء التي يتم اكتشافها أثناء الدورة، والمتعلقة بأخطاء مرتكبة في إعداد القوائم المالية لدورة أو عدة دورات سابقة، وبالتالي يعد ذلك إخلالا بمبدأ الصورة الصادقة في إعداد القوائم المالية للدورات السابقة، ويؤثر على مقارنة القوائم المالية بين الدورات.

و ينص النظام المحاسبي المالي على أن تأثيرات تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء على نتائج الدورات السابقة، يتم تقديمها كتصحيح للرصيد الافتتاحي للنتائج غير الموزعة.[3]

---

(1) Système comptable financier, op.cit, p 49,50

(2) Djillali Abdelhamid, Réflexions Sur Le Projet Du Nouveau Référentiel Comptable Algérien En Rapport Avec Les Normes IAS-IFRS, Séminaire Portant Sur La Normalisation Comptable Internationale, KOLEA-ALGER,2005,p21

(3) النظام المحاسبي المالي، Pages Bleues، مرجع سبق ذكره، ص42

د. حالة المؤسسات الصغيرة:

المؤسسات والوحدات المصغرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، عدد المستخدمين، والأنشطة المحددة من طرف وزارة المالية، تخضع لمحاسبة تسمى بمحاسبة الخزينة، وترتكز هذه الأخيرة على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال.

وتتطلب محاسبة الخزينة ما يلي:

- المسك المنتظم لدفاتر الخزينة (*دفتر الإيرادات، دفتر الأعباء*)؛
- حفظ الوثائق التبريرية (*الفاتورات، الكشوف البنكية،نسخ الرسائل،...الخ*).[1]

المبحث الرابع: مدونة الحسابات و القوائم المالية

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد مدونة حسابات تسمح بإعداد القوائم المالية، سنعرض فيمايلي مدونة الحسابات ثم أنواع القوائم المالية، بالإضافة إلى مقارنة النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الأمريكية للمحاسبة.

المطلب الأول: مدونة الحسابات

يوضح مشروع النظام المحاسبي المالي وجود قائمة حسابات إجبارية تساعد على تبني معلومات مالية مطابقة للمعايير الدولية.

1) مبادئ مخطط الحسابات:

تعد كل مؤسسة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكلها و نشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير.

و الحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب و تسجيل الحركات المحاسبية، وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة، وتوجد فئتان من طبقة الحسابات[2]:

[1] ف.شلبي، مرجع سبق ذكره، ص75
[2] النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 111

- × طبقة حسابات الوضعية (*حسابات الميزانية*)؛
- × طبقة حسابات التسيير (*حسابات التسيير*).

2) <u>الإطار المحاسبي</u>:

إعداد مخطط الحسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين، الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع المؤسسات مهما كان نشاطها و حجمها.

و داخل هذا الإطار يمكن للمؤسسات القيام بجميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها، وتقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

أ. <u>الإطار المحاسبي لحساب الميزانية</u>:

توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف حسابات:

الصنف	الحساب
الأول	رؤوس الأموال
الثاني	الأصول الثابتة
الثالث	المخزونات وما هو قيد الانجاز
الرابع	الغير
الخامس	المالية

ب. <u>الإطار المحاسبي لحسابات التسيير</u>:

أما العمليات المتعلقة بحساب النتائج، فتوزع على صنفين من حسابات التسيير، كالآتي:

الصنف	الحساب
السادس	الأعباء
السابع	الإيرادات

أما الأصناف 8،0 و9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير.

وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على مدونة المخطط الوطني للمحاسبة، نتيجة اعتماد مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي:[1]

♦ كل حسابات الغير تكون في الصنف الرابع، بحيث يمكن أن تكون مدينة أو دائنة، بعدما كان المخطط الوطني للمحاسبة يخصص الصنف الرابع للحسابات المدينة والصنف الخامس للحسابات الدائنة.

♦ الأموال الجاهزة (*الحساب رقم 48 في المخطط الوطني للمحاسبة*) تحول إلى الصنف الخامس.

♦ يتم إلغاء التمييز بين مبيعات البضائع والإنتاج المباع، ويسجلان في الحساب رقم " 70 مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة، وأداء الخدمات" ، الذي تسجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها.

♦ الحساب رقم 65 والحساب رقم 75 ، يتم تخصيصهما لأعباء عملياتية أخرى، ونواتج عملياتية أخرى،على الترتيب.

♦ الأعباء المالية يتم وضعها في الحساب رقم 66 ، والنواتج المالية في الحساب رقم 76 ، خارج النتيجة العملياتية (*يتم بواسطتهما حساب النتيجة المالية*).

♦ الأعباء الاستثنائية والنواتج الاستثنائية، يتم وضعهما في الحسابين 67 و 77 على الترتيب.

♦ المخصصات (*الاهتلاكات، المؤونات والخسائر في القيمة*) والاسترجاعات (*على الخسائر في القيمة والمؤونات*)، خصص لهما الحسابين 68 و 78 على الترتيب.

♦ يتم تسجيل الضريبة على أرباح الشركات محاسبيا في الحساب رقم" 69 الضرائب على النتائج وما شابه".

♦ إلغاء تحويل تكاليف الإنتاج وتحويل تكاليف الاستغلال، بحيث يتم تحميل مباشرة القيود المحاسبية الخاصة بالتحويل في الأطراف المدينة والدائنة للحسابات المعنية.

المطلب الثاني: القوائم (*الكشوف*) المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية و من خلال النظام المحاسبي الجديد ،فان كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تتمثل هذه القوائم فيمايلي:

[1] بكيحل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص77،78

- ♦ الميزانية؛
- ♦ حساب النتائج؛
- ♦ جدول سيولة الخزينة؛
- ♦ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ♦ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، و يوفر معلومات مكملة للميزانية و لحساب النتائج.

1) <u>الميزانية</u>:

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و الخصوم، ويظهر في عرض هذه الأخيرة الفصل بين العناصر الجارية و غير الجارية، وتحتوي على عمودين ، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (*يحتوي على الأرصدة فقط*).

2) <u>حساب النتائج</u>:

حساب النتيجة هو بيان ملخص للأعباء الإيرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية.، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبين النتيجة الصافية للدورة مميزا بين الربح أو الخسارة.[1]

يمكن عرض جدول النتائج بطريقتين[2]:

- **<u>حسب الطبيعة</u>:**

يسمح بتحديد مايلي:

- ♦ الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال.
- ♦ النتيجة المالية.
- ♦ نتيجة الأنشطة العادية.
- ♦ العناصر غير العادية (*الأعباء و الإيرادات*).
- ♦ النتيجة الإجمالية والصافية.

[1] Système comptable financier, op.cit, p53

[2] KPMG, Guide Investir en Algérie, Pixal communication, ALGER, 2008, p200, 201

- **حسب الوظيفة:**

تصنف الأعباء حسب الوظيفة، و ذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيت النشاط و الحجم، بحيث يمكن أن نجد عدة طرق في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة، و هذا كمايلي:

- ♦ من الناحية الاقتصادية أو من زاوية النشاط نجد: وظيفة الشراء، الإنتاج، التوزيع، الوظيفة الإدارية و المالية.
- ♦ حسب وسائل الاستغلال نجد: المصانع، المخازن، المكاتب...الخ.
- ♦ حسب المنتج أو نوعية الخدمات.
- ♦ حسب مراكز التكلفة أو المسؤولية بحيث نجد: المديرية العامة و المالية، المديرية التجارية، مصالح الدراسات...الخ.
- ♦ حسب المناطق الجغرافية.[1]

حيث أن النظام المحاسبي المالي يترك للمؤسسة حرية الاختيار بين عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، بحيث أن هذا الاختيار يسمح بإعطاء صورة صادقة أكثر عن المؤسسة.[2]

3) جدول سيولة الخزينة:

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة عل ى توليد سيولة الخزينة و ما يعادلها ، وكذا معلومات حول استعمال الخزينة.

كما يقدم معلومات حول مدخلات ومخرجات الموجودات المالية خلال الدورة حسب مصدرها:

- ♦ تدفقات ناتجة عن الأنشطة العملياتية؛
- ♦ تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية؛
- ♦ تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

هناك طريقتين لعرض جدول سيولة الخزينة إما الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، إلا أنه يوصى باستعمال الطريقة الأولى.

---

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره،ص72

[2] Tazdait ALI, op.cit,p75

- فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في[1]:

- تقديم العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية و خروجها (*الزبائن،الموردون...*) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛
- مقابلة هذا التدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

- أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في :

- آثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة (*اهتلاكات، تغيرات الموردين...*)؛
- التغيرات أو التسويات (*ضرائب مؤجلة*)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(*قيمة البيع الزائدة أو الناقصة...*) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

4) جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

و يقدم هذا الجدول معلومات حول الحركات المتعلقة بمايلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والتي تم تسجيل آثارها في رؤوس الأموال؛
- العمليات الرسملة (*التسديد، الارتفاع، الانخفاض...،الخ*)؛
- توزيع النتيجة و التخصيصات خلال الدورة.

5) الملاحق:

يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وتشمل المعلومات الواردة في الملحق النقاط التالية:

[1] النظام المحاسبي المالي، Pages Bleues، مرجع سبق ذكره، ص51،52

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، الفروع و المؤسسة الأم: كطبيعة العلاقات، حجم ومبلغ المعاملات،...الخ.
- معلومات ذات طابع عام (*عمليات خاصة ضرورية للحصول على صورة صادقة*).

المطلب الثالث: التمييز بين النظام المحاسبي الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية

سنقوم بعملية مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية و بين المحاسبة في الجزائر (*المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي*) من جهة، والمحاسبة الأمريكية من جهة أخرى.

إن اختيار المعايي ر المحاسبية الدولية للمقارنة ضرورة حتمية في الظروف الراهنة، أما عن اختيار المحاسبة الأمريكية فلأنها الأكثر تطورا.

عناصر المقارنة	المعايير المحاسبية الدولية	المعايير المحاسبية الأمريكية	النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
الإطار المحاسبي	يعالج المشاكل المحاسبية، يحدد أهداف القوائم المالية، نوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، كيفية تقييم عناصر القوائم المالية.	يعالج المشاكل المحاسبية، يحدد أهداف القوائم المالية، نوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، كيفية تقييم عناصر القوائم المالية.	يتضمن القواعد والمبادئ،مجال و سير الحسابات. كيفية تقييم عناصر القوائم المالية و نوعية المعلومات المفصح عنها في هذه القوائم.	لا يوجد إطار تصوري.
القوائم المالية	جداول تتضمن النتيجة الصافية،التغيرات في رأس المال، جدول تدفقات الخزينة، و توزيعات الأرباح.	جداول تتضمن النتيجة الصافية،التغيرات في رأس المال، جدول تدفقات الخزينة، و توزيعات الأرباح.	الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة و جداول ملحقة.	الميزانية، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة.
تقييم القوائم المالية	التكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية، القيمة السوقية، القيمة الحالية، والقيمة الصافية المحققة.	التكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية، القيمة السوقية، القيمة الحالية، والقيمة الصافية المحققة.	التكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية ، القيمة القابلة للتحصيل، القيمة الحالية.	التكلفة التاريخية.
القيم الثابتة المادية	تقييم حسب التكلفة التاريخية، تكلفة الإنتاج أو تكلفة الحيازة.	تقييم حسب التكلفة التاريخية، تكلفة الإنتاج أو تكلفة الحيازة.	تكلفة الإنتاج أو تكلفة الحيازة. و يمكن إعادة التقييم عن طريق التكلفة العادلة.	تكلفة الإنتاج أو تكلفة الحيازة.
الإيرادات	لا تعالج محاسبيا إلا إذا تم تحققها، أو قابلة للتحقق أو مبلغها قابل للتحديد.	لا تعالج محاسبيا إلا إذا تم تحققها، أو قابلة للتحقق أو مبلغها قابل للتحديد.	لا تعالج محاسبيا إلا إذا تم تقديرها بطريقة عقلانية، وفقا لاتفاق أو طلبيات أو وجود عقد.	
الإيرادات المتعلقة بالبيع	لا تعالج محاسبيا إلا إذا تم تحصيل الإيرادات.	لا تعالج محاسبيا إلا إذا تم تحصيل الإيرادات.	عملية البيع تكون محققة بوجود طلبيات أو وجود عقد بين المؤسسة والغير،وبعد إعداد الفواتير تصبح محققة حتى ولو لم يتم التحصيل.	

تقديم جدول تدفقات الخزينة	مدخلات ومخرجات الخزينة، تبوب في ثلاثة أعمدة :الاستثمار،الاستغلال و التمويل، ويعرض بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.			لا يوجد.
عقودالايجار-التمويل	يسجل في الأصول، أما التزامات الإيجار المستقبلية تسجل في الخصوم، و يسجل بالتكلفة العادلة أو القيمة الحالية. يهتلك الأصل حسب قيمته الاستعمالية أو مدة حياة مقدرة. المستأجر يمكنه امتلاك الأصل بعد نهاية المدة.	يدرج ضمن عناصر الميزانية،محاسبيا يعالج ضمن الأصول،تحدد قيمته حسب التكلفة العادلة أو القيمة الحالية(مبلغ الإيجار)، يخصص للاهتلاك جزء من مبلغ الإيجار.	يدرج ضمن عناصر الميزانية، ويعالج بنفس الكيفية مع المعايير المحاسبية الدولية.	لا توجد أحكام.
ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية	العناصر النقدية تترجم حسب سعر الصرف عند الإقفال، و غير النقدية تترجم حسب سعر الصرف التاريخي أو حسب سعر التكلفة العادلة. عناصر جدول حساب النتائج تترجم بسعر الصرف الجاري، أو سعر الصرف المتوسط المرجح للدورة.	عناصر الأصول و الخصوم التي تجري بعملة أجنبية لمؤسسة وطنية تقييم بالعملة الوظيفية حسب سعر الصرف عند الإقفال. عناصر جدول حساب النتائج تترجم بسعر الصرف المتوسط المرجح للدورة.	الاقتناء بالعملة الأجنبية يحول إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف التاريخي. الديون والحقوق تترجم بسعر صرف الإقفال في نهاية الدورة.	
تكاليف البحث و التطوير	تسجل في الأصول إذا كانت لها مرد وديع تجارية.	تعتبر من تكاليف الدورة.	تسجل في الأصول.	
مستخدموا المعلومات المحاسبية	المستثمرون؛ المقرضون؛ زبائن موردون؛ الدولة و الجمهور.	المستثمرون؛ الدائنون، أعطت الأولوية للأطراف الخارجية.	المستثمرون، مسيرون، هيئات إدارية، المقرضون، إدارة الضرائب، شركاء	المحاسبة الوطنية، مصالح الضرائب، البنوك، أطراف

			آخرون:زبائن موردون؛آخرون.	داخلية، الجمهور من خلال إنشاء بورصة الجزائر.

الجدول (8) المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،مرجع سبق ذكره، ص 95،10

لقد كشفت هذه المقارنة عن الأهمية الكبيرة للإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر، فهو يجسد التوجه الاقتصادي للجزائر من خلال الإطار المفاهيمي النظري لهذا النظام المحاسبي، ويعكس وجود إرادة قوية لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية لتستجيب للمستجدات الدولية وتؤدي إلى تعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الجزائري.

خاتمة الفصل

استجابت الجزائر للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع- أساسا- إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.

حيث يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، و الذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ، و ذلك في مجال الإفصاح و القياس، قصد توفير معلومات مالية وافية ، و تدعيم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي يتوافق والبيئة الاقتصادية والمالية الدولية هو من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي، ولكن المشكل المطروح ليس في النظام الجديد في حد ذاته وإنما في تطبيقه على مستوى المؤسسات الاقتصادية، و هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الرابع

تطبيق النظام المحاسبي المالي

في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية

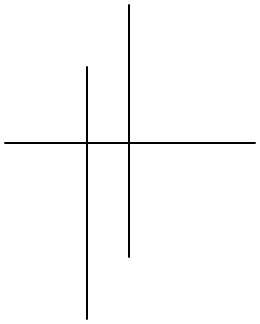

مقدمة الفصل

بعد القيام بدراسة نقائص المخطط المحاسبي الوطني، واستعراض المعايير المحاسبية الدولية، و التعرض إلى النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال الدراسة النظرية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الجزائرية، و التعرض إلى أهم العراقيل و الصعوبات التي تواجهها لضمان التطبيق السليم لهذا الأخير.

وللقيام بهذه الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني ، بالرغم من أنها كانت و لا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

1) مرحلة ما قبل 1980:

اعتمدت عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة على ما يسمى بالريع النفطي الذي يعتبر مصدر لتغذية وتعويض ميزانيات المؤسسات العمومية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، والتي مازالت آثارهما قائمة حتى الآن:[1]

أ. **الفترة الأولى (1962 – 1970)** ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

1. مرحلة التسيير الذاتي :

أعقبت الاستقلال مباشرة وامتدت إلى حوالي المؤسسة المسيرة ذاتيا، وتعتبر هذه التجربة للمؤسسات الاقتصادية تكريسا لتوجهات سياسية معينة، ذلك أن الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الاقتصادية قد سادتها وطغت عليها فكرة الإيديولوجية الاشتراكية.

2. مرحلة التسيير البيروقراطي:

امتدت حتى سنة 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية إلى درجة كبيرة، وتعتبر هذه الفترة فترة هيمنة الدولة على القطاع العام و الاستمرار في إضفاء الطابع الاشتراكي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري . تميزت هذه الفترة بخصوصية المبادرة بمجموعة من التأميمات للشركات الأجنبية العاملة بالجزائر آنذاك ، والتي كانت فرنسية في معظمها ، وباعتبار أن سنة 1965 نقطة الانطلاق والأساس ،حيث تمت صياغة الأهداف المتوخاة من البناء الاقتصادي والاجتماعي ضمن إستراتيجية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى:

- العمل على استغلال الثروات الوطنية التي تزخر بها البلاد.

[1] http://omatmohamed.yoo7.on/t1550-topic.htm,(consulté le 19/01/2012)

- قطع دابر التبعية الاقتصادية من خلال بعث قطاع صناعي قوي يأخذ على كاهله إنتاج الصناعات المختلفة.
- بعث تكامل منسجم بين القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني ،لاسيما فيما بين القطاع الصناعي والزراعي.

ب. <u>الفترة الثانية (1971-1980):</u>

هي فترة أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، وكان هذا بتأثير عوامل عدة أهمها اعتبار تجربة التسيير الذاتي بكل إيجابياتها وسلبياتها باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير ، وكذلك تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير والرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك ، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسيير المؤسسة ، وعلى زيادة الإنتاج وعلى التحسين المستمر للجودة، وعلى القضاء على التبذير ،ومراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط.

2) <u>مرحلة ما بعد 1980: استقلالية المؤسسات</u>

كانت المؤسسة العمومية بحكم التجربة المتحققة مستهدفة آنذاك لعملية إصلاح شامل، وهذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 لصنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير ومما تجدر الإشارة إليه أنه سبق عملية "استقلالية المؤسسات" إجراءات في عام 1980 تمثلا فيما يلي: [1]

<u>1/ إعادة الهيكلة العضوية</u>: الغرض منه تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة ، و لقد كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة ، وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة ، وكان العمل المستهدف هو تقسيم الأولى إلى 145 مؤسسة و الثانية إلى 120 مؤسسة.

[1] http://www.ingdz.com/vb/shourthread.phpt=4740,(consulté le 19/01/2012)

2/ إعادة الهيكلة المالية : كان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات ، كما يهدف هذا الإصلاح (استقلالية المؤسسات) إلى ما يلي:[1]

- إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية وتجنبها التشوهات والنقائص والانحرافات التي واكبت المرحلة السابقة.
- إعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بالمؤسسة في إطار هذا الإصلاح على مبادئ نوجزها فيما يلي :

أ – **استغلال الطاقات البشرية :** يعتبر العنصر البشري بالع الأهمية للمؤسسة لذلك انصب السعي على النظر في توزيع واستغلال هذه الطاقات البشرية على مستوى الوحدات والفروع الإنتاجية .

ب – **كفاءة التسيير :** لتحقيق أهداف المؤسسة وبلوغ غاياتها المخططة، يجب الاعتماد على المعايير والمؤشرات الاقتصادية الكفيلة بتمكين المؤسسة من قياس مدى فعاليتها وكفاءتها.

ج – **اللامركزية في التصرف :** وذلك بالنظر في أسلوب المركزية المفرطة للموارد المالية سواء الداخلية منها أو الخارجية وبعث ميكانيزمات جديدة لتمكين المؤسسة من التصرف في مواردها المتاحة بسهولة وبحكمة وإلغاء تمركز الإطارات والكفاءات البشرية بالمقارات الرئيسية.

ح – **تفادي سلبيات المرحلة السابقة :** وذلك من خلال إعادة النظر في المواضيع الشائكة التالية:

- تعدد المهام وكثرة الوظائف الملحقة بالمهام الرئيسية للمؤسسة.
- كبر الحجم من خلال إعادة تقسيم العمل إلى مجموعة الوحدات المشكلة للمؤسسة الواحدة.
- استيعاب التكنولوجيا وذلك بإرساء هياكل تكوين وتدريب كفيلة بذلك.
- التوزيع الجغرافي و القطاعي للمشاريع والاعتماد على الخارطة الاقتصادية للوطن والتنويع في المشاريع الجهوية وتوزيع الكفاءات البشرية عبر أرجاء البلاد.

3) المرحلة الثالثة :الخصخصة (الآفاق المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية)

أصبح موضوع التحول إلى اقتصاد السوق ذو أهمية في السنوات القليلة الماضية ، حيث برزت ظاهرة التحول هذه والتي أطلق عليها وصف "الخصخصة" وبشكل ملموس بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.

كما تزايد الاهتمام بالخصخصة وذلك بفعل الضغوطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية المدينة .

[1] http ://imdeco.moncontact.com/t1355-topic,(consulté le 22/03/2012)

إن التراجع الذي عرفه الاقتصاد العالمي في السبعينات كان له الأثر على القطاع العمومي في الجزائر، وبدأ التفكير حول مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التأقلم مع التغيير في الأسعار الدولية التي أثرت على فعاليته. من هنا بدأ التفكير في الخصخصة التي تعني تحويل ملكية القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، والتعامل بقواعد السوق في تحديد الأسعار والسعي إلى تعظيم الربح. غير أن هذا الانتقال لم يعط ثماره نظرا لطبيعة التنظيم الاقتصادي السائد ومدى فعاليته في توفير الشروط الضرورية وتوفير المناخ المناسب للمؤسسة الوطنية التي فرضت عليها قيودا وحواجز مصطنعة لذا فإن آفاق المؤسسة الاقتصادية ونجاح الخوصصة مرتبط بعدة عوامل منها:

أ .توفير المناخ الاقتصادي المحفز على الإبداع والابتكار.

ب .تشجيع التعامل بالميكانيزمات الحقيقية لاقتصاد السوق.[1]

وفي الأخير نتيجة لهذه التحاليل حول مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية وآفاقها المستقبلية فإنه يمكن القول إن سياسة المرحلة الأخيرة لاستقلالية المؤسسات لم ترس بعد على قواعد ثابتة و آليات تحكمها بشكل دقيق. [2]

المطلب الثاني: نقائص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتي أخذت المؤسسات الاقتصادية الحصة الأكبر منها أملا في تطوير وترقية ذاتها، كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، ولم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، و بتبني الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد ، فإن هناك تحديات تواجه تطبيق هذا الأخير بالنظر إلى الواقع الذي تعيشه المؤسسات الجزائرية ، تتمثل أهم هذه الصعوبات فيمايلي:[3]

- يبلغ عدد المؤسسات في الجزائر حوالي 600000 مؤسسة ، و أغلبها مؤسسات صغيرة؛
- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل و تجذر في المؤسسات الاقتصادية؛

[1] http ://imdeco.moncontact.com/t1355-topic, op.cit

[2] http ://omatmohamed.yoo.on/t1550-topic.htm, op.cit

[3] د.عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، 307،306

- تكيف الأنظمة التسييرية لمختلف المؤسسات الخاضعة لهذا النظام مع نظام المحاسبة القديم والتلاؤم مع نقائصه؛
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية وضحاها؛
- تدرب المحاسبون والخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد؛
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه؛
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله وهذا ما يعرفه المسيرون والمسئولون في المؤسسات الاقتصادية؛
- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكات متراكمة؛
- تكون الأهداف المحاسبية السابقة راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من اجل تغييرها؛
- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات؛
- عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية على تحمل نفقات التحول إلى النظام المحاسبي الجديد نظرا لضخامة التكاليف؛
- غياب الرؤية الإستراتجية والتخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير وتعطل قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال.

المبحث الثاني: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي شرهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية.

المطلب الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري

1. الوضع الاقتصادي قبل 1988:

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال نموذجا اشتراكيا للتنمية، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، و يقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية ، كما عملت الجزائر أنداك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من قطاع المناجم سنة 1966 ، قطاع البنوك سنة 1967 و المحروقات سنة 1971، بالإضافة إلى ه ذا فإنها عمدت إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية، فنجد قطاع الفلاحة تمت إعادة هيكلته و تنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971 ،أما القطاع العام تمت هيكلته من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة1971.

لكن في سنة 1986، كان للأزمة البترولية تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مظاهر الجمود و الضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا مما أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث وجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال ، و ذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.[1]

2. الوضع الاقتصادي بعد 1988:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة خطيرة، لم تعرف أبدا البلاد إنزلاقات كالتي عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية غير المستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كثيرة تتمثل في :

- ارتفاع معدل التضخم؛
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات؛

[1] http://amouchia-mang.com/t1432-topic,(consulté le 19/01/2012)

- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية ، و ضعف التكامل الصناعي؛
- تزايد عدد السكان، الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب و بالتالي عدم توازن بين العرض و الطلب ؛
- تزايد حجم البطالة؛
- استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية ؛
- انخفاض عوائد الصادرات ؛
- عجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى .[1]

وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقروض ، و من خلال هذا القانون أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وإبراز نية توجهها السياسي نحو ما يسمى اقتصاد السوق.

حيث أن الدولة الجزائرية اليوم تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية ولتحقيق ذلك يجب المرور عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية، امتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي .

ولقد تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسيات الإصلاحية المعتمدة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر. ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي استطاع ت تحقيقها خلال السنوات 2003–2005، وأيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الديون الخارجية، كما أن الجزائر أعطت انتباها كبيرا للنشاط السياحي الذي بات يشهد نموا واضحا بالإضافة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي.[2]

[1] بن لوصيف زين الدين، بحث حول تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، جامعة سكيكدة، 2008، ص11

[2] http://www.3oloum.org/t273-topic,(consulté le 19/04/2012)

المطلب الثاني: مشاكل الاقتصاد الجزائري

باتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق، و انضمامه ا المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، قامت بعدة إصلاحات على المستوى الاقتصادي، أهمها تبني المعايير المحاسبية الدولية عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، إلا أن هذا التطبيق يواجه عدة صعوبات نظرا لوضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من عدة مشاكل و التي تكمن في:[1]

- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي (Economie de Rente) ومصدره الأساسي المحروقات؛
- التخلف في البنية الاقتصادية الراجع إلى السوق الموازية (حيث أن التجارة الموازية تسبب للخزينة العمومية خسارة سنوية لا تقل عن 5.4 مليار دولار)[2]، و تخاذل السلطات الاقتصادية في الحد من هذه الظاهرة؛
- التأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف جاذبية بن يته للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى بطء الإدارة البنكية في معالجة ملفات القروض؛
- نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج، حيث تقدر خسائر الجزائر بأكثر من 8 ملايير دولار جراء هذا النزيف؛
- وجود عراقيل تحد من نشاط البورصة وحالت دون انطلاقتها الفعلية، أهمها: [3]
  - وجود قوانين تقف حجر عثرة في تحقيق بعض المبادئ الاقتصادية التي تهيئ الظروف المناسبة لقيام البورصة، كالتسيير الإداري، عدم مواكبة القوانين للتطورات الاقتصادي التباطؤ في سن التشريعات التي تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق ؛
  - أغلب المؤسسات ملك للدولة، و لازالت تعاني من اضطرابات مالية نتيجة سوء التسيير الذي يتضح في : غياب الكفاءات المهنية اللازمة، إهمال وتضييع الطاقات الإنتاجية وعدم الإحساس بالمسؤولية مادامت الأملاك عمومية وليست خاصة؛
  - يفضل العديد من المستثمرين التوجه للمشاريع الاستثمارية غير المالية :كالبناء، الأشغال العمومية؛

[1] http://www.3oloum.org/t273-topic, op.cit

[2] لطيفة بلحاج، انتعاش التجارة الموازية، جريدة الشروق، 2012/01/12، ص7

[3] http ://www.wadilarab.com/t11093p-topic.htm,(consulté le 22/03/2012)

- ارتفاع التضخم وعدم ارتفاع عائد الأسهم، زيادة على ضعف الادخار لدى الأفراد بسبب غلاء المعيشة و عدم تدفق رأس المال الأجنبي الذي يعود إلى انعدام الثقة وتدهور الوضع الاقتصادي؛
- ضعف المنافسة في السوق المالية لقلة المؤسسات المصدرة بسبب تعثر مسار الخوصصة؛
- تعدد أنماط البيروقراطية التي تسود الإدارة الجزائرية ، التي تؤدي كذلك إلى ظهور الرشوة ، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات وعدم المرونة في التعامل والسرعة والتفاعل المطلوبين ؛
- ضعف الجهاز الإعلامي مع شبه غياب الإعلام الاقتصادي المتخصص الذي يهدف إلى تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بالمؤسسات والنهوض بالاستثمار؛

ومن هنا نستخلص أنه لا استثمار بدون ادخار ولادخار بدون تكوين سوق الأوراق المالية ولا سوق للأوراق المالية بدون بورصة للقيم المنقولة، فبالنسبة للجزائر عدد المؤسسات قليل جدا ولا يعبر عن فروع النشاطات الاقتصادية المختلفة، ولا عن حقيقة النشاط الاقتصادي، والوعي الاستثماري ضعيف فمازالت ثقافة الاكتناز مهيمنة على أفكار الفرد واعتماد المؤسسات على تمويل الذاتي، و وجود ثغرات كبيرة في النظم القانونية المنظمة للسوق المالية وعدم مطابقتها لمتطلبات التطور الاقتصادي المعاصر.

- ارتفاع حجم التهرب الضريبي في الجزائر الذي بلغ 8.2 مليار دولار خلال 17 سنة؛[1]
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق النظام المحاسبي الجديد مثل القوانين الجبائية؛
- نسبة نفقات البحث و التطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الاجمالي 0.3% و هي نسبة ضعيفة جدا.

ما يمكن قوله في الختام أن الوضع الاقتصادي المتدهور في الجزائر الذي هو حصيلة لاقتصاد مركزي عمره 25 عاماً تمثل في سيطرة الدولة على كل القطاعات المنتجة، زاد من تفاقمه ثماني سنوات من الحرب الأهلية كلفت الاقتصاد نحو 23 مليار دولار، و لهذا لا بد من معالجات جذرية وجادة وعلى كل الأصعدة .[2]

[1] http://www.esgmarkets.com/forum/showthread.php?=25876,(consulté le 19/01/2012)
[2] http ://etudiant23.forumactif.com/t3-topic.htm,(consulté le 22/03/2012)

المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الاستبيان

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من المؤسسات في ولاية مستغانم.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

قمنا بتوزيع الاستبيان على 20 مؤسسة في ولاية مستغانم، و تم أخذ 15 مؤسسة بعين الاعتبار نظرا لعدم إرجاع الإجابات من طرف بعض المؤسسات، و إلغاء البعض الأخر لأنها تعتمد على مكاتب محاسبة خارج المؤسسة .

و لتحليل نتائج الاستبيان قمنا بالاستعانة بالنظام الإحصائي **SPSS** و البرنامج **Excel** .

كما تضمن الاستبيان أربع متغيرات خاصة بعينة الدراسة، تمثلت فيمايلي:

1. **توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة:**

الجدول(9): توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
عمومية	5	%33,3
خاصة	10	%66,7
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(5): *توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة*

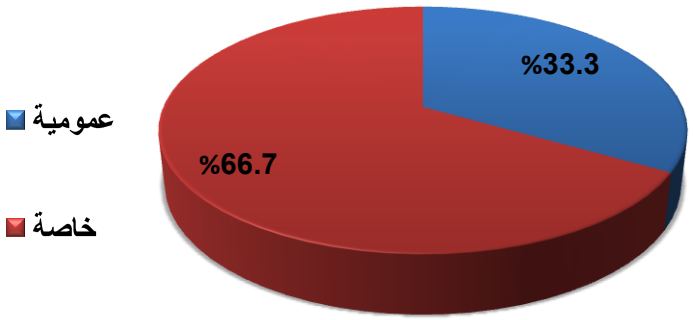

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (9) والشكل (5)، يتضح أن اغلب المؤسسات المستجوبة هي مؤسسات خاصة بنسبة 66.7% ، بينما المؤسسات العمومية لا تتعدى نسبتها 33.3%.

2. توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المؤسسة:

الجدول(10): توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
مواد غذائية	12	%80
التوزيع	1	%6,7
تقديم خدمات	1	%6,7
صناعة كيميائية	1	%6,7
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(6): *توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المؤسسة*

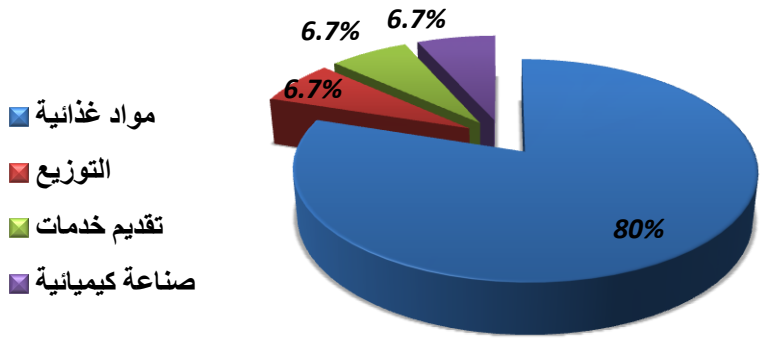

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (10) والشكل (6)، يتبين أن معظم عينة الدراسة هي مؤسسات لصناعة المواد الغذائية بنسبة 80% ، فيما تمثل باقي النشاطات نسبة 6.7 % من العينة المدروسة.

3. توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال:

الجدول(11): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

عدد العمال	التكرار	النسبة المئوية
50/10	5	%33,3
100/51	5	%33,3
500/101	4	%26,7
1000/501	1	%6,7
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(7): *توزيع عينة الدراسة* حسب عدد العمال

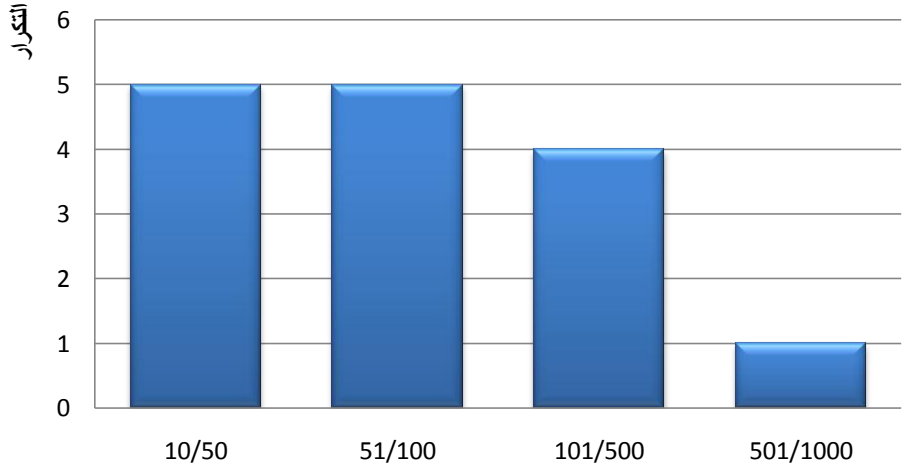

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (11) والشكل (7)، يتضح أن نسبة 33.3 **%** من المؤسسات المستجوبة عدد عمالها يتراوح بين 50/10 ، و نفس النسبة للمؤسسات بعدد عمال يتراوح بين 100/51، فيما نسبة 26.7 % من عينة الدراسة يتراوح عدد عمالها 500/101، و بنسبة 6.7 % من المؤسسات عدد عمالها 1000/501، فيما تم استبعاد المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 9/1 لأن لها محاسبة خاصة.

4. توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال:

الجدول(12): توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال

رقم الأعمال	التكرار	النسبة المئوية
10 إلى 100	7	%46,7
من 100 إلى 500	5	%33,3
أكثر من 500	3	%20
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(8): *توزيع عينة الدراسة* حسب رقم الأعمال

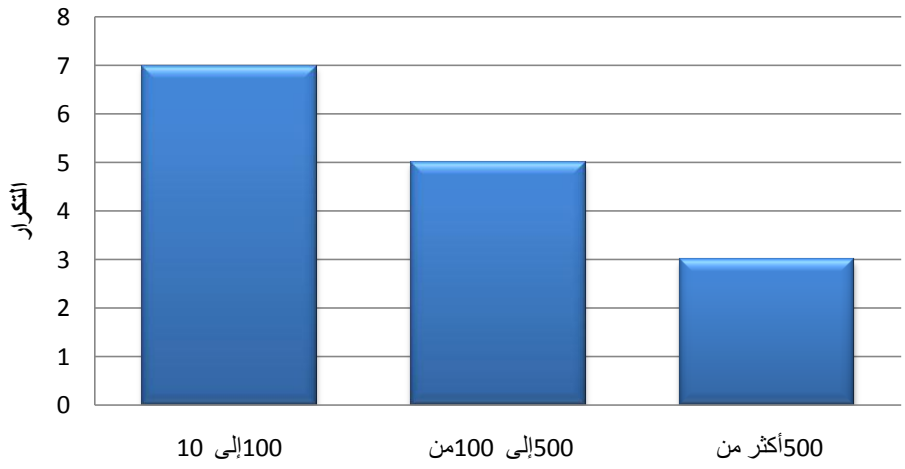

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (12) والشكل (8)، يتبين أن نسبة 46.7% من عينة الدراسة ينحصر رقم أعمالها مابين 10إلى 100 مليون دج، ثم تليها نسبة 33.3 % من المؤسسات المستجوبة ذات رقم أعمال ينحصر مابين 100 إلى 500 مليون دج، و أخيرا بنسبة 20 % من المؤسسات يقدر رقم أعمالها بأكثر من 500 مليون دج.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

1) السؤال(5): وظيفة المحاسبة في المؤسسة

الجدول(13): يوضح الإجابة عن السؤال (5)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
موظفي المحاسبة في المؤسسة	15	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و يمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(9): *يمثل الاجابة عن السؤال (5)*

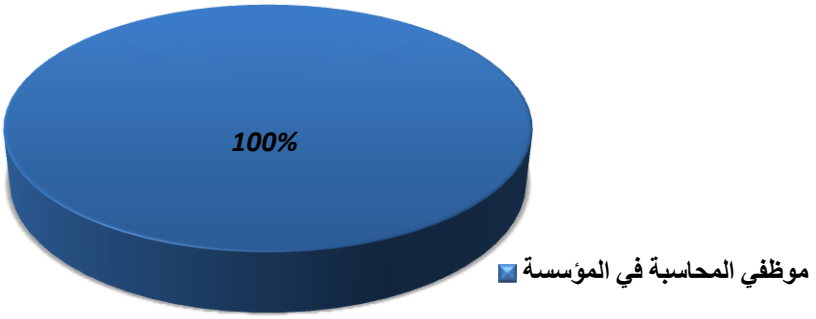

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (13) و الشكل (9)، يتضح أن وظيفة المحاسبة يقوم بها موظفوا المحاسبة في المؤسسة، و ذلك لأننا قمنا بإلغاء المؤسسات التي تعتمد على مكاتب المحاسبة ، كما سبق ذكره.

2) **السؤال(6): إلى ماذا تعود دواعي إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر؟**

الجدول(14): يوضح الإجابة عن السؤال (6)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد (الإصلاحات، البورصة،...)	2	%13,3	%13,3
لمتطلبات المناخ الدولي (الشراكة الدولية، العولمة،...)	13	%86,7	%100
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(10): *يمثل الاجابة عن السؤال(6)*

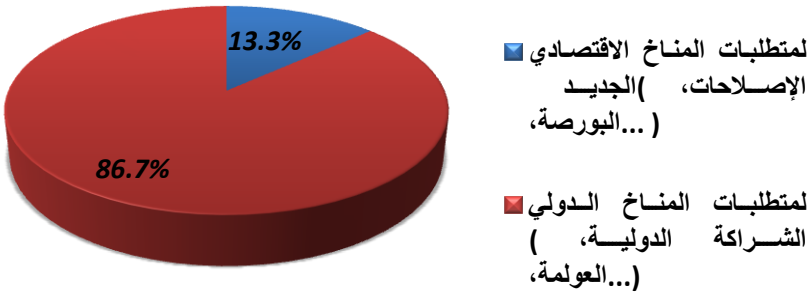

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

كما يمكن عرض النتائج بيانيا كالتالي:

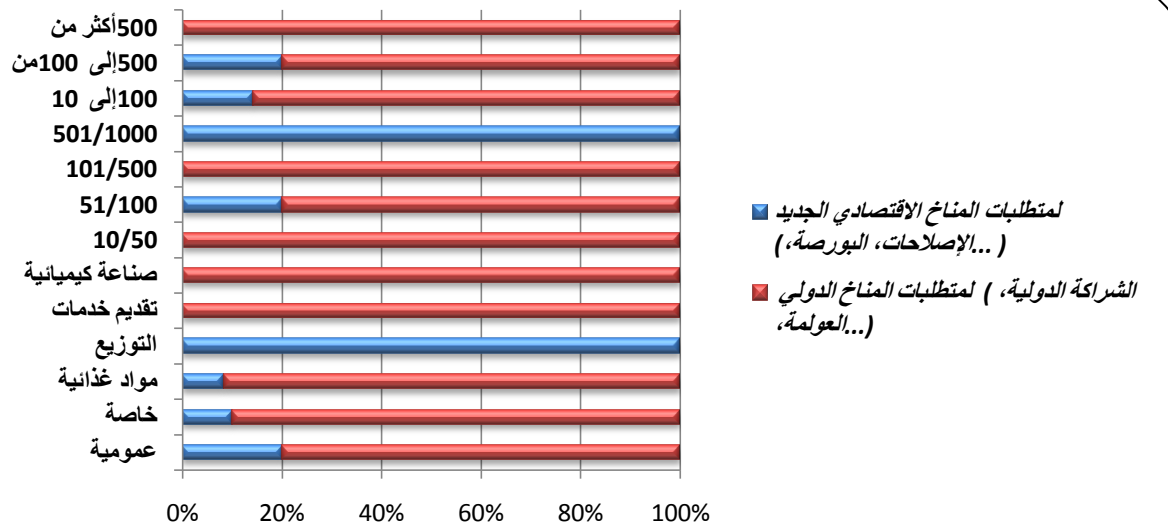

الشكل (11): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (6)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (14) و الشكلين (10) و (11)، يتضح أن 86.7% من العينة المدروسة يعتبرون أن دواعي إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر راجع لمتطلبات المناخ الدولي، فيما نسبة 13.3% يرجحون ذلك لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد في الجزائر.

3) **السؤال(7): عند استخدام المخطط المحاسبي الوطني، هل كان هناك نقائص ؟**

الجدول(15): يوضح الإجابة عن السؤال (7)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	9	%60	%60
لا	6	%40	%100
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(12): *يمثل الاجابة عن السؤال(7)*

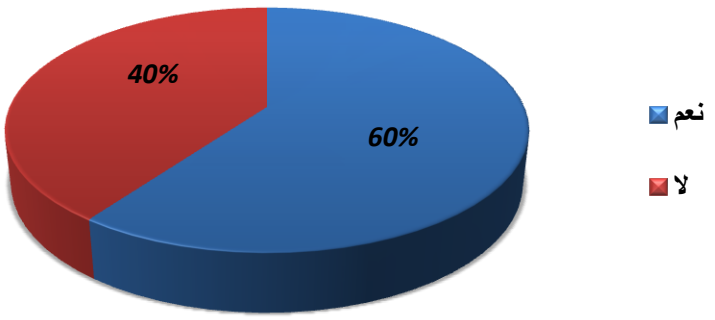

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

كما يمكن عرض النتائج بيانيا كالتالي:

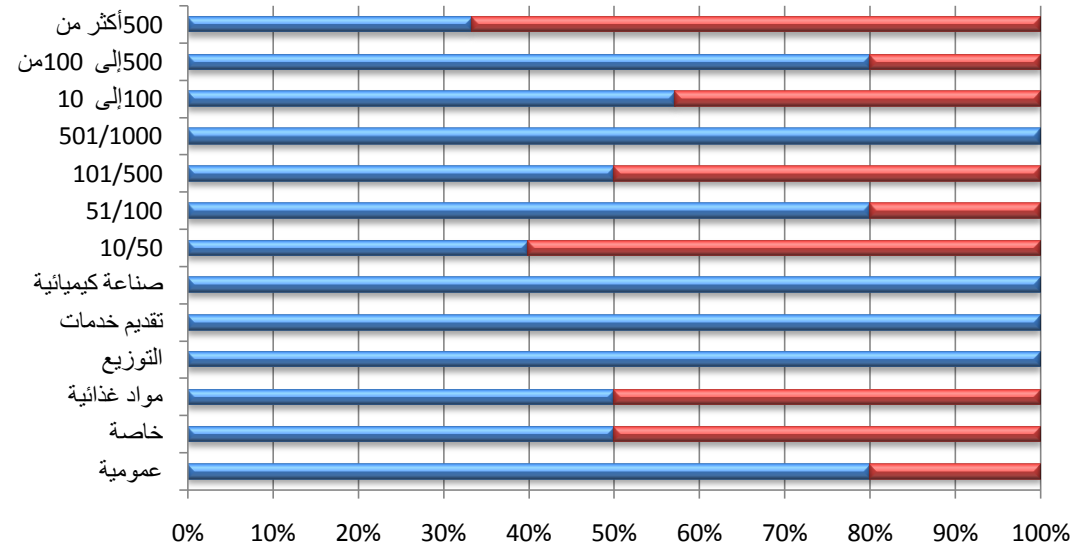

الشكل (13): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (7)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (15) و الشكلين (12) و (13)، يتضح أن نسبة 40% من عينة الدراسة لم تواجه نقائص من خلال استخدام المخطط المحاسبي الوطني، فيما 60% من العينة وجدت نقائص من خلال استخدامه، و تمثلت أهم هذه النقائص في: الاعتماد على التكلفة التاريخية في التقييم، الاختلاف في تقييم بعض العناصر.

4) السؤال(8): هل قامت المؤسسة بتكوين الإطارات حول النظام المحاسبي الجديد؟

الجدول(16): يوضح الإجابة عن السؤال (8)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	15	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و يمكن تمثيل ذلك وفق الدائرة النسبية كالتالي:

الشكل رقم(14): *يمثل الاجابة عن السؤال(8)*

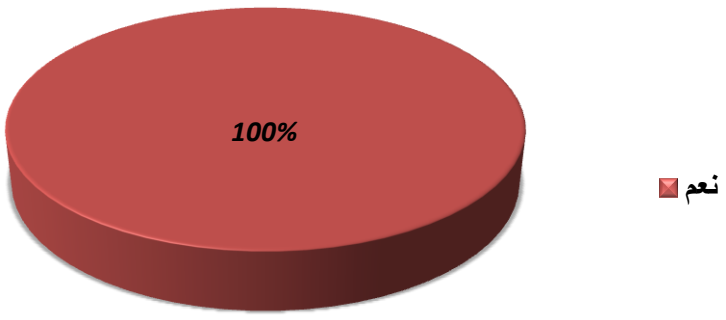

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (16) و الشكل (14)، يتبين أن جميع المؤسسات محل الدراسة قامت بتكوين إطاراتها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

5) **السؤال(9): ما هي مدة تكوين الإطارات وفق النظام المحاسبي الجديد ؟**

اختلفت مدة التكوين من مؤسسة إلى أخرى، حيث كانت المدة تمتد ما بين 15 يوم إلى ثلاثة أشهر.

6) **السؤال(10): كيف تعتبرون النظام المحاسبي المالي الجديد؟**

الجدول(17): يوضح الإجابة عن السؤال (10)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
تطور بسيط للمخطط المحاسبي الوطني	2	%13,3	%13,3
تغيير جذري للمحاسبة	13	%86,7	%100
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(15): *يمثل الاجابة عن السؤال(10)*

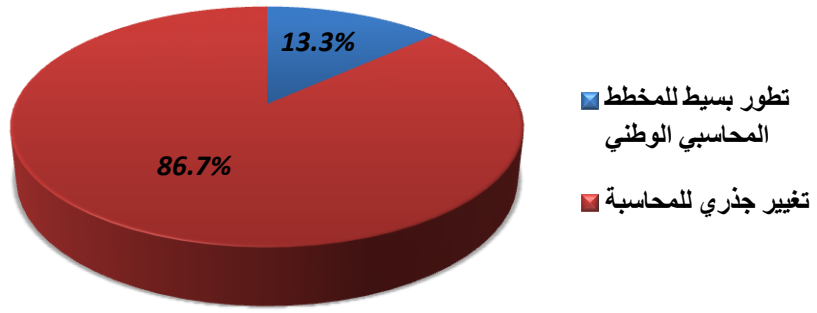

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

كما يمكن عرض النتائج بيانيا وفق الشكل الموالي:

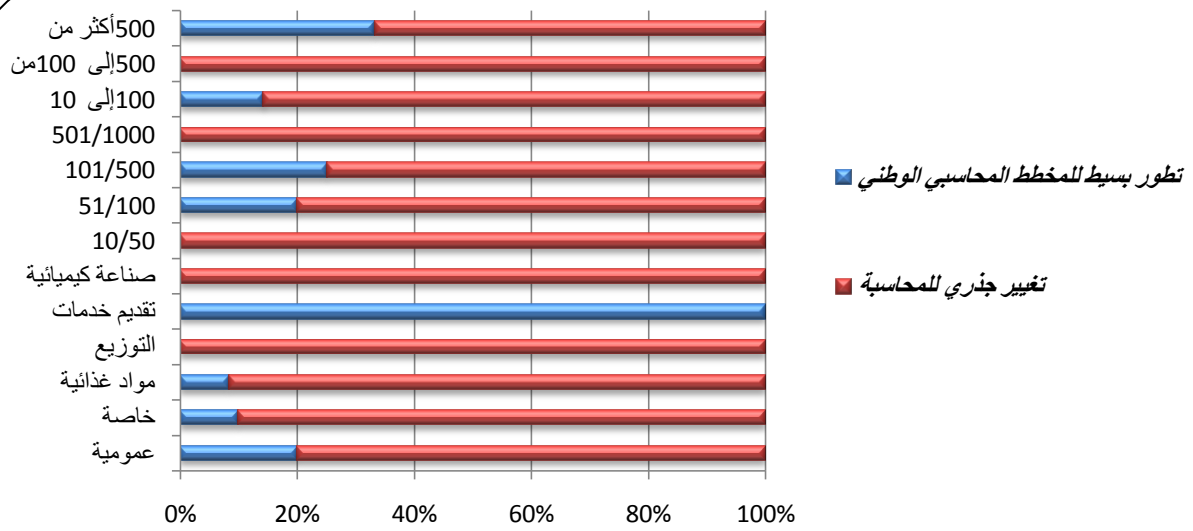

الشكل (16): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (10)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (17) و الشكلين (15) و (16)، يتبين أن نسبة 86.7% من عينة الدراسة تعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد تغيير جذري للمحاسبة في الجزائر، أما نسبة 13.3% من العينة فاعتبرته تطور بسيط للمخطط المحاسبي الوطني.

7) **السؤال(11): هل يستجيب النظام المحاسبي المالي الجديد لاحتياج حقيقي للمؤسسة؟**

الجدول(18): يوضح الإجابة عن السؤال (11)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	12	%80	%80
لا	3	%20	%100
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(17): *يمثل الاجابة عن السؤال(11)*

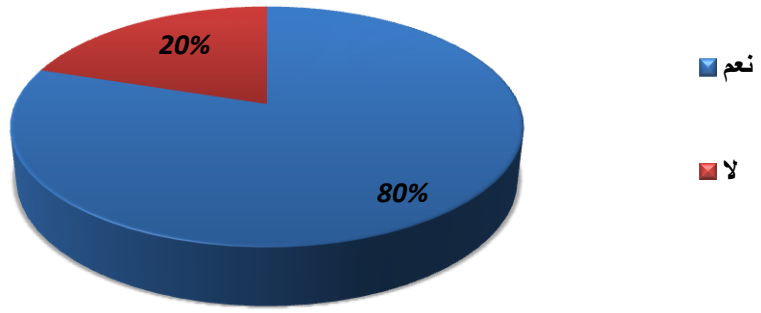

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا كالتالي:

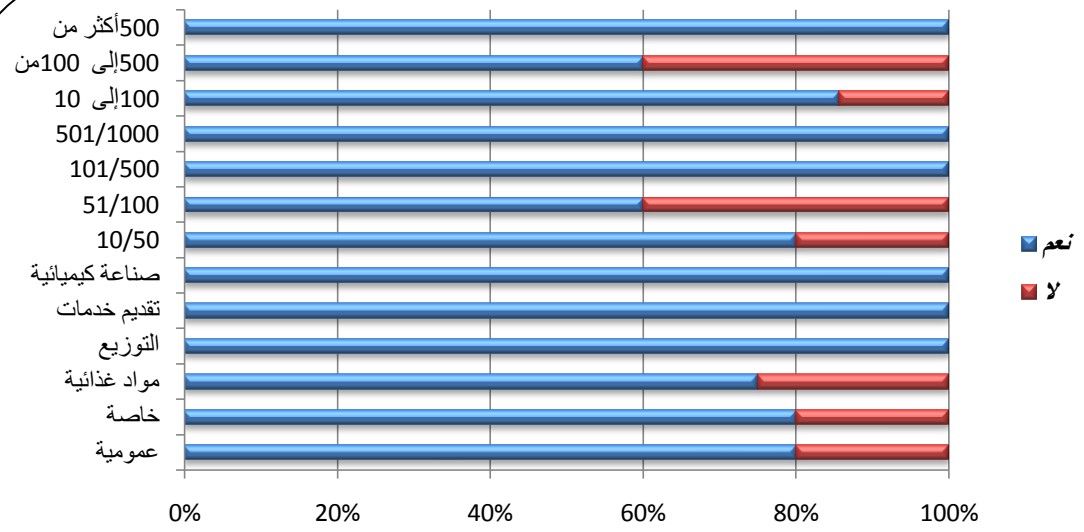

الشكل (18): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (11)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (18) و الشكلين (17) و (18)، يتضح أن النظام المحاسبي المالي الجديد يستجيب لاحتياج حقيقي للمؤسسة بالنسبة إلى 80% من عينة الدراسة، فيما 20% من المؤسسات محل الدراسة لا ترى ذلك في الوقت الحالي.

8) السؤال(12): كيف تم الانتقال إلى استخدام النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم؟

الجدول(19): يوضح الإجابة عن السؤال (12)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
تطبيق *SCF* مباشرة	12	%80	%80
تدريجيا (تطبيق النظامين المحاسبين *PCN* و *SCF* معا)	3	%20	%100
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(19): *يمثل الاجابة عن السؤال(12)*

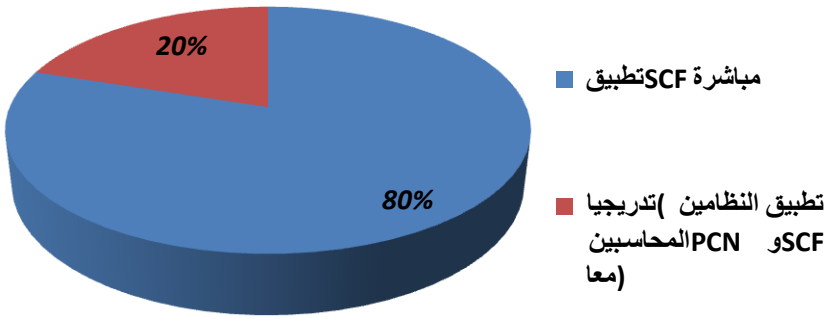

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا كالتالي:

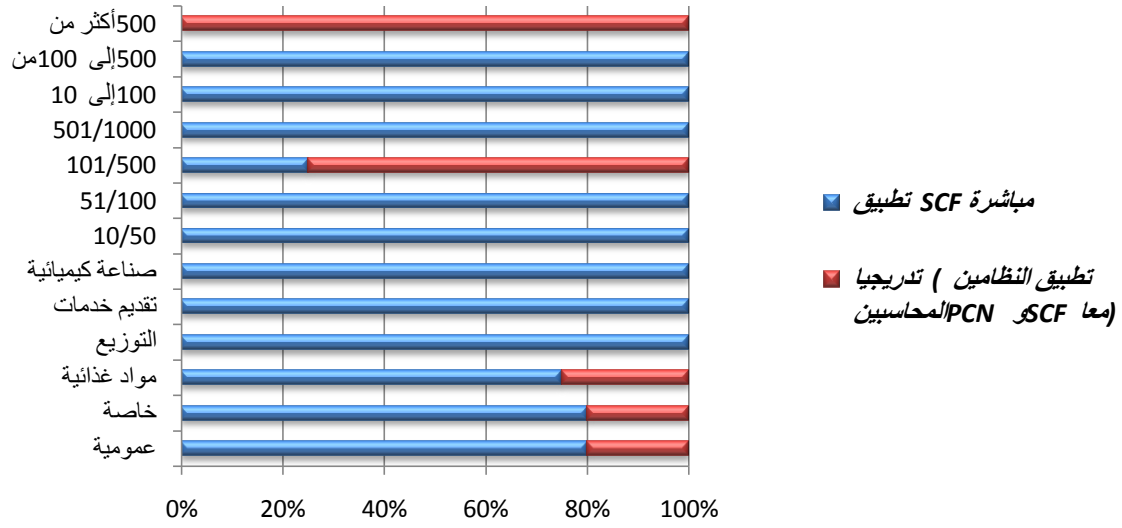

الشكل (20): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (12)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (19) و الشكلين (19) و (20)، يتبين أن نسبة 80% من عينة الدراسة قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد مباشرة، أما 20% من العينة فقامت بتطبيقه تدريجيا أي استخدام **PCN** و **SCF** معا حتى تتمكن من التأقلم مع النظام الجديد.

9) **السؤال(13): هل يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بمراعاة جميع قواعده؟**

الجدول(20): يوضح الإجابة عن السؤال (13)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
لا	15	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(21): *يمثل الاجابة عن السؤال(13)*

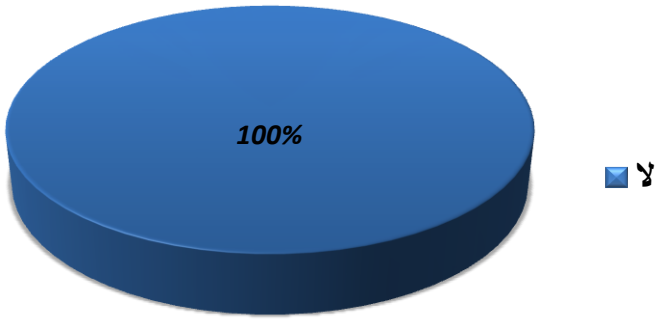

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (20) و الشكل (21)، يتضح أن المؤسسات محل الدراسة لا تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بمراعاة جميع قواعده، لأنه نظام جديد و مغاير للمخطط المحاسبي الوطني نظرا لاحتوائه على مفاهيم محاسبية جديدة بالنسبة للمؤسسات.

10) السؤال(14): ما هي أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسة عند الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد؟

الجدول(21): يوضح الإجابة عن السؤال (14)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
التأقلم صعب	2	%13,3	%13,3
ارتفاع تكاليف الأنظمة الجديدة	1	%6,7	%20,0
قلة أو انعدام الكفاءات	9	%60,0	%80,0
التردد في التغيير	2	%13,3	%93,3
آخر	1	%6,7	%100,0
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(22): *يمثل الاجابة عن السؤال(14)*

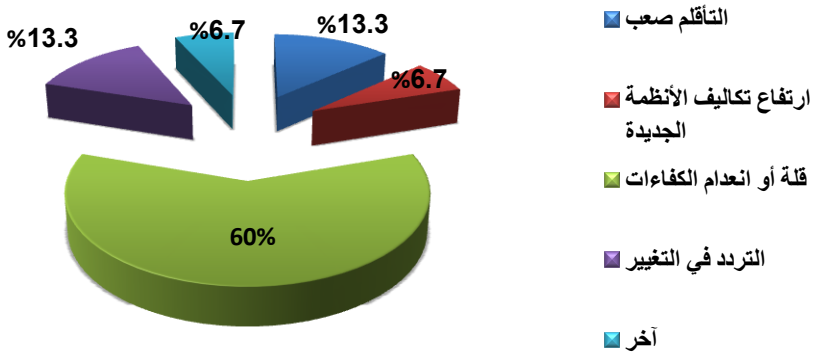

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و يمكن تمثيل ذلك بياني كالتالي:

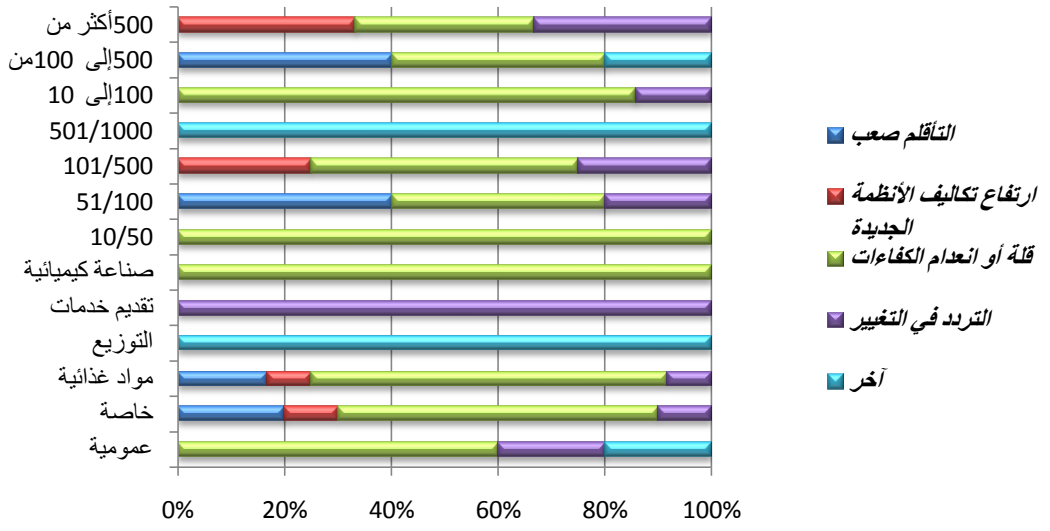

الشكل (23): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (14)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (21) و الشكلين (22) و (23)، يتضح أن قلة أو انعدام الكفاءات هي من أهم الصعوبات التي واجهتها المؤسسة عند الانتقال إلى استخدام **SCF** بالنسبة إلى 60 % من عينة الدراسة، أما نسبة 13.3 % من العينة ترجع ذلك إلى صعوبة التأقلم مع النظام المحاسبي الجديد، و نفس النسبة ترى أن التردد في التغيير هو من أهم الصعوبات، أما نسبة 6.7 % من عينة الدراسة أرجعت ذلك إلى ارتفا ع تكاليف الأنظمة الجديدة، و نفس النسبة أي 6.7 % من العينة رجحت صعوبات أخرى كإعادة التقييم .

11) السؤال(15): هل البيئة الاقتصادية الجزائرية تسمح بالتطبيق السليم و الجيد للنظام المحاسبي الجديد؟

الجدول(22): يوضح الإجابة عن السؤال (15)

الاختيارات	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
نعم	2	%13,3	%13,3
لا	13	%86,7	%100
المجموع	15	%100	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل النتائج وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(24): *يمثل الاجابة عن السؤال(15)*

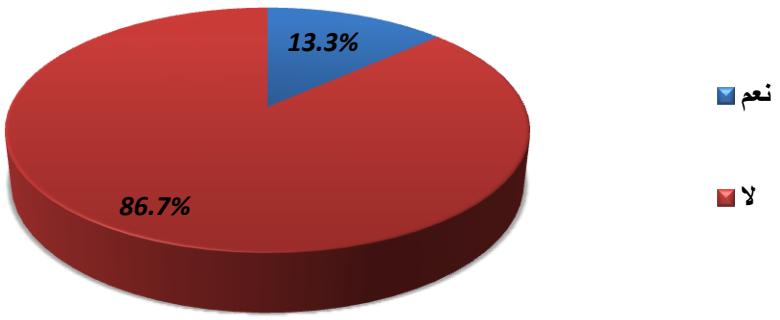

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا كالتالي:

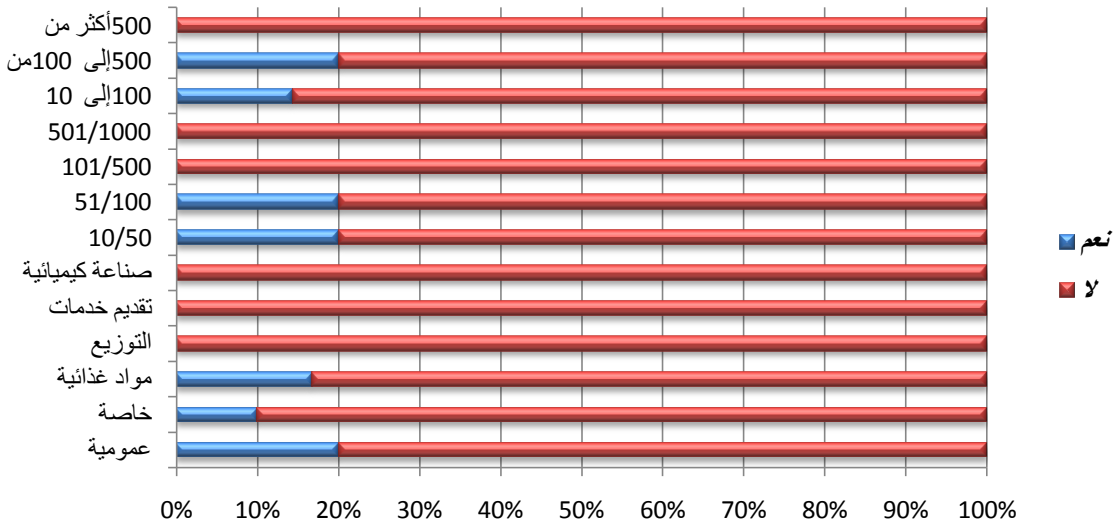

الشكل (25): يمثل علاقة المتغيرات الأربع باختيارات السؤال (15)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (22) و الشكلين (24) و (25)، يتبين أن نسبة 86.7% من عينة الدراسة تعتبر البيئة الاقتصادية الجزائرية عائق أمام التطبيق السليم للنظام المحاسبي الجديد نظرا لغياب أسواق متخصصة تستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم، كما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مبني على المحروقات، بالإضافة إلى غياب المنافسة الفعلية، فيما نسبة 13.3% من العينة نفت ذلك نظرا للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

12) السؤال(16): ما هي النقاط الايجابية والسلبية للنظام المحاسبي الجديد؟

يعتبر هذا السؤال مفتوح للمؤسسات المستجوبة، حيث تعطي أهم النقاط الايجابية و السلبية من خلال تطبيقها للنظام الجديد.

حيث اتفقت اغلب المؤسسات المستجوبة على أن أهم النقاط الايجابية هي كون النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات اقتصادية أكثر منها قانونية عكس المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى أهمية جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة، و سهولة القوائم المالية، واستخدام القيمة العادلة . أما النقاط السلبية فلا توجد في الوقت الحالي.

خاتمة الفصل

مما سبق ذكره يمكننا القول أن المشكل لا يكمن في تغيير النظام المحاسبي المطبق – الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي – و إنما في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قبول هذا المولود الجديد و التعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله.

حيث لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية أن اغلب المؤسسات غير مستعدة بعد لتطبيق النظام الجديد ، إذ انه يفوق احتياجاتها في ظل ما تملكه من آلات و معدات، حيث أن أغلبها قديمة و مهتلكة، و سوء التسيير بالإضافة إلى انعدام الكفاءات المعنية بتطبيق النظام الجديد ، لأن معظم الإطارات لم تسمع عن المعايير المحاسبية الدولية إلا بعد تبني النظام المحاسبي الجديد ، و بالنظر إلى الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من غياب المؤسسات المنتجة ، الاعتماد على المحروقات و ضعف البورصة، لا تقوم المؤسسات سوى بتغيير أرقام الحسابات وفق النظام الجديد.

لهذا يجب تكوين الإطارات بشكل جيد يسمح باستيعاب مفاهيم و أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد، أما على مستوى الاقتصاد الوطني فيجب تفعيل بورصة الجزائر و إنشاء أسواق متخصصة تستعمل كمرجع للتقييم.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن النظام المحاسبي الجديد أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية، مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

إلا أن الخيار الجزائري بشأن إعداد نظام يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يتطلب جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقه من طرف المؤسسات، حيث يعتري هذا الخيار العديد من الصعوبات في ظل واقع البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية .

نتيجة لهذا تمت صياغة إشكالية البحث المتمثلة في " إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية "، و قمنا بمعالجة هذه الأخيرة عن طريق ثلاثة فصول نظرية و فصل رابع تطبيقي.

من خلال الفصول النظرية عرضنا أهم المفاهيم المحاسبية، و تطرقنا إلى النظام المحاسبي الجزائري (المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي)، بالإضافة إلى عرض المعايير المحاسبية الدولية. أما الفصل التطبيقي فتناولنا من خلاله واقع البيئة المؤسساتية و الاقتصادية الجزائرية، و قمنا بعرض و تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمؤسسات لمعرفة إشكالية تطبيق النظام الجديد.

من خلال قيامنا بهذه الدراسة، توصلنا إلى التالي:

نتائج الدراسة النظرية:

أهم النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية مايلي :

1) تعد المحاسبة من أهم أدوات التسيير التي تعتمد عليها المؤسسات، فهي تقنية كمية لمعالجة البيانات وتسجيل العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون، كما تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة؛
2) ارتبط المخطط المحاسبي الوطني ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد الموجه، و بذلك أصبح غير ملائم للظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر؛

3) تتميز المعايير المحاسبية الدولية بتفضليها للمستثمر، إعطاءها نظرة اقتصادية للمؤسسة ، توفير معلومات تتسم بالشفافية و الدقة بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات؛
4) قيام العديد من الدول بتوفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وبدرجات مختلفة وحسب ظروف كل دولة؛
5) إن الجزائر بإقدامها على تبني فكرة المعايير الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد فهي تحذو تقدم كبير وجبار نحو التوافق الدولي المحاسبي، فالنظام الجديد يتناول المبادئ و القواعد التي أتت بها المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية؛
6) يقوم النظام المحاسبي المالي بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية؛
7) تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر يكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية؛
8) يتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المقومات في البيئة الاقتصادية بالإضافة إلى توفر الإطارات الكفءة المعنية بتطبيقها.

<u>نتائج الدراسة الميدانية</u>:

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التطبيقية التالية:

1) كل المؤسسات المستجوبة تعتمد على إطاراتها للقيام بالمحاسبة في المؤسسة؛
2) ترى **86.7%** من العينة المدروسة أن دواعي إصلاح النظام المحاسبي الجديد راجع لمتطلبات المناخ الدولي (الشراكة الدولية، العولمة،...)، و هذا يؤكد **صحة الفرضية الأولى؛**
3) تجمع نسبة **60%** من المؤسسات المستجوبة على وجود نقائص عند استعمالها للمخطط المحاسبي الوطني؛
4) من خلال الاستبيان الموجه للمؤسسات تبين أن كل المؤسسات قامت بتكوين إطاراتها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، فيما تختلف مدة التكوين من مؤسسة إلى أخرى؛
5) أغلبية المؤسسات المستجوبة **86.7%** تعتبر أن النظام المحاسبي المالي الجديد هو تغيير جذري للمحاسبة في الجزائر ؛

6) معظم المؤسسات المستجوبة **80%** توافق أن النظام المحاسبي الجديد يستجيب حقا لاحتياجات المؤسسة؛

7) أغلب المؤسسات المستجوبة **80%** قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي مباشرة؛

8) كل عينة الدراسة من المؤسسات لا تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي بمراعاة جميع قواعده أي عدم تطبيقه بطريقة سليمة؛

9) تعتبر أغلب المؤسسا ت المستجوبة بنسبة **60%** أن انعدام الكفاءات هو من أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسة عند تطبيق النظام المحاسبي الجديد، و هذا يثبت **صحة الفرضية الثانية،**

فيما نسبة **6.7%** من المؤسسات المستجوبة ترجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الأنظمة الجديدة، و هذا يؤدي بنا إلى **نفي صحة الفرضية الثالثة؛**

10) كما تجمع نسبة **86.7%** من المؤسسات المستجوبة بأن البيئة الاقتصادية الجزائرية تعد عائق أمام التطبيق السليم و الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد، و هذا **يثبت صحة الفرضية الرابعة**.

<u>الاقتراحات و التوصيات</u>:

استنادا للنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد و الاستفادة من مزاياه:

1) ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر؛

2) تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب؛

3) بعث وتقوية العلاقة بين هيئة التوحيد والمؤسسات المعنية، خاصة وظيفة الاتصال التي تسمح بنقل انشغالات مختلف الأطراف لهذه الهيئة، وكذلك وقوف هذه الأخير على ما مدى التزام المؤسسات بهذه المعايير وتطبيقها، أي إنشاء شبكة للمعلومات بالاعتماد على نظام مفتوح ومتفاعل يسمح للمحاسبين بالتعبير عن تساؤلاتهم وانشغالا تهم، ولهيئات التوحيد بفهمها للعمل على حلها؛

4) ضرورة توفير البيئة السليمة والملائمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي ؛

5) توسيع دائرة التكوين لتشمل كافة المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية خاصة أولئك الأكاديميين والمكونين والمسيرين للمؤسسات الاقتصادية واعتماد مكاتب خبرة متخصصة في مجال تقييم الأصول؛

6) ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المستجدات التي ظهرت في المعايير المحاسبية الدولية؛

7) دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال المحاسبي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الأنظمة المحاسبية المحلية؛

8) ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأهميتها بالنسبة للمحاسبة؛

9) العمل على التكيف السريع باستخدام نظم الإعلام الآلي؛

10) تحقيق التوافق والتقارب بين النظام المحاسبي الجديد والعديد من التشريعات والقوانين لاسيما الجبائية؛

11) تأهيل قطاع المؤسسات وأنظمة التسيير للتوافق مع متطلبات النظام الجديد، وكذا تأهيل وإعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالية الجديد،

12) التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات ،

13) الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين؛

14) مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة و حسب المعطيات المتوفرة و المتحصل عليها، و نظرا لأهمية الموضوع نقترح المواضيع التالية التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية:

- آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية؛
- دور النظام المحاسبي المالي في العمل على تفعيل البورصة في الجزائر؛
- دور المعايير المحاسبية الدولية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المراجعة و التدقيق في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

المراجع

المراجع

* **الكتب باللغة العربية:**

1) أ. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني، الطبع ة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

2) أ.د.خالد أمين عبد الله، د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة (1)، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة،2009

3) ابراهيم الاعمش،أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

4) بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة،الطبعة الثالثة، المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005

5) بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004

6) حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008

7) خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع، عمان،2008

8) د. عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009

9) د. مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية،الجزء الأول،المكتبة العصرية، المنصورة، 2002

10) د. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002

11) د.أحمد بسيوني شحاته، د.عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005

12) د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية،الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع ،عمان، 2009

13) د.رضوان حلوة حنان، د.أسامة الحارس، أ. فوز الدين الجاموس، أس س المحاسبة المالية، دا ر حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004

14) د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ،الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواود، الجزائر، 2008

15) د.طلال الججاوي، د.ريان نعوم،المحاسبة المالية (1)، مناهج الجامعات العالمية، جهينة للنشر و التوزيع، عمان، 2007

16) د.عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و(2)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008

17) شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004

18) طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
19) عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول و مبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003
20) غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة و النشر و التوزيع، قسنطينة، 2010
21) ف.شلبي، النظام المحاسبي المالي، المؤسسة ، قصر الكتاب، البليدة، 2010
22) لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقاتها، pages bleues، 2011
23) معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، pages bleues، الجزائر،2008
24) مكرم عبد المسيح الباسيلي، مبادئ المحاسبة،الجزء الأول، المكتبة العصرية، المنصورة، 2008
25) النظام المحاسبي المالي، Pages Bleues، الجزائر، 2008
26) النظام المحاسبي المالي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009
27) نور الدين عياشي، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،2004/2003
28) هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد ، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006

❋ **<u>المقالات، البحوث، الملتقيات و المجلات العلمية باللغة العربية:</u>**

29) أ. نور الدين مزياني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، جامعة سكيكدة، 2008
30) أ. نور الدين مزياني، بحث حول النظام الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة، 2008
31) أ. نور الدين، أ.فروم محمد صالح، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد، جامعة الوادي،17– 18 /01/ 2010
32) تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 23 العدد الأول، 2007
33) د. بن عيشي بشير ، بحث حول المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، جامعة بسكرة،2010
34) د. حسن عبد الكريم سلوم، د. بتول محمد نوري، دراسة حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص- الآفاق" ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009
35) د. عبد الناص نور، د .طلال الججاوي، بحث حول المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الأردنية متطلبات التوافق و التطبيق، الأردن، 2007
36) د. مأمون حمدان ، بحث حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، بيروت، 2008

37) د. مأمون حمدان، بحث بعنوان مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، جامعة دمشق، 2005
38) د.عقاري مصطفى، المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، العدد05، 2005
39) الدكتور الصادق محمد ادم علي، بحث حول أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية،2007
40) عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس جامعة الشلف،2007
41) مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد01 ، ورقلة، 2002
42) مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم،المبررات و الأهداف، مجلة الباحث،العدد04،2006
43) الملتقى الدولي الأول حول :النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010
44) هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، صناعة معايير المحاسبة الدولية التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مركز الدراسات والمعلومات، 2005
45) بن لوصيف زين الدين، بحث حول تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، جامعة سكيكدة،2008
46) لطيفة بلحاج، انتعاش التجارة الموازية، جريدة الشروق، 2012/01/12
47) د.زغدار احمد، ا.سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث – عدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009

* **<u>رسائل الماجستير و الدكتوراه باللغة العربية:</u>**

48) بكيحل عبد القادر، ،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف،2009/2008
49) حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتورة دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007
50) شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007/2006
51) طارق حمزة، المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :النقود و المالية، جامعة الجزائر،2004/2003
52) مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004

53) نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : مالية و محاسبة، جامعة الشلف،2008/2007

❋ **الكتب باللغة الفرنسية:**

1) Ahmed Sadou, (2002), Comptabilité Générale, Berti éditions, Alger.
2) Ahmed Sadou,(2005), comptabilité générale, 2ème éditions, Berti éditions, Alger.
3) Alain Fayel, (2001), Daniel Pernot, comptabilité générale d'entreprise, 12e éditions, Dunod, Paris.
4) Ali Garmilis, (2002), Comptabilité Financière, 2 e Editions, Dunod, Paris.
5) Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Waltan , (1997), Comptabilité International, Vuibert, Paris.
6) Bruno Colmant, (2008), Pierre Armand Michel, Hubert Tondeur, Comptabilité Financière, Peapson Education, paris.
7) Charlotte Disle, (2007), Introduction à la Comptabilité, DUNOD, paris.
8) Dominique Ségura, (1999), les métiers de la comptabilité et de la gestion, jeunes éditions, France.
9) Farid Makhlouf, (2008), comptabilité analytique, pages bleues, Alger.
10) Jean Francois Bosquet, (2007), Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, 2 e éditions, SUP'FOUCHER, Vanves.
11) Jean François Bosquet, Thomas E. Jones, (2004), normes IAS/IFRS, éditions Organisation, Paris.
12) Jean Jacques Julian, (2007), Les Normes IAS-IFRS, 2e éditions, SUP'FOUCHER, Vanves.
13) JJ Friedrich, (2001), Comptabilité Générale, 3e éditions, Hachette supérieur , Paris.
14) Khafrabi md Zine, (2003), plan comptable national, Berti éditions, Alger.
15) Laurant Bailly, (2007), Comprendre Les IFRS, 3e éditions, MAXIMA, Paris.
16) Lazary, (2001), la comptabilité générale, Es-Salem, Alger.
17) Maillet-Bandier, A.Le Manh, (2007), Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Berti éditions, Alger.
18) Mark Nikitin, Marie – Odile Regent , (2007), Introduction à la comptabilité, 3e éditions, ARMAND COLIN, Paris.
19) Mc Belaid, comptabilité générale, (2003), 2ème éditions, Les Pages Bleues, Alger.

20) Odile Laurant, (2007), Maitriser les IFRS, 3 e éditions, Groupe Revue Fiduciaire, Paris.
21) Pascal Bernato, (2006), Normes IFRS, DUNOD, Paris
22) PCN, (1999), Berti éditions, Alger.
23) Raymond Guillazo ,Lucien Jaffé ,Pierre Juguet, (2000), comptabilité générale ,hachette supérieur, Paris.
24) Robert Obert, (2006), Pratiques Des Normes IFRS,3 e éditions, Dunod, paris.
25) Système comptable financier (SCF), (2008), pages bleues, Alger.
26) Système comptable financier, (2009), Berti Editions, Alger.
27) Tazdait ALI, (2009), Maitrise du système comptable financier, première édition, édition ACG, Alger.

❋ **المقالات، البحوث، و المجلات العلمية باللغة الفرنسية:**

28) Amel Benyekhlef, Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue du chercheur N°08,Alger, 2010
29) Conseil National de la Comptabilité, Projet De Système Comptable Financier,2006
30) Djillali Abdelhamid, Réflexions Sur Le Projet Du Nouveau Référentiel Comptable Algérien En Rapport Avec Les Normes IAS-IFRS, Séminaire Portant Sur La Normalisation Comptable Internationale, KOLEA-ALGER,2005
31) Elisio Brandao, Harmonisation Comptable En Europe, FINÉCO, vol. 7, No 1, Université de Porto, Portugal, 1997
32) Jean-Jacques Friedrich, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Université Jean Moulin LYON 3,2007
33) KPMG, Guide Investir en Algérie 2009, Pixal communication, ALGER, 2009
34) KPMG, Guide Investir en Algérie, Pixal communication, ALGER, 2008
35) Sami bouassida, Mohamed moural lakhdhar, seminaire sur le theme: les norms IAS/ IFRS en Enterprise, février 2005,Tunisie
36) Veronica Poole, Joel Osnoss, Guide de référence sur les IFRS, Deloitte, 2010

❋ **رسائل الماجستير باللغة الفرنسية:**

37) Samir Merouani, Le Projet du nouveau système comptable et financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère en sciences de gestion, option: management, école supérieur de commerce, Alger, 2007

❋ **مواقع من الانترنت:**

- FocusIFRS.com,08/09/2011
- www.Deloitte.com, 30/11/2011
- http://omatmohamed.yoo7.on/t1550-topic.htm,(consulté le 19/01/2012)
- http://www.ingdz.com/vb/shourthread.phpt=4740, (consulté le 19/01/2012)
- http ://imdeco.moncontact.com/t1355-topic,(consulté le 22/03/2012)
- http://amouchia-mang.com/t1432-topic,(consulté le 19/01/2012)
- http://www.3oloum.org/t273-topic,(consulté le 19/04/2012)
- http ://www.wadilarab.com/t11093p-topic.htm,(consulté le 22/03/2012)
- http://www.esgmarkets.com/forum/showthread.php?=25876, (consulté le 19/01/2012)
- http ://etudiant23.forumactif.com/t3-topic.htm,(consulté le 22/03/2012)

❋ **مراجع باللغة الانجليزية:**

1) AICPA IFRS.com , International Financial Reporting Standards (IFRS) , 2011
2) Ira Yuta Chairas, Wirawan E.D. Radianto, Accounting Harmonization in ASEAN The Process, Benefits and Obstacles, Gothenburg, December 2001
3) Irena Jindřichovská, International Differences in Accounting: The Birth of an Accounting Harmonization Process?, Université Karlova v Praze,2002

الملاحق

الملحق رقم 1: معايير التقارير المالية الدولية

IFRS 1	التطبيق الأول للمعايير الدولية للمعلومة المالية
IFRS 2	المدفوعات بالأسهم وما شابه
IFRS 3	تجميع المؤسسات
IFRS 4	عقود التأمين
IFRS 5	وقف العمليات والأصول غير المتداولة المعروضة للبيع
IFRS 6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية
IFRS 7	الأدوات المالية : معلومات للإفصاح
IFRS 8	قطاعات التشغيل
IFRS 9	الأدوات المالية: الترتيب و التقييم

Source : Veronica Poole, Joel Osnoss, Guide de référence sur les IFRS, Deloitte, 2010, p38- 48.

الملحق رقم 2: استمارة الاستبيان باللغة العربية

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية
مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات

في إطار إتمام الدراسات العليا لما بعد التدرج من خلال التحضير لشهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، نطلب من سيادتكم إفادتي ببعض البيانات و المعلومات من خلال ملء هذه الاستمارة.

شكرا على مساعدتكم.

1. نوع المؤسسة:

❐ عمومية ❐ خاصة ❐ مختلطة

2. نشاط المؤسسة:

❐ مواد غذائية ❐ مواد استهلاكية ❐ التوزيع ❐ التأمينات
❐ تقديم خدمات ❐ صناعة ثقيلة ❐ النقل ❐ صناعة كيميائية / الصيدلة
❐ آخر .....

3. عدد العمال في المؤسسة:

❐ 50/10 ❐ 100 /51 ❐ 500/101 ❐ 1000/500 ❐ أكثر من 1000

4. رقم الأعمال السنوي (بالمليون دج):

❐ أقل من 10 ❐ 10 إلى 100 ❐ 100 إلى 500 ❐ أكثر من 500

5. وظيفة المحاسبة في المؤسسة، هل يقوم بها:

❐ موظفي المحاسبة في المؤسسة ❐ مكاتب المحاسبة خارج المؤسسة

6. إلى ماذا تعود دواعي إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر؟

❐ لمتطلبات المناخ الاقتصادي الجديد (الإصلاحات، البورصة،...)
❐ لمتطلبات المناخ الدولي (الشراكة الدولية، العولمة،...)
❐ المؤسسات الاقتصادية والأطراف المعنية بتطبيقات المحاسبة

7. عند استخدام المخطط المحاسبي الوطني، هل كان هناك نقائص ؟

❐ نعم ❐ لا

إذا كانت الإجابة نعم، فيما تمثلت؟

.....

.....

8. هل قامت المؤسسة بتكوين الإطارات حول النظام المحاسبي الجديد؟

❐ نعم ❐ لا

9. إذا كانت الإجابة نعم، فما هي مدة التكوين لكل موظف؟

.....

10. كيف تعتبرون النظام المحاسبي المالي الجديد؟

❐ تطور بسيط للمخطط المحاسبي الوطني ❐ تغيير جذري للمحاسبة

11. هل يستجيب النظام المحاسبي المالي الجديد لاحتياج حقيقي للمؤسسة؟

❐ نعم ❐ لا

12. كيف تم الانتقال إلى استعمال النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم؟

❐ تطبيق SCF مباشرة

❐ تدريجيا (تطبيق النظامين المحاسبين PCN و SCF معا)

❐ عدم تطبيق SCF (إعادة صياغة البيانات)

13. هل يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بمراعاة جميع قواعده؟

❐ نعم ❐ لا

إذا كانت الإجابة لا، فلماذا؟

.....

14. ماهي أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسة عند الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد؟

❐ التأقلم صعب

❐ ارتفاع تكاليف الأنظمة الجديدة

❐ قلة أو انعدام الكفاءات

❐ التردد في التغيير

❐ آخر

.....

15. هل البيئة الاقتصادية الجزائرية تسمح بالتطبيق السليم و الجيد للنظام المحاسبي الجديد؟

❐ نعم كيف ذلك؟

.....

.....

❐ لا لماذا؟

.....

.....

16. بعد القيام بتطبيق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسة، و حسب تقديراتكم ماهي النقاط الايجابية والسلبية لهذا الأخير؟

<u>النقاط الايجابية:</u>

.....

.....

<u>النقاط السلبية:</u>

.....

.....

شكرا

الملحق رقم 3: استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

Université de Tlemcen
Faculté des Sciences Economiques Commerciales et des Sciences de Gestion
Ecole Doctorale : Gestion Internationale des Entreprises

Pour les besoins d'une recherche universitaire en finance internationale, nous sollicitons votre grande amabilité et votre intérêt aux recherches scientifiques afin de répondre à ce questionnaire.

MERCI DE VOTRE AIDE.

1. *Le capital de votre entreprise est-il ?*
   - ❒ Publique
   - ❒ Privé
   - ❒ Mixte
2. *Quel est le secteur d'activité de votre entreprise ?*
   - ❒ Agroalimentaire
   - ❒ Distribution
   - ❒ Transport
   - ❒ Chimie/pharmacie
   - ❒ Services aux entreprises
   - ❒ Biens de consommation
   - ❒ Industrie lourde
   - ❒ Autres ……
3. *Quel est l'effectif de votre entreprise ?*
   - ❒ 10 / 50
   - ❒ 51 / 100
   - ❒ 101 / 500
   - ❒ 501 / 1000
   - ❒ + de 1000
4. *Quel est votre chiffre d'affaires annuel en millions de dinars ?*
   - ❒ Moins de 10
   - ❒ 10 à 100
   - ❒ 100 à 500
   - ❒ Plus de 500 millions de dinars
5. *La fonction de comptabilité, est-elle réalisée par le personnel de l'entreprise ou sous-traitée par un cabinet externe ?*
   - ❒ Par le personnel de l'entreprise
   - ❒ Par un cabinet externe
6. *Quelles sont, selon vous, les origines des exigences de la réforme du système comptable en Algérie ?*
   - ❒ Le nouveau contexte économique (réformes, la bourse,...)
   - ❒ Le contexte international (mondialisation, partenariat,….)
   - ❒ Les entreprises économiques et les parties prenantes.
7. *Durant l'utilisation de l'ancien plan comptable (PCN), avez-vous noté des insuffisances ou imperfections ?*
   - ❒ Oui
   - ❒ Non

   Si Oui, de quelles natures ?

   ..……

   ……
8. *Est ce que l'entreprise a organisé des programmes de formation (sur le SCF) pour le personnel ?*
   - ❒ Oui
   - ❒ Non

9. *Quelle était la durée de la formation ?*

……

……

……

10. *Comment considérez-vous le nouveau système comptable (SCF) ?*

❒ Une simple évolution de l'ancien PCN

❒ Une révolution de la comptabilité

11. *Est ce que le SCF répond à un réel besoin au sein de votre entreprise ?*

❒ Oui

❒ Non

12. *Comment votre entreprise est passée, ou envisage de passer au SCF ?*

❒ De manière « brutale » (supplanté immédiatement le PCN au profit du SCF)

❒ De manière progressive (utiliser parallèlement les 2 systèmes jusqu'à maturité)

❒ Ne pas utiliser le SCF pour le moment et favoriser le retraitement des données)

13. *Est ce que vous appliquez le SCF selon ses propres normes?*

❒ Oui

❒ Non

Si Non, pourquoi ?

……

……

……

14. *Quelle sont les difficultés rencontrées lors du passage au SCF ?*

❒ Adaptation longue et difficile

❒ Le coût élevé de l'opération

❒ Personnel pas ou peu qualifié

❒ Réticence aux changements

❒ Autres

……

……

……

15. *Est ce que l'environnement économique algérien permet la bonne application du nouveau système ?*

❒ Oui

❒ Non

pourquoi ?

……

……

……

……

16. *Après la mise en place du nouveau système au niveau de votre entreprise et d'après vos constatations, quelles sont les points forts et les points faibles du SCF?*

❒ Les points forts :

……

……

……

……

❒ Les points faibles :

……

……

……

……

……

……

Merci

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
قائمة المصطلحات	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة العامة	**02**
الفصل الأول: محدودية المخطط المحاسبي الوطني	**09**
مقدمة الفصل	**10**
المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة	**11**
المطلب1: مفهوم المحاسبة و أهدافها	**11**
المطلب2: مبادئ المحاسبة و وظائفها	**16**
المطلب3: فروع المحاسبة و مستخدموا المعلومات المحاسبية	**20**
المبحث الثاني: عرض المخطط المحاسبي الوطني	**25**
المطلب1: نشأة و تطور المخطط المحاسبي الوطني	**25**
المطلب2: أقسام المخطط المحاسبي الوطني و أهدافه	**27**
المطلب3: الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني	**29**
المبحث الثالث: دراسة ناقدة للمخطط المحاسبي الوطني	**35**
المطلب1: غياب الإطار المفاهيمي النظري	**35**
المطلب2: النقائص المتعلقة بالحسابات	**36**
المطلب3: نقائص القوائم المالية	**40**
المطلب4: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية	**43**
خاتمة الفصل	**46**
الفصل الثاني: المحيط المحاسبي الدولي	**47**
مقدمة الفصل	**48**
المبحث الأول: التوافق و التوحيد المحاسبي	**49**
المطلب1: مفهوم و أهداف التوافق المحاسبي الدولي	**49**
المطلب2: مزايا و محددات التوافق المحاسبي الدولي	**51**
المطلب3: مفهوم التوحيد المحاسبي الدولي	**52**
المطلب4: أهداف و مستويات التوحيد المحاسبي الدولي	**53**
المطلب5: فوائد التوحيد المحاسبي و أهم العوائق التي تواجهه	**55**
المبحث الثاني: استعراض أهم الهيئات الدولية التي تدعو إلى تبني التوحيد المحاسبي	**56**

المطلب1: مصادر الاختلاف في الأنظمة و الممارسة المحاسبية	**56**
المطلب2: أشكال الاختلاف المحاسبي و طرق تجاوزه	**60**
المطلب3: مجلس معايير المحاسبة الدولية	**62**
المطلب4: هيكل و إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية	**67**
المطلب5: المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	**69**
المطلب6: الاتحاد الدولي للمحاسبين	**70**
المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية	**72**
المطلب1: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية و خصائصها	**72**
المطلب2: مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية	**73**
المطلب3: مسار إعداد معايير التقارير المالية الدولية	**75**
المطلب4: أهمية و محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية	**76**
المطلب5: التطور المستمر لمعايير التقارير المالية الدولية	**77**
المطلب6: الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية	**79**
المبحث الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	**88**
المطلب1: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي	**88**
المطلب2: تجربة بعض الدول الأخرى	**90**
المطلب3: تجربة الدول العربية	**92**
خاتمة الفصل	**93**
الفصل الثالث: عرض النظام المحاسبي المالي الجديد	**94**
مقدمة الفصل	**95**
المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر	**96**
المطلب1: أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة	**96**
المطلب2: أعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي	**97**
المطلب3: أسباب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	**98**
المطلب4: مقومات و متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	**99**
المطلب5: تكلفة الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد	**103**
المطلب6: منهجية الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد	**105**
المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد	**107**
المطلب1: تعريف النظام المحاسبي المالي	**107**
المطلب2: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المحاسبي المالي	**108**
المطلب3: الإطار التصوري و تنظيم المحاسبة	**110**
المبحث الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم	**116**
المطلب1: المبادئ العامة لتقييم عناصر القوائم المالية	**116**
المطلب2: قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات	**120**
المطلب3: حالات خاصة للمحاسبة و التقييم	**124**

المبحث الرابع: مدونة الحسابات و القوائم المالية	**124**
المطلب1: مدونة الحسابات	**124**
المطلب2: القوائم المالية	**126**
المطلب3: التمييز بين النظام المحاسبي الجزائري و المعايير المحاسبية الدولية و الأمريكية	**130**
خاتمة الفصل	**135**
الفصل الرابع: تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**136**
مقدمة الفصل	**137**
المبحث الأول: وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**138**
المطلب1: مراحل تطور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**138**
المطلب2: نقائص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**141**
المبحث الثاني: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية	**143**
المطلب1: لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري	**143**
المطلب2: مشاكل الاقتصاد الجزائري	**145**
المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الاستبيان	**147**
المطلب1: منهجية الدراسة	**147**
المطلب2: تحليل نتائج الدراسة	**151**
خاتمة الفصل	**166**
الخاتمة العامة	**167**
المراجع	
الملاحق	
قائمة المحتويات	

ملخص:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر خطوة مهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واجهت العديد من الصعوبات من أجل التطبيق السليم لهذا النظام الجديد.

في هذا الإطار، تناولت الدراسة أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني ، عرض المعايير المحاسبية الدولية و الهيئات القائمة عليها، و استعراض النظام المحاسبي المالي الجديد . بالإضافة إلى التعرف على واقع تطبيق هذا الأخير و إبراز أهم الصعوبات التي واجهتها المؤسسات عند تطبيقه، و هذا من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أقيمت على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية مستغانم، و تعميم هذه الدراسة على جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، المخطط المحاسبي الوطني، المعايير المحاسبية الدولية، معايير التقارير المالية الدولية ، النظام المحاسبي المالي.

Résumé :

L'application du nouveau système comptable et financier tiré des normes internationales d'information financière en Algérie est une importante étape pour s'intégrer dans l'économie mondiale, mais les entreprises économiques algériennes ont rencontré de nombreuses difficultés pour la meilleure application de ce nouveau système.

Dans ce contexte, l'étude a porté sur les lacunes du plan comptable national, décrit les normes comptables internationales, et présente le nouveau système comptable et financier. ainsi que la récognition de la réalité de l'application de ce dernier, et la mise en évidence des principales difficultés rencontrées par les entreprises algériennes, et ce à travers l'analyse des résultats de l'étude empirique.

Mots clés : *comptabilité, plan comptable national, normes comptables internationales, normes internationales d'information financière, système comptable et financier.*

Abstract :

The application of the new financial accounting system derived from the International Financial Reporting Standards in Algeria is an important step to integrate into the global economy, however, the Algerian economic enterprises faced many difficulties for the proper application of this new system.

In this context, the study addressed the most important shortcomings of the national accounting scheme, Showing international accounting standards, and review of the new financial accounting system. In addition to the identification of the reality of the application of the new system and to highlight the main difficulties faced by Algerian enterprises when applied, and this through the analysis of the results of the field study.

Keywords : *accounting, national accounting scheme, international accounting standards, International Financial Reporting Standards, financial accounting system.*